هاكي زيتو

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي

الكتاب الأساسي

هاكي زيتو

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي

الكتاب الأساسي

«هاكي زيتو» عبارة باللغة السواحيلية تعني: «حقوقنا»

© 2010 Amnesty International Netherlands

الترقيم الدولي: ISBN 9789064633065

تُنشر بالتعاون مع:
وكالة التعاون والبحوث في التنمية (أكورد)
مركز «هاكيجامي»، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
مؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية
شبكة الديون الأوغندية

لوحة الغلاف: لوسون بي سووره، ليبيريا
الرسومات: سامي موانغومبا، تنزانيا
التصميم والتنسيق: كوني كرايكامب، هولندا
تنسيق الطبعة العربية: الفريق العربي في منظمة العفو الدولية
طباعة النسخة العربية: Sudbury Print Group، المملكة المتحدة

التوزيع:
فرع منظمة العفو الدولية في هولندا، البرنامج الخاص بأفريقيا SPA
Amnesty International Netherlands
Special Programme on Africa (SPA)
PO Box 1968
1000 BZ Amsterdam
The Netherlands
spa@amnesty.nl
www.amnesty.nl/spa

منظمة العفو الدولية

ينبغي استخدام هذا الكتاب الأساسي بالاقتران بالكتيبات الفرعية الخاصة بحقوق محددة، والمنشورة في سلسلة «هاكي زيتو، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي».

ويتضمن الكتاب الأساسي قرصاً مدمجاً مع مجموعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، من منشورات الأمم المتحدة، جنيف، 2002.
كما يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي:
www.ohchr.org/Documents/Publications/Compilation1en.pdf

حقوق الطبع محفوظة للناشر، ولكن يجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة بأية طريقة بدون دفع أية رسوم إذا كان ذلك لأغراض الدعوة أو الحملات أو التعليم، ولكنها ليست للبيع. وفي حالة إعادة إنتاجها يرجى الاعتراف بالمصدر، وهو فرع منظمة العفو الدولية في هولندا. ولاستنساخها في أية ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامها في مطبوعات أخرى، أو لترجمتها أو تكييفها، ينبغي الحصول على إذن مسبق من الناشر.

الشركاء

تنشر **منظمة العفو الدولية** هذا الكتيب بالتعاون مع الجهات الشريكة الآتية:

- **«وكالة التعاون والبحوث في التنمية» ACORD (أكورد)**، وهي منظمة لعموم أفريقيا تعمل من أجل العدالة الاجتماعية والتنمية في 17 بلداً أفريقياً منذ عام 1976. وتتمثل رؤية وكالة (أكورد) في بناء مجتمع يتمتع فيه جميع المواطنين، على قدم المساواة، بإمكانية إحقاق حقوقهم والإيفاء بمسؤولياتهم. وتقوم وكالة (أكورد) بتحليل والرد على الأسباب الجذرية لقضايا التنمية ذات الصلة بالاستقلال الغذائي والنزاع والنوع الاجتماعي وفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز، ونتائجها. وتعمد منهجية وكالة (أكورد) إلى إدماج الممارسة العملية وبناء القدرات والبحوث والعمل الدعوي على المستويات الوطني والقاري والعالمي.

- **«مؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية» FOHRD (فوهرد)**، هي منظمة خاصة بحقوق الإنسان في ليبيريا. وتسعى مؤسسة «فوهرد» إلى نشر القيم والمبادئ الديمقراطية، فضلاً عن تعزيز الحماية والاحترام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وبصفتها منظمة غير حكومية تُعنى بالبحوث والتدريب والعمل الدعوي، فإن مؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية تعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتكافح الفقر في كافة أبعاده الرئيسية، وفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز، وتعمل من أجل بناء السلام وفيما يتعلق بقضايا التنمية. أُنظر الموقع: www.acordinternational.org

- يعمل **«مركز هاكيجامي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»** في كينيا على تعزيز ودعم المجتمعات المحلية في المطالبة بحقوقها الاجتماعية. وتتضمن استراتيجيات هذا المركز: التدريب ودعم الحركات المجتمعية والعمل الدعوي والمقاضاة ومشاركة الفئات الشعبية في صياغة السياسات والقوانين ومساعدة فئات المجتمع على تحسين مستوى هياكل الحاكمية الديمقراطية وحل النزاعات. وقد أحدث مركز هاكيجامي تأثيراً مهماً، سواء من حيث المكتسبات الملموسة أو في التأثير على السياسات والسيرورات. أُنظر الموقع: www.fohrd.org

- تعمل **«شبكة الديْن الأوغندية» UDN** من أجل تعزيز والدعوة إلى تبني السياسات المؤيدة للفقراء، ومن أجل المشاركة الكاملة للفقراء في التأثير على السياسات التي تتمحور حول الفقر، ومراقبة استغلال الموارد العامة وضمان إدارة الموارد المقتَرضة والوطنية بشكل رشيد وبطريقة منفتحة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وذلك بهدف تحقيق الفائدة للشعب الأوغندي. ويشمل برنامج شبكة الدين الأوغندية المجالات التالية:

أ) مشاركة وتمكين المجتمع المحلي؛
ب) تحليل السياسات، والبحوث الاجتماعية – الاقتصادية؛
ج) مبادرة ترويج الموازنة؛
د) الحاكمية والحقوق؛
هـ) بناء قدرات المجتمع المدني.

أُنظر الموقع: www.udn.or.ug

شكر وعرفان

أجرت جيليان نيفينز البحوث التي يستند إليها هذا الكتاب وكتبته. وقد عملت نيفينز مع منظمة العفو الدولية لمدة 25 عاماً، قضت منها 18 عاماً كباحثة في برنامج أفريقيا، بينما عملت في السنتين الأخيرتين كمنسقة للحملات والتدريب في فريق العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكباحثة كتبت تقريراً رئيسياً حول عمليات الإخلاء القسري والحق في الحصول على سكن ملائم في أنغولا. وكعضو في فريق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ساعدت في إعداد الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية «لنطالب بالكرامة».

وما كان لهذا الكتيب أن يرى النور لولا المشورة والمساندة اللتين قدمهما العديد من الأفراد والمنظمات في أفريقيا وخارجها. إننا نود بادئ ذي بدء أن نتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة الاستشارية للتحرير الذين ساعدوا في بلورة مفهوم وإطار سلسلة الكتيبات في اجتماعات دامت يومين، وهم: أودندو أوبياتا، من مركز هاكيجامي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كينيا؛ وألويسيوس توي، من مؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية، ليبيريا؛ وفاليري تراوري، مستشار من بوركينا فاسو، عمل سابقاً مع مؤسسة أوكسفام أمريكا ومع منظمتي «أكورد و«آكشن أيد» ؛ وجورج أومونا من «أوكورد أوغندا» سابقاً؛ وغريس إشارازا، من مؤسسة آغا خان، كينيا؛ وسلوم تراوري، من فرع منظمة العفو الدولية في مالي؛ وساموبل موثي ثوكو، من منتدى لايكيبيا لحقوق الإنسان، كينيا؛ ودانييل لوكواغا، من شبكة الديون الأوغندية سابقاً، أوغندا؛ وجوانا سوتومابر، من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية سابقاً، إكوادور، وهو حالياً مسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ والبروفيسور بول غريدي، من مركز حقوق الإنسان التطبيقية، جامعة يورك. كما نتوجه بالشكر إلى بول ماك آدامز على عمله في التحرير ونصائحه بشأن التصميم، والذي بدونه ما كان يمكن لسلسلة الكتيبات هذه أن تكون يسيرة القراءة كما هي الآن.

كما نود أن نتقدم بالشكر إلى «آي آي وين»، من منظمة الكرامة الدولية، وسعاد إلياس من شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآن بلايبيرغ من البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان، من خلال إسهاماتهم في وضع إطار لسلسلة الكتيبات هذه. ونود أن نتوجه بالشكر الخاص إلى آن بلايبيرغ ومونيك فان إس، من منظمة «أكورد الدولية»، وكريستينا سغانغا على تعليقاتهن التفصيلية على مسودة الكتاب الأساسي. إننا نعرب عن امتناننا إلى دنكان ولسون، العضو السابق في منظمة العفو الدولية، ومغنى إبراهيم وكولاول أولانيان من على المشورة والتعليقات التي قدموها. كما نشكر بول ماك آدامز على عمله المتعلق بالتحرير ورأيه فيما يتعلق بالتصميم، والذي بدونه ما كان يمكن لسلسلة الكتيبات هذه أن تكون صديقة للقارئ، كما هي عليه الآن.

ونعرب عن الامتنان إلى الأفراد والمنظمات الذين شاركوا في اختبار مسودة الكتاب الأساسي والكتيب المتعلق بحقوق السكن الملائم وقدموا لنا اقتراحات وتعليقات لا تقدر بثمن تستند إلى عملهم مع المجتمعات المحلية في كينيا، وهم: مينيكاه أوتينو، من شبكة توطين سكان نيروبي؛

وكيروبو أوكيوغا، من «كوهري»، كينيا؛ وبول أوجندي، من ائتلاف شرق أفريقيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإيزيكيل ريما أويري، من مونغانو وا وانا فيجيجي، وكريستين وامبوغو من هاكيجامي؛ وإريكسون صنداي، من رابطة كيسومو للحقوق الاجتماعية؛ وساموبل إم ثوكو، من منتدى لايكيبيا لحقوق الإنسان؛ وجوشيا أوموتو، من يوماندي تراست؛ ونعومي فولينيوا براسا، من فرع منظمة العفو الدولية في كينيا؛ وجاكلين موينديي، من كيتو تشا شيريا؛ وأودندو أوبياتا على تنظيم هذا الاختبار، وإلى سلينا أوغوينو على كتابة تقرير الاجتماع الختامي.

كما نعرب عن امتناننا إلى «هيفوس»، هولندا، على الإسهام المادي في سلسلة الكتيبات هذه.

وأدار هذا المشروع بيتر فان دير هورست، منسق البرنامج الخاص بأفريقيا في الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية.

محتوى البابين الأول والثاني

قائمة الأشكال والإطارات والجداول IX

مقدمة لسلسلة الكتيبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1

- الغرض من سلسلة الكتيبات 3
- بعض التحديات والفرص 4
- مستخدمو هذه الكتب 4

ما الذي تحتوي عليه هذه الكتب وكيف تُستخدم 7

- الكتاب الأساسي 7
  - هيكل الكتاب الأساسي 8
  - المختصرات ومسرد المصطلحات والهوامش 8
  - الملاحق 8
- الكتيبات المتعلقة بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة 9
- كيف تستخدم هذه الكتب 9

الباب الأول: معلومات أساسية 11

1 مقدمة الباب الأول 12

2 المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الباب الأول 13

3 ما هي حقوق الإنسان؟ 15

3-1 تعريف حقوق الإنسان 15
3-2 الكرامة الإنسانية 18
3-3 المعاهدات والمعايير الدولية والإقليمية 19
3-4 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 21
3-5 هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة 24
3-5-1 تقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان 25
3-5-2 تعليقات عامة ونصائح إلى الحكومات 25
3-5-3 أنظمة الإجراءات الخاصة 25
3-5-4 مجلس حقوق الإنسان 26

4 ما هي التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ 27

4-1 إطار حقوق الإنسان: الالتزامات التي ينبغي احترامها وحمايتها والإيفاء بها 27
4-2 التزامات إضافية 29

3-4 الالتزام بوضع حد للتمييز 33
4-4 أحكام خاصة بفئات معينة من الناس 35
1-4-4 الأطفال 36
2-4-4 النساء والفتيات 36
3-4-4 اللاجئون 37
4-4-4 الأشخاص النازحون داخلياً 38
5-4-4 العمال المهاجرون وعائلاتهم 39
6-4-4 الأشخاص ذوو الإعاقات 39
7-4-4 تقرير المصير والسكان الأصليون 39
5-4 الحقوق الثقافية 40
6-4 انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 42
7-4 الحق في الإنصاف 44
1-7-4 الإنصاف على المستوى الوطني 44
2-7-4 أشكال الإنصاف على المستوى الأفريقي 46
3-7-4 المحاكم الإقليمية 46

5 ما هو دور الفاعلين غير التابعين للدولة؟ 47

1-5 أنواع الفاعلين غير التابعين للدولة 47
2-5 انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة 48
3-5 الدأب الواجب 48
4-5 تأثير الشركات العابرة للجنسيات 49
5-5 تأثير المؤسسات المالية الدولية 50

6 ما هي الجهود التي بذلتها الوكالات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ 54

1-6 التعاون الدولي والمساعدات الدولية 54
2-6 المؤسسات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية للقارة الأفريقية 55
3-6 الأهداف الإنمائية للألفية 57
4-6 منهج التنمية الذي يقوم على أساس حقوق الإنسان 58
5-6 الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة 60

الباب الثاني: العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 65

1 مقدمة الباب الثاني 66

1-1 المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها 66
2-1 العمل في مجال حقوق الإنسان: من المحلي إلى العالمي 66

2 تحديد الخيارات الاستراتيجية لمنظمتكم 68

2-1 تحديد المشكلة وإجراء تقييم أولي 68
2-2 تحليل قدرات المنظمة 70
2-3 تحديد دور المنظمة فيما يتعلق بالمجتمع 71
2-4 اتخاذ خيار تمهيدي 73

3 معرفة المجتمع 74

3-1 ما هو «المجتمع»؟ 74
3-2 التحضير للقاء المجتمع 75
3-3 تعلم المزيد عن المجتمع المحلي 76
3-3-1 علاقات السلطة بين الرجل والمرأة 76
3-3-2 الفئات الأخرى التي يتعرض للتهميش والإقصاء 77
3-3-3 الزعماء التقليديون 77

4 وضع خطة عمل مع المجتمع المحلي 78

4-1 تعبئة المجتمع للعمل من أجل التغيير 78
4-2 تحليل المشكلات وتحديد الاستراتيجيات أو الحلول 80
4-2-1 شجرة المشكلة وشجرة الاستراتيجية أو الحل 80
4-2-2 الترسيم 83
4-3 تحديد أصحاب الشأن الرئيسيين وتحليل تأثيرهم 83
4-3-1 أصحاب الشأن 84
4-3-2 أداة تحليل أصحاب الشأن 88
4-4 الهدف العام والغايات والإجراءات 91

5 جمع معلومات وثائقية 92

5-1 لماذا تعتبر المعلومات الوثائقية ضرورية؟ 92
5-2 ما نوع المعلومات الضرورية؟ 92
5-3 مضمون الحقوق بموجب القانون الوطني والقانون الدولي 95
5-4 جمع المعلومات مع المجتمع المحلي: شكل من أشكال البحث القائم على المشاركة 96

6 المراقبة وتقصي الحقائق – جمع المعلومات مباشرةً وفي عين المكان 98

6-1 لماذا نراقب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ 99
6-2 مناهج المراقبة وتقصي الحقائق 99
6-3 مبادئ المراقبة 101
6-4 تحديد وتسجيل الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 103
6-5 الدراسات المسحية للمجتمعات، ومجموعات التركيز 105

6-6 مقابلات معمَّقة 108
7-6 الملاحظة المباشرة وفي عين المكان 110
8-6 تدوين الملاحظات 110
9-6 دمج وتحليل المعلومات 111
10-6 التشاور مع المجتمع 112

7 مراقبة سياسات الحكومة وموازناتها 113

1-7 لماذا ينبغي مراقبة السياسات والموازنات؟ 113
2-7 الحكومة اللامركزية 114
3-7 مراقبة السياسات والموازنات: عملية من ثلاث خطوات 115
4-7 المشاركة في وضع السياسات والموازنات المحلية 118

8 حفظ السجلات وإدارة المعلومات 120

1-8 ما نوع المعلومات التي ينبغي حفظها، ولماذا؟ 120
2-8 سلامة المعلومات وسريتها وتخزينها 121
1-2-8 سلامة المعلومات وسريتها 121
2-2-8 التخزين المنظَّم للمعلومات 122
3-8 نقل النتائج 123
4-8 كيفية إعداد التقارير 126

9 المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها 128

1-9 المطالبة بالحقوق والدفاع عنها وتنفيذها 128
2-9 القيام بعمل 130
3-9 العمل مع المسؤولين على المستويات المحلي والإقليمي والوطني 132
1-3-9 استراتيجية للعمل مع المسؤولين 132
2-3-9 طرق العمل مع المسؤولين المحليين 133
3-3-9 طرق العمل مع المسؤولين الإقليميين والوطنيين 133
4-3-9 مراجعة المؤسسات (على المستويات المحلي والإقليمي الوطني) 134
4-9 العمل مع الفاعلين غير التابعين للدولة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني 136
5-9 الشركات العابرة للجنسية 137

10 العمل على المستويين الإقليمي والدولي 138

1-10 تقديم معلومات إلى الهيئات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان 138
1-1-10 تقديم شكاوى إلى اللجنة الأفريقية 139
2-1-10 تقديم تقرير موازٍ 140
3-1-10 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 140
4-1-10 الاتصال بالمقررين الخاصين 141

2-10 المؤسسات والمجموعات الاقتصادية والعمليات الأفريقية والإقليمية 142
1-2-10 المجموعات الاقتصادية الإقليمية 142
2-2-10 مجلس الاتحاد الأفريقي وبرلمان الاتحاد الأفريقي 143
3-2-10 الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأوراق استراتيجية الحد من الفقر 143
3-10 المؤسسات الدولية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر 143

11 مزيد من الاقتراحات للعمل 145

1-11 التوعية بحقوق الإنسان 145
2-11 استخدام المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان في مشاريع التنمية 146
3-11 العمل ضمان شراكة 148
4-11 العمل مع وسائل الإعلام 149
5-11 وسائل الاتصال الإلكترونية 151
6-11 الفعاليات العامة 151
1-6-11 الجلسات العامة 152
2-6-11 بطاقات التقرير 152
3-6-11 برلمان الشعب 152
4-6-11 المسرح التفاعلي 153
5-6-11 الفنون البصرية 153
6-6-11 فعاليات رياضية 154
7-11 تقييم 154

خاتمة 155

المختصرات 156

مسرد المصطلحات 157

هوامش 165

الملاحق 167

1 جدول التخطيط 168
2 حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية 170
3 الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان 172
4 الأدلة الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من المصادر 178
5 المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 183
6أ البرامج والمنظمات الحكومية الدولية التي تهدف إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 185
6ب المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية التي تحقق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 188

قائمة الأشكال والإطارات والجداول

الباب الأول:

الأشكال

الشكل 1: أنواع حقوق الإنسان 1
الشكل 2: استخدام المنهج الكلي لحقوق الإنسان 5
الشكل 3: حقوق الإنسان العالمية الشاملة 16

الإطارات

الإطار 1: تعزيز الحقوق الإنجابية للمرأة: مثال من تنزانيا 4
الإطار 2: تعريف بسيط لاستخدامه في المجتمع المحلي 15
الإطار 3: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان المبكر 16
الإطار 4: المعاهدات الدولية والأفريقية 17
الإطار 5: كيف ترتبط حقوق الإنسان بعضها ببعض وكيف يعتمد بعضها على بعض 18
الإطار 6: القرويون يمارسون الضغط على السلطات لحملها على الإيفاء بالتزاماتها 29
الإطار 7: الالتزام بالمراقبة 32
الإطار 8: المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 32
الإطار 9: الفئات المهمشة والمستضعفة 33
الإطار 10: التمييز 34
الإطار 11: انعدام المساواة في علاقات السلطة تسهم في التمييز 35
الإطار 12: حماية حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً والعمال المهاجرين 38
الإطار 13: الثقافة في المعايير والمعاهدات الدولية 41
الإطار 14: انتهاكات حقوق الإنسان 43
الإطار 15: مكافحة الفساد 44
الإطار 16: الحق في الإنصاف 45
الإطار 17: الفاعلون غير التابعين للدولة والنظام الدولي 48
الإطار 18: تقديم الشركات العابرة للجنسيات إلى العدالة 50
الإطار 19: الاتفاق العالمي للأمم المتحدة 50
الإطار 20: تعريف الفقر 50
الإطار 21: تحرير التجارة 51
الإطار 22: إلغاء رسوم المستخدم 53
الإطار 23: المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن منهج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر 53

الإطار 24: أمثلة مشجعة على إجراءات الدولة 54
الإطار 25: المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان 60
الإطار 26: ضمان المشاركة 61
الإطار 27: حرية الحصول على المعلومات 62
الإطار 28: مبادئ المشاركة **62**

الجداول

الجدول 1: المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الباب الأول 13
الجدول 2: أساطير ووقائع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 20
الجدول 3: مضمون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 22
الجدول 4: التزامات الدول جزء من إطار حقوق الإنسان 28
الجدول 5: الالتزامات الرئيسية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 30
الجدول 6: تصورات خاطئة حول السكان الأصليين 40
الجدول 7: المقارنة بين المنهج الذي «يقوم على الاحتياجات» وبين المنهج «الذي يقوم على حقوق الإنسان» 58

الباب الثاني:

الأشكال

الشكل 1: تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات 70
الشكل 2: علاقات السلطة داخل المجتمع 77
الشكل 3: مثال على شجرة المشكلة 81
الشكل 4: مثال على شجرة الاستراتيجية أو الحل 82
الشكل 5: عملية من ثلاث خطوات لمراقبة السياسات والموازنات 115

الإطارات

الإطار 1: العمل مع المجتمعات المحلية 67
الإطار 2: نقاط الدخول إلى العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 67
الإطار 3: منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية العاملة مع المجتمعات المعنية 74
الإطار 4: فحص مصالح جميع أصحاب الشأن 76
الإطار 5: خصائص المحفِّز الجيد 79
الإطار 6: «حل» أم «استراتيجية»؟ 83
الإطار 7: رسم خريطة الموارد 83
الإطار 8: مَن هم أصحاب الشأن، وما هي واجباتهم أو التزاماتهم؟ 84
الإطار 9: الاستماع إلى رأي كل شخص 85
الإطار 10: الصراعات على السلطة أو التوترات الأخرى 86
الإطار 11: فهم علاقات السلطة في الحكومة 87
الإطار 12: الحصول على المعلومات 87

الإطار 13: أداة تحليل أصحاب الشأن 89
الإطار 14: تحليل صاحب الشأن 91
الإطار 15: مجموعات الموازنة التطبيقية 94
الإطار 16: استخدام المعاهدات 96
الإطار 17: المراقبة وتقصي الحقائق والتوثيق 98
الإطار 18: فحص الحقائق 99
الإطار 19: التعامل مع المسؤولين الصعبي المراس 101
الإطار 20: إرشادات عملية حول التقيد بمبادئ المراقبة وتقصي الحقائق 102
الإطار 21: تحديد الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مثال 104
الإطار 22: دراسة مسحية للحصول على معلومات حول قضايا الصحة والسلامة 106
الإطار 23: مجموعة تركيز لمناقشة المواقف التي تنطوي على تمييز ضد المرأة 107
الإطار 24: كيف تُجري مقابلة جيدة 109
الإطار 25: البيانات المجزأة 110
الإطار 26: يجوز للمحكمة طلب الاطلاع على الملاحظات المتعلقة بالمقابلات 111
الإطار 27: السياسات والموازنات 113
الإطار 28: اللامركزية 114
الإطار 29: ربط الساسات والموازنات بالحقوق 116
الإطار 30: استخدام مؤشرات حقوق الإنسان 117
الإطار 31: يتضمن الدستور الأوغندي الحق في المشاركة في وضع السياسات 119
الإطار 32: استعادة المعلومات بسهولة 122
الإطار 33: التعامل مع ردود الفعل على البيانات أو التقارير 126
الإطار 34: التأكيد على حقوق العمال المنزليين 128
الإطار 35: «حملة العمل من أجل المعالجة» في جنوب أفريقيا 129
الإطار 36: تخطيط الاجتماعات الفعالة 134
الإطار 37: استخدام آلية الشكاوى 135
الإطار 38: تقديم التقارير 138
الإطار 39: معرفة المزيد بشأن اللجنة الأفريقية، وكيفية تقديم شكوى 139
الإطار 40: وضع قائمة مراجعة قبل إرسال الشكاوى 140
الإطار 41: قائمة بالمراجعات القطرية 141
الإطار 42: مرصد الفقر في موزمبيق 144
الإطار 43: برامج تمويل المشاريع الصغيرة 146
الإطار 44: تقديم الخدمات من أجل حقوق الإنسان 147
الإطار 45: الشراكات 148
الإطار 46: العمل في إطار الشراكة 149
الإطار 47: برامج إذاعية منتظمة حول حقوق الإنسان 150
الإطار 48: المسرح التفاعلي في كينيا 153

الجداول

الجدول 1: تحديد المشكلة وإجراء تقييم أولي 68
الجدول 2: استخدام المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان 72
الجدول 3: معايير للنظر في اتخاذ خيار تمهيدي 73
الجدول 4: أنواع المعلومات المختلفة وأماكن توفرها 93
الجدول 5: إطار للمراقبة وتقصي الحقائق 100
الجدول 6: أنواع المعلوما 120
الجدول 7: أشكال مختلفة لنقل النتائج 124
الجدول 8: عينة أسئلة لوضع خطة عمل مع المجتمع 131
الجدول 9: مبادئ التربية على حقوق الإنسان 145

مقدمة لسلسلة الكتيبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لكل إنسان الحق في العيش بكرامة، وفي التحرر من الخوف والعوز، وهذا يعني: العيش بدون التعرض لخطر إساءة المعاملة الجسدية أو العقلية، أو الحرمان من الضرورات الأساسية كالمسكن والغذاء والماء.

الكلمات الواردة مع علامة > معرَّفة في مسرد مرفق في نهاية الكتاب الأساسي.

إن حياة الكرامة هي الحياة التي يتم فيها إحقاق جميع > حقوق الإنسان لجميع البشر. وعادة ما يتم تصنيف حقوق الإنسان في فئتين، هما: > الحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في حرية التعبير أو في عدم التعرض للتعذيب، > والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في التعليم أو الحق في الرعاية الصحية. وعلى الرغم من وجود هاتين الفئتين، فإن جميع الحقوق ذات قيمة متساوية وغير قابلة للتجزئة ويعتمد بعضها على بعض: فلا يمكن إحقاق أي حق من حقوق الإنسان بمعزل عن الحقوق الأخرى.[1] وتركز هذه السلسلة بشكل خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

الشكل 1: أنواع حقوق الإنسان

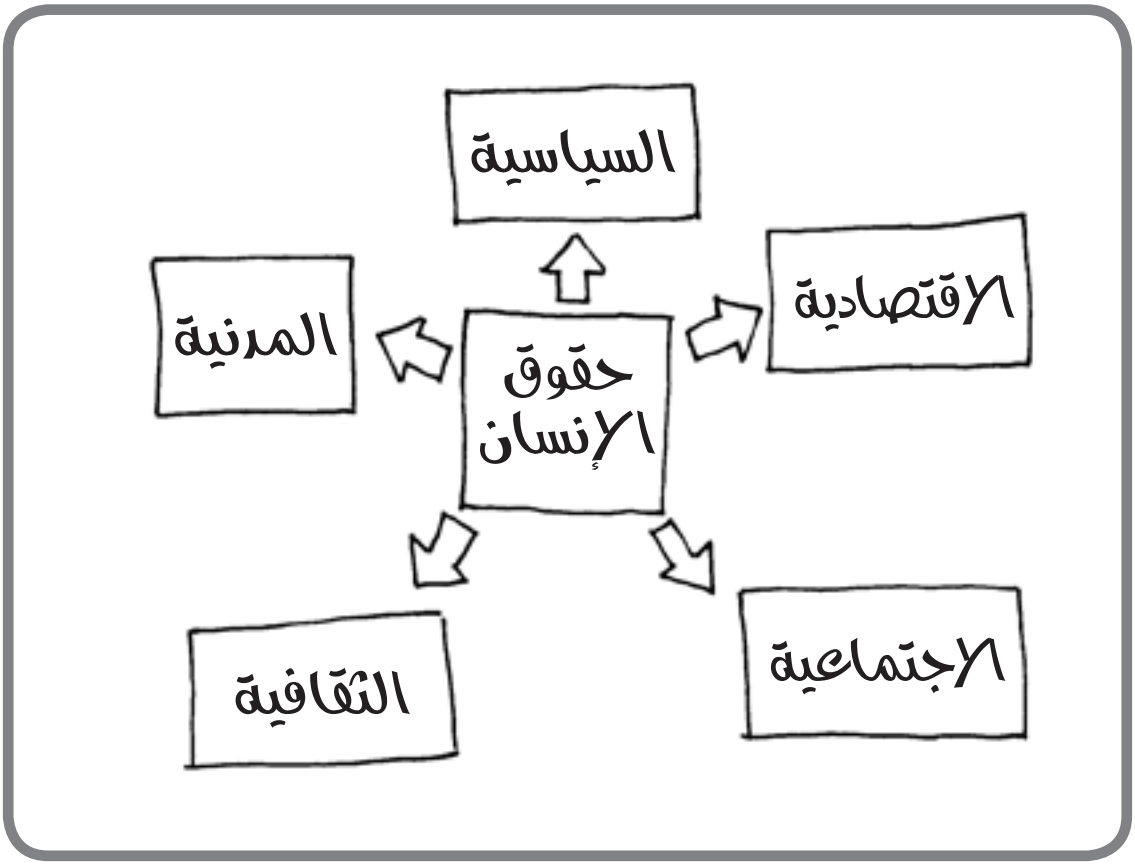

إن ثمة أناساً في سائر أنحاء العالم محرومون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل مجرد إيراد بضعة أمثلة يرسم لنا صورة مرعبة مرور للأوضاع:

- أكثر من مليار إنسان في العالم النامي لا يحصلون على غذاء كافٍ؛[3]
- حوالي 72 مليون طفل في سن الدراسة الأساسية في البلدان النامية لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2007، وقد شكّلت البنات أكثر من نصفهم؛[4]
- أكثر من مليار إنسان في البلدان النامية لا يحصلون على مياه كافية، وأكثر من ملياري إنسان يفتقرون إلى التمديدات الصحية الأساسية.[5]

وبالنسبة للعديد من الأفارقة، فإن الحق في العيش بكرامة ليس في متناول أيديهم. وإذ يعيش اثنان من كل خمسة أفارقة على أقل من دولار واحد يومياً،[6] فإن الفقر لا يزال يمثل سبباً مهماً لعدم تمتع العديد من الأفارقة بمستوى معيشة لائق وخالٍ من الخوف والعوز.

فعلى سبيل المثال، تُظهر الاحصاءات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يلي:

- بحلول عام 2030 سيعيش معظم الأفارقة في مناطق حضرية، ومع ذلك فإن الحكومات لم تفعل شيئاً يُذكر لزيادة فرص الحصول على ما يكفي من المساكن والماء والتمديدات الصحية؛
- يجب أن يزداد الأمن الغذائي (أي الحصول على غذاء كاف والسماح بالحصول عليه) لمواجهة الجفاف والفيضانات التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية وغيرها من > الكوارث البيئية، ومنها تلك الناجمة عن > التغير المناخي.
- ازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس في المدارس الأساسية في أفريقيا بنسبة 36 بالمئة في الفترة بين عام 2000 وعام 2005، ولكن أفريقيا لا تزال تشهد أعلى معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛
- لا يحصل سوى القليل من الأفارقة على الأمن الاجتماعي لحمايتهم في أوقات اليتم أو الشيخوخة أو المرض.

إن لدى الناس فكرة عن العدالة والظلم في مجتمعاتهم، وكانت لديهم دائماً مثل هذه الفكرة. ويعرف معظمهم، أو لديهم فكرة على الأقل، عما إذا كانت سلطات الدولة تتصرف بشكل سليم أو ظالم، ومتى تفعل ذلك. ويقاوم الناس إساءة استخدام السلطة ويحتجون ضد الظلم. ومع ذلك، ونظراً لرداءة نوعية التعليم وعدم توفير المعلومات من جانب الحكومة، فإن العديد من الناس لا يعرفون دستور بلادهم، ناهيك عن المعايير العالمية لحقوق الإنسان. ومع ذلك فإن حقوق الإنسان أساسية لكل إنسان، فهي المعايير التي يجب أن تحترمها الدول، وهي الصكوك التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص والمنظمات للمطالبة باحترام حقوقهم الإنسانية وحمايتها والإيفاء بها.

وفي إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حددت الدول حقوق الشعوب وواجبات الدول في > معاهدات أو اتفاقيات لحقوق الإنسان (وهي اتفاقيات ملزمة). وإن معظم الدساتير الوطنية تعكس أجزاء من المعايير الدولية.

وعلى مدى فترة طويلة، أُعطيت الحقوق المدنية والسياسية أولوية أكبر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبُذلت جهود أكبر بكثير لترجمة تلك الحقوق إلى واقع ملموس. وفي السنوات الأخيرة، بدأت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُولى اهتماماً أكبر. إن > منظمات المجتمع المحلي > والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحتى الحكومات، تحاول على نحو متزايد إيجاد طرق لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يخلق فرصاً، ولكنه يطرح تحديات في الوقت نفسه. وتقول

العديد من الحكومات إنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لإحقاق تلك الحقوق، بينما تفتقر حكومات أخرى إلى الإرادة السياسية أو القدرة على القيام بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة الدولة على حماية الحقوق تتقوض بسبب مصالح الشركات الوطنية المتنفذة ومصالح الشركات الدولية ومصارف التنمية والمانحين للمساعدات. إن العالم الصناعي يمارس ضغطاً هائلاً على الحكومات الأفريقية لحملها على قبول شروط التجارة التي تدفع مئات الآلاف من الأفارقة إلى هاوية الفقر. كما استولت الشركات الأجنبية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في أفريقيا بهدف إنتاج المواد الغذائية لبلدانها، مما يشكل خطراً شديداً على الأمن الغذائي لعدد السكان المتنامي في أفريقيا.

وفي شتى أنحاء العالم تتخذ المجتمعات موقفاً أقوى ضد الإهمال والتهميش وتطالب بحقوقها. ويقوم سكان الأحياء الفقيرة والعشوائيات والعمال الزراعيون المستَغلون أو المحرومون من التعليم أو الرعاية الطبية بتنظيم أنفسهم، بدعم أو بدون دعم من المنظمات غير الحكومية. ويمارس العديد منهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون أن يدركوا أن نضالهم يتعلق بحقوق الإنسان.

لقد أُعدت سلسلة كتيبات «هاكي زيتو – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي» لجماعات المجتمع المدني المحلية في أفريقيا. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان هي نفس الحقوق الإنسانية لجميع البشر في العالم، فإن منظمات المجتمع المدني في كل منطقة تواجه تحديات خاصة بها. وقد أُعدت هذه السلسلة بالتعاون مع لجنة من منظمات المجتمع المدني الأفريقية، وكتبها خبراء أفارقة ودوليون. إن قدراً كبيراً من النصائح الواردة في هذه الكتيبات يعكس الاستراتيجيات والتحركات التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لترجمة الحقوق إلى واقع ملموس.

الغرض من سلسلة الكتيبات

حُددت حقوق الإنسان في معاهدات دولية، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل. وفي أفريقيا التزمت جميع الدول بمعاهدة واحدة على الأقل من معاهدات حقوق الإنسان، وهي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي). وبالتزامها بهذا الميثاق، فإنها تكون قد تعهدت > بالالتزام بترجمة هذه الحقوق إلى واقع فعلي.

وتقوم هذه السلسلة على المبدأ الذي يقول بأنه إذا أُريد تحقيق تغيير دائم، فإن من الضروري استخدام > منظومة حقوق الإنسان، وهو مصطلح يشمل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وآليات المراقبة. وتعتبر منظومة حقوق الإنسان أداة قوية يمكن أن تستخدمها المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لإقناع الحكومات بالتقيد بالتزاماتها.

ويعطي هذا الكتاب الأساسي والكتيبات الفرعية المتعلقة بالحقوق المحددة نصائح، خطوة خطوة، حول كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام الصكوك الأفريقية والدولية في عملها مع المجتمعات على المستوى المحلي.

وتتمحور سلسلة «هاكي زيتو» بشكل رئيسي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا باستخدام الأمثلة والقضايا الأكثر ارتباطاً بواقع هذه المنطقة كي تجعل الكتب أكثر فائدة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في هذا الباب من العالم.

الإطار 1: تعزيز الحقوق الإنجابية للمرأة: مثال من تنزانيا

نفذت منظمة «كوليانا»، وهي منظمة غير حكومية محلية تعمل مع المؤسسة الطبية والبحثية الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية كذلك، مشروعاً يهدف إلى جمع معلومات حول القضايا الصحية وتعزيز حقوق الصحة الإنجابية للمرأة في تنزانيا. ومن بين نتائج المشروع سن قانون داخلي ضد الممارسات الضارة (من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية)، وتحسين مستوى خدمات الصحة الجنسية الإنجابية.[7]

بعض التحديات والفرص

تتناول سلسلة الكتيبات بشكل رئيسي دور الدولة على المستويين المحلي والوطني. بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن ثمة عقبات داخل المجتمعات المحلية نفسها تمنع بعض الأشخاص من التمتع بحقوقهم الإنسانية. فالأعراف والمعايير الاجتماعية والثقافية تؤدي إلى التمييز ضد أفراد أو جماعات (اُنظر القسم 4-3). إن وعي النساء بحقوقهن يتزايد، ويطالبن بمعاملتهن واحترامهن على قدم المساواة مع الرجال. ومع ذلك، ففي العديد من المجتمعات، نجد أن هيمنة الذكور والممارسات والمعتقدات التقليدية تضع قيوداً مشددة على تمتع المرأة بحقوقها. ولذا فإن وضع حد للتمييز ضد النساء وغيرهن من الفئات والأفراد يجب أن يكون عنصراً أساسياً في العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الدساتير الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان هي التي تنظم دور الدولة والتزاماتها. وإن جميع المسؤولين الحكوميين يمثلون الدولة، وبصفتهم هذه يتعين عليهم احترام حقوق الإنسان وحمايتها والإيفاء بها. بيد أنه في العديد من البلدان الأفريقية، وفي الوقت الذي ربما يعي المسؤولون على المستوى الوطني مسؤولياتهم المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن المسؤولين على المستوى المحلي، ولاسيما في المناطق النائية، قد لا يعرفون مسؤولياتهم. وبدلاً من الافتراض بأن المسؤولين المحليين يتمتعون بالمعرفة الضرورية، فإنه قد يكون من المناسب البدء بإحاطتهم علماً بالتزاماتهم المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والإيفاء بها.

ومن بين التحديات ذات الصلة أن الحكومة المحلية لا تتلقى موارد كافية من الحكومة الوطنية في بعض الأحيان.

وتستخدم > منظمات التنمية منهج حقوق الإنسان في عملها على نحو متزايد، في حين أن هناك الكثير من منظمات حقوق الإنسان التي تقوم بتوسيع نطاق رسالتها بحيث تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن هذه التطورات تخلق فرصاً هائلة لضم الصفوف والعمل معاً.

مستخدمو هذه الكتب

إن مستخدمي هذه الكتب هم الأشخاص الذين يعملون من أجل تحسين مستوى الحياة في المجتمعات المحلية. وربما يكون من بينهم > العاملون في مجال التنمية أو أعضاء جماعات حقوق الإنسان أو منظمات المرأة أو الجماعات التي العقائدية أو أفراد المجتمع المحلي. وقد يُسمح لهم

بالحصول على المعلومات والوصول إلى المنظمات الأخرى على المستويين الوطني والدولي، التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل إحقاق حقوق الإنسان. وهم في موقع يؤهلهم لممارسة الضغط من أجل إحداث تغيير إيجابي – من المستوى الحكومي إلى حياة أفراد المجتمع المحلي.

وينتمي معظم قراء هذه الكتب إلى المنظمات التالية:

- منظمات المجتمع المحلي: وهي المنظمات التي تقدم خدمات اجتماعية على المستوى المحلي – من قبيل برامج الصحة والتعليم لمساعدة المستضعفين – وتعتمد أساساً في توفير القوة العاملة والموارد والدعم المالي[8] على أفراد المجتمع المحلي؛
- المنظمات غير الحكومية المستقلة عن الحكومات والتي تعمل بشأن طائفة متنوعة وواسعة من القضايا، سواء لوحدها أو بمشاركة جماعات المجتمع المحلي الأخرى. وتتلقى بعض المنظمات غير الحكومية تمويلاً من الحكومات، وقد لا تكون مستقلة كلياً؛
- المنظمات غير الحكومية الخاصة بالتنمية: قد تعمل هذه المنظمات بشكل مستقل، ولكنها غالباً ما تعمل ضمن شراكة مع الحكومات بهدف تقديم خدمات للمجتمع. وهذا يتيح لها فرص جيدة للتأثير على صنع السياسات الحكومية. وهذه المنظمات التي تستخدم المنهج القائم على حقوق الإنسان تحرص على المحافظة على هويتها كمنظمات مجتمع مدني، وتتجنب أن يُنظر إليها كوكيل للدولة ليس إلا؛
- قد تعمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بشأن جميع حقوق الإنسان، أو قد تركز على حقوق محددة أو على فئات محددة من الناس؛
- منظمات المجتمع المدني: وهو مصطلح عام يشمل جميع الفئات المذكورة أعلاه.

الشكل 2: استخدام المنهج الكلي لحقوق الإنسان

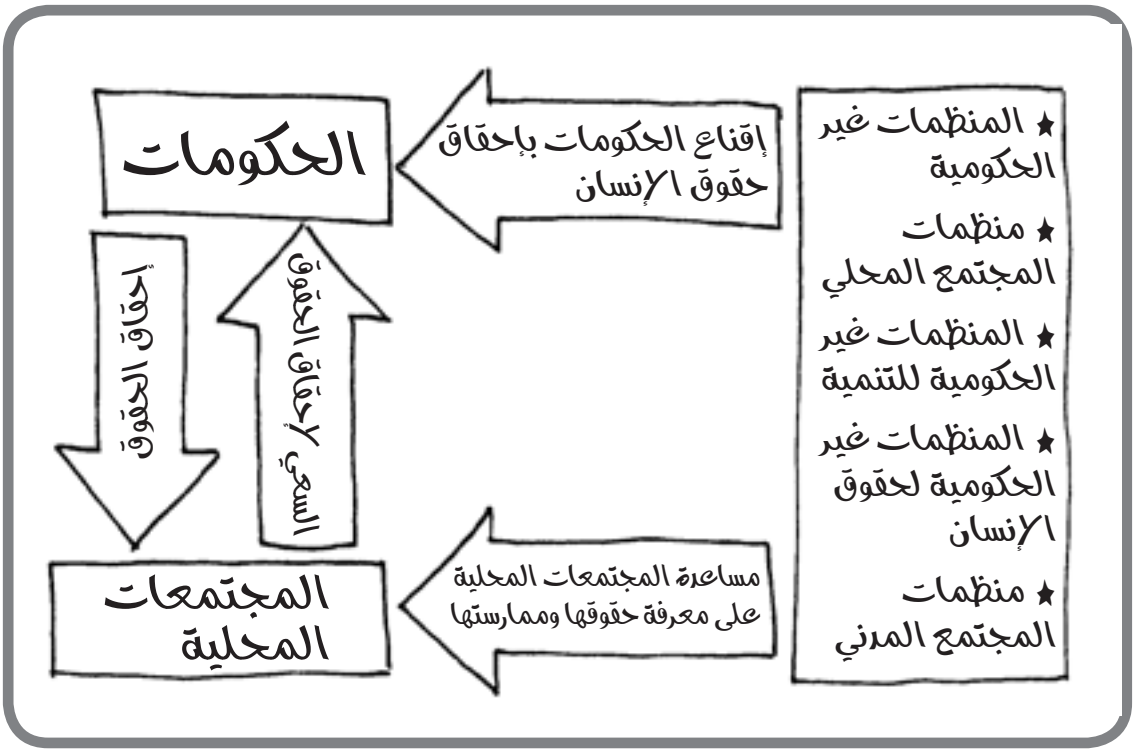

ركزت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تقليدياً على المساءلة من خلال تذكير الحكومات بالتزاماتها بحقوق الإنسان بموجب القوانين الوطنية والدولية. بينما ركزت منظمات التنمية، من ناحية أخرى، على قضية الحصول على الخدمات للمساعدة على تلبية احتياجات الناس بطرق عملية.

ويعمل كلا النوعين من المنظمات من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وتعترف منظمات التنمية بأن التنمية المستدامة تعني زيادة قدرات الناس على المشاركة في صنع السياسات والمطالبة بمساءلة الحكومات. وأخذت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، التي ركزت تقليدياً على الحقوق المدنية والسياسية، تستخدم منهجاً أكثر كلية، وتتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب الفقر وتؤدي إلى إدامته. وركز بعض المنظمات غير الحكومية على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة، وعملت هذه المنظمات على توسيع نطاق الفهم العام لهذه الحقوق.

إن القصد من هذه الكتيبات هو أن يسترشد بها دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدفاع عن الحقوق وممارستها من خلال تطبيق إطار لحقوق الإنسان. وعندما تطبق إطاراً لحقوق الإنسان على عملك، فإنك تبدأ بالنظر في مشكلات المجتمع من حيث الحقوق، وليس من حيث الاحتياجات.

ما الذي تحتوي عليه هذه الكتب وكيف تُستخدم

ثمة فوائد واضحة لاستخدام إطار لحقوق الإنسان:

- إن الدول التي صدقت على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان مسؤولة عن إحقاق هذه الحقوق، نظرياً على الأقل؛
- إن منظمات المجتمع المدني التي تستخدم هذا الإطار قد أحرزت تقدماً واضحاً في مجال إحقاق الحقوق المدنية والسياسية. ويمكن تحقيق الشيء نفسه بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إن حقوق الإنسان هي نفسها لجميع البشر. ولذا فإن إطار حقوق الإنسان يكفل مساواة أكبر في توزيع الموارد؛
- أما الجانب الأكثر أهمية فهو أن إطار حقوق الإنسان يسمح للأفراد بالسعي إلى إحقاق الحقوق بدلاً من التماس الإحسان والأعمال الخيرية.

إن لدى معظم أفراد المجتمع فهماً أوضح للعقبات التي يواجهونها، ولكن قد لا تسنح لهم الفرصة لإدراك أن لهم حقوقاً وأنهم يمكن أن يطالبوا بها. وقد يتحدث المسؤولون الحكوميون والقضاة عن حقوق الإنسان، ولكن العديد منهم لا يفهمونها تماماً. إن إطار حقوق الإنسان، إذا ما طُبق، يمكن أن يغير السياسات الحكومية بحيث يصبح بالإمكان إدارة الموارد وتوزيعها بشكل أكثر عدالة.

وتتضمن السلسلة كتاباً رئيسياً يقع في جزئين وعدة كتيبات حول مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكتاب الأساسي

الباب الأول: معلومات أساسية، يتحدث عن ما هي حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وما هي (ليست) حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتضمن تحليلاً لالتزامات الحكومة (التي تسمى أيضاً «التزامات الدولة») بموجب المعاهدات الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان. وهو يتناول حقوق فئات مختلفة من الناس وأدوار مختلف الفاعلين، من قبيل الحكومات والمنظمات غير الحكومية، في إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبين الباب الأول «النظرية» التي تكمن خلف حقوق الإنسان، ويقدم عدداً من الأمثلة الملموسة حول ما تعنيه هذه النظرية.

أما القراء الذين يعرفون المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فإن بوسعهم الانتقال إلى الباب الثاني من الكتاب الأساسي، أو إلى الكتيب المنفصل المتعلق بالحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المحدد والأكثر صلة باحتياجاتهم.

الباب الثاني: العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وهو يترجم النظرية إلى ممارسة. وبعد القسم 1 التمهيدي، يتناول القسمان التاليان من الباب الثاني فهم أولويات

المجتمع المحدد المستهدف واتخاذ خيارات استراتيجية. أما الأقسام من 4 إلى 10 فهي تتعلق بالعمل مع المجتمع لمراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتخاذ الإجراءات الضرورية لإحداث تغييرات إيجابية في حياة الناس. بينما يقترح القسم 11 أشكال تحرك إضافية.

هيكل الكتاب الأساسي

كي تكون محتويات الكتاب الأساسي سهلة القراءة ويسيرة المنال كمرجع مستقبلي، فإن الباب الأول والباب الثاني يحتويان على ما يلي:

- مقدمة؛
- جدول يتضمن قائمة بالمفاهيم الرئيسية التي تستخدم بشكل متكرر؛
- كلمات تظهر بجانبها علامة > ويرد تعريفها في مسرد للمصطلحات في نهاية الكتاب الأساسي؛

- إطارات **الأمثلة**، وتحتوي على أمثلة ملموسة على المفاهيم أو المصطلحات الواردة في النص؛

- إطارات **المعلومات**، وتحتوي على مزيد من المعلومات بشأن مفاهيم أو مصطلحات معينة واردة في النص؛

- إطارات **القانون الدولي**، وتقدم مزيداً من المعلومات حول حقوق الإنسان في القوانين والمعايير الدولية والإقليمية (وهذه الإطارات موجودة في الباب الأول فقط)؛

- إطارات **التحديات**، التي تحفّز القارئ على التأمل في كيفية العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الممارسة العملية؛

- إطارات **الإرشادات** التي تزود القارئ بإرشادات إضافية (وهذه الإطارات موجودة في الباب الثاني فقط).

المختصرات ومسرد المصطلحات والهوامش

في نهاية الكتاب الأساسي ثمة:

- قائمة بالمختصرات؛
- مسرد المصطلحات التي تظهر بجانبها علامة > في النص؛
- قائمة بالهوامش.

الملاحق

بعد قائمة المختصرات ومسرد المصطلحات، ثمة ملاحق تحتوي على:

- الملحق 1: إطار التخطيط؛ وهو عبارة عن قالب يتَّبع عملية «خطوة – خطوة» لمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع المجتمعات المحلية من أجل فهم حقوقها وممارستها. ويساعد إطار التخطيط منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على القيام بتحركات استراتيجية. والقصد من استراتيجية التحرك هو أن تكون بمثابة مهمة مشتركة بالتعاون مع المجتمع المحلي. ولأنه بمثابة قالب، فإنه يمكن استنساخه واستخدامه مرات عدة عند العمل مع المجتمعات المختلفة؛
- الملحق 2: حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية؛
- الملحق 3: الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛
- الملحق 4: أدلة حقوق الإنسان وغيرها من الموارد؛
- الملحق 5: المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الملحق 6-أ: البرامج والمنظمات الحكومية الدولية الهادفة إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الملحق 6-ب: المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية الهادفة إلى تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكتيبات المتعلقة بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة

يغطي كل كتيب حقاً اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً محدداً بصورة أكثر عمقاً. وإذا أخذنا محتويات الكتاب الأساسي كأساس، فإن الكتيبات الفرعية توفر معلومات إضافية بشأن الحق الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي المحدد، وتقترح استراتيجيات وتحركات ذات صلة.
وتغطي الكتيبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التالية:

- الكتيب 1 يتعلق بالحق في **السكن الملائم**؛
- الكتيب 2 يتعلق بالحق في **الغذاء الكافي**؛
- الكتيب 3 يتعلق بالحق في **الماء والتمديدات الصحية**؛
- الكتيب 4 يتعلق بالحق في **الرعاية الصحية**؛
- الكتيب 5 يتعلق بالحق في **التعليم**.

وسيتم نشر الكتيبات الأخرى على مدى فترة من الوقت بعد نشر الكتاب الأساسي.
وستُنشر المعلومات المتعلقة بالكتيبات القادمة على موقع الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية على الشبكة الدولية: www.amnesty.nl/spa

كيف تستخدم هذه الكتب

إن الهدف من سلسلة الكتيبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تكون مصدراً عملياً يساعد منظمات المجتمع المدني على معرفة ماهية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكيفية تطبيقها في عمل تلك المنظمات، وإن الهدف من سلسلة الكتيبات هو استخدامها في المكاتب وفي الميدان.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإن سلسلة الكتيبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن استخدامها لمساعدة الموظفين على:

- اكتساب فهم أساسي لمعايير حقوق الإنسان، والتعود على لغة حقوق الإنسان؛
- معرفة ماهية إطار حقوق الإنسان وكيفية تطبيقه في عملهم؛
- معرفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة؛
- معرفة ما ينبغي أن تفعله الحكومات لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تحديد التحركات الاستراتيجية من أجل المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

وفي الميدان، يمكن استخدام سلسلة الكتيبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ما يلي:

- كمرجع يتعلق بحقوق اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية محددة؛
- كمصدر للأمثلة حول كيفية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها؛
- كأداة للعمل مع المجتمعات من أجل تعزيز حقوقها والدفاع عنها.

الباب الأول: معلومات أساسية

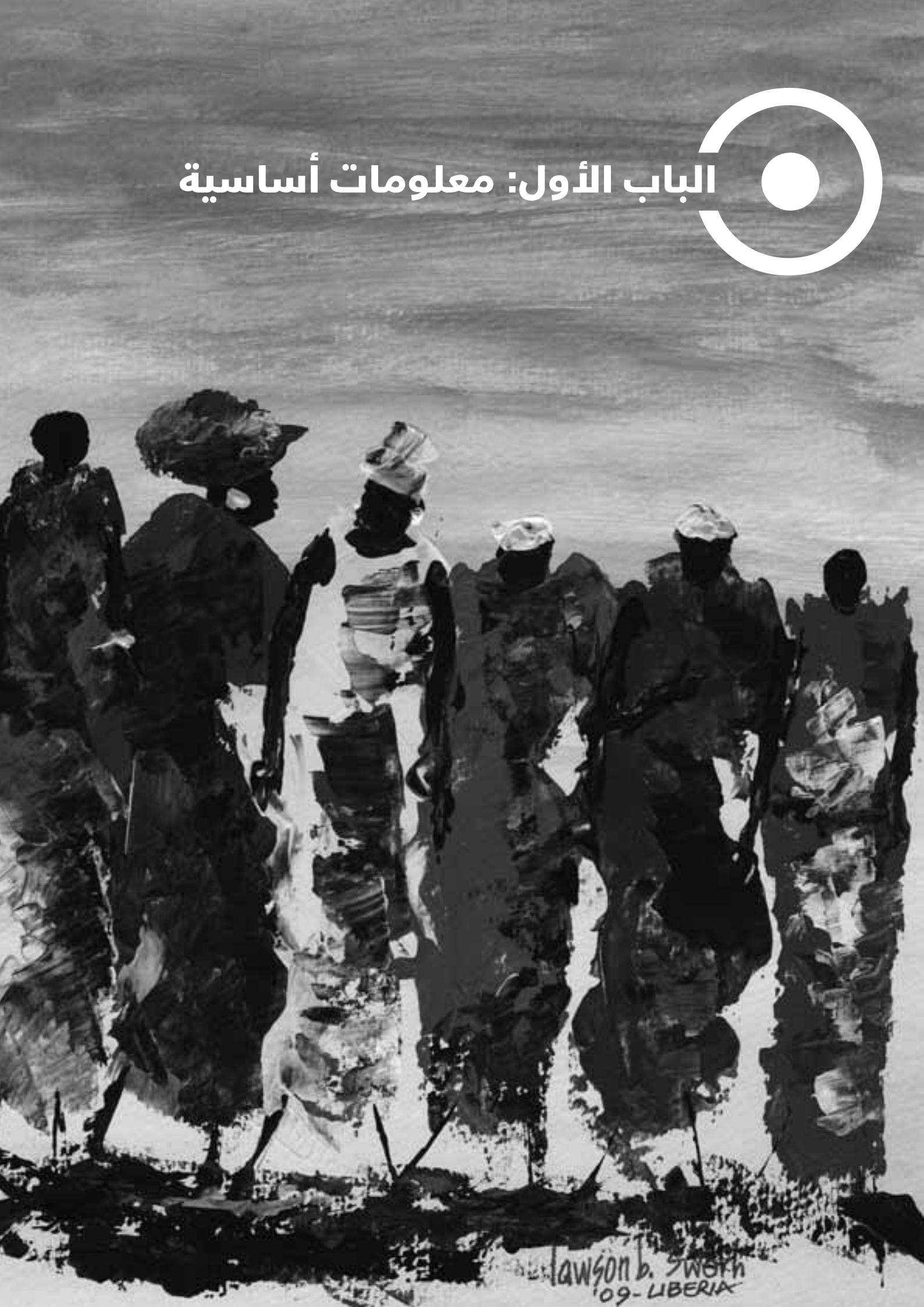

1 مقدمة الباب الأول

يبين الباب الأول ما يُعتبر حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية (وما لا يعتبر) حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتضمن تحليل التزامات الدولة بموجب المعاهدات الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان. كما يتناول حقوق فئات مختلفة من الناس وأدوار فاعلين مختلفين، من قبيل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتضمن القسم 2 المفاهيم الرئيسية المذكورة في الكتاب الأساسي.

ويتناول كل فصل من الفصول المتبقية سؤالاً محدداً يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما يلي تلك الأسئلة:

- الفصل 3: ما هي حقوق الإنسان؟
- الفصل 4: ما هي التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الفصل 5: ما هو دور الفاعلين غير التابعين للدولة؟
- الفصل 6: ما هي بعض الجهود التي تبذلها الوكالات الحكومية وغير الحكومية لتحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

2 المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الباب الأول

الجدول 1: المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الباب الأول

المفهوم الرئيسي	تفهم المفهوم
ما هي حقوق الإنسان؟	يمكن تعريف حقوق الإنسان بأنها المعايير الأساسية التي بدونها لا يمكن للناس أن يعيشوا بكرامة كبشر. إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام. وإن احترامها يتيح للفرد والمجتمع إمكانية التطور التام. وحقوق الإنسان هي: • متأصلة: أي أنها تخص الناس لأنهم بشر، فنحن نولد بها؛ • عالمية شاملة: أي أنها تنطبق على كل شخص؛ • غير قابلة للتصرف: لا يمكن سلبها (يمكن تقييدها – فعلى سبيل المثال يؤدي الاعتقال القانوني إلى تقييد حق الشخص في حرية التنقل)؛ • غير قابلة للتجزئة: فالحقوق مترابطة ويعتمد بعضها على بعض.
ما هي فئات الحقوق المختلفة؟	في الوقت الذي تعتبر فيه الحقوق غير قابلة للتجزئة، فقد تم تصنيفها، في المعايير الدولية، ضمن أنواع مختلفة من الحقوق، وهي: • الحقوق المدنية والسياسية، التي تركز على الحرية، وتشمل الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص، والانعتاق من الاسترقاق وعدم التعرض للتعذيب وحرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والدين وحرية التجمع والاشتراك في الجمعيات. • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتعلق بمستويات المعيشة والأمن الاجتماعي. وتشمل هذه الحقوق الحق في التعليم والعمل والمستوى المعيشي اللائق والغذاء والمسكن والرعاية الصحية والتطور الثقافي؛ • الحقوق البيئية والتنموية، وتتعلق بالحق في العيش في بيئة سليمة وفي التنمية المستدامة.
ما هي المعاهدات والمعايير الدولية؟ وما هي هيئات المعاهدات؟	• المعاهدات هي اتفاقيات رسمية تُعقد بين دولتين أو أكثر، وتعتبر ملزمة قانونياً؛ • هيئات المعاهدات هي لجان أُنشئت بموجب معاهدات لمراقبة الطريقة التي تنفذ بها الدول الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة؛ > يتبع

المفهوم الرئيسي	تفهم المفهوم
	• > المعايير، من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي اتفاقيات بشأن الممارسات الفضلى. وينبغي أن تسترشد بها الدول، ولكنها ليست ملزمة قانونياً؛ • يشمل مصطلح > الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كلا المعاهدات والمعايير.
ما هي آليات حقوق الإنسان؟	هي مجموعة متنوعة من الهيئات والإجراءات التي أنشأتها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية، التي تستطيع أن تتخذ إجراءات لحماية حقوق الإنسان. وتشمل المقررين الخاصين، وهم عبارة عن خبراء يتم تعيينهم لمراقبة حقوق محددة ومساعدة الحكومات على تنفيذها. (أُنظر القسم 3-5-3).
ما هو الفرق بين المصطلحات التالية: الدولة، الأمة، الحكومة؟	• **الدولة** كيان سياسي يتمتع بحكم ذاتي. وعادة ما نستخدم مصطلح «بلد» بدلاً من «دولة». هناك أحياناً دول منفصلة ضمن بلد ما، وقد تتمتع بسلطات حكم ذاتي؛ • > **الأمة** مجتمع مستقر ومتطور تاريخياً، له أراض إقليمية وحياة اقتصادية وثقافة مميزة ولغة مشتركة؛ • **الدولة – الأمة**، هي أمة لها نفس الحدود التي للدولة. • **الحكومة** هي الهيئة المسؤولة عن صنع السياسات وضمان تنفيذ تلك السياسات.
ما هو الفرق بين الفاعلين التابعين للدولة والفاعلين غير التابعين للدولة؟	• > الفاعلون التابعون للدولة هم المسؤولون الحكوميون والمسؤولون في مشاريع الدولة التجارية؛ • > الفاعلون غير التابعين للدولة هم الأفراد الخاصون والمشاريع التجارية والشركات أو المؤسسات الخاصة.
ما هي المصطلحات المستخدمة في مجال حقوق الإنسان؟	عند الحديث عن الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان، ثمة إجراءات تقوم بها الدولة وأخرى يقوم بها آخرون: • فالدولة تستطيع «توفير» أو «إحقاق» أو «تنفيذ» الحقوق؛ • الأفراد يستطيعون «ممارسة» أو «المطالبة بـ» أو «الدعوة إلى تنفيذ»، أو السعي إلى «المطالبة» بالحقوق من خلال آلية كالمحاكم.

3 ما هي حقوق الإنسان؟

1-3 تعريف حقوق الإنسان

إن لكل إنسان حقوقاً وحريات معينة لأنه بكل بساطة إنسان، ونحن لا «نُعطى» هذه الحقوق، وإنما نملكها لأننا بشر.

الإطار 2: تعريف بسيط لاستخدامه في المجتمع المحلي

تتعلق حقوق الإنسان بأن نعيش حياة لائقة وكريمة. وهي الأشياء التي ينبغي أن يتمتع بها كل شخص، والأشياء التي ينبغي ألا يُسمح بها. فعلى سبيل المثال، ينبغي السماح لُكل شخص باعتناق دينه الخاص. ولا يجوز أن يموت أحد من الجوع. (يمكن تكييف الأمثلة بحيث تكون ذات صلة بالمجتمع المحلي).

إن مصطلح «حقوق الإنسان» مصطلح حديث، بيد أن فكرة تمتع الأفراد والجماعات بالحقوق تعود إلى آلاف السنين. وثمة أمثلة عديدة على أن ثمة مجتمعات عاشت في الماضي وفقاً «لقواعد» أو «مواثيق» حقوق الإنسان (أُنظر الإطار 1 كمثال في أفريقيا).

ولكل فرد إحساسه الخاص بما هو صواب وما هو خطأ. وأفكار الخطأ والصواب هي التي غالباً ما تشكل أساساً للأعراف أو القوانين المشتركة في المجتمع.

ومع اندماج المجتمعات في أمم ودول، قامت بإدماج عاداتها وحقوقها وواجباتها في دساتيرها. وقد وضعت دول العالم معاً قوانين ومعايير دولية (أُنظر الإطار 4). ووُضعت أغلبية القوانين والمعايير الدولية التي نستخدمها اليوم بعد الحرب العالمية الثانية من قبل مجموعة من الدول تُعرف اليوم باسم «هيئة الأمم المتحدة».

ويوضح الشكل 3 العلاقة التي تربط بين حقوق الإنسان والأفراد والمجتمعات والدول والمجتمع الدولي.

وكان خلق هذه القوانين والمعايير يعني أن حقوق الإنسان أصبحت جزءاً من القانون الدولي. ولذا فإن الدول التي وافقت على احترام القانون الدولي ملزمة قانونياً بإحقاق حقوق الأفراد، وأن هؤلاء الأفراد يستطيعون المطالبة بحقوقهم قانونياً.

الإطار 3: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان المبكر

ظلت بعض القواعد القديمة حيةً في التقاليد الشفوية. فقد وُضع ميثاق «كوروكان فوغا» لشعب «ماندنغا» في غرب أفريقيا في القرن الثالث عشر. وتضمَّن مبادئ المساواة واحترام الآخرين والحق في الإنصاف عن الأضرار التي تلحق بهم. ونصَّ على منع الاسترقاق، وذكر أنه مادام الغذاء متوفراً، فإنه لا يجوز أن يجوع أحد.

الشكل 3: حقوق الإنسان العالمية الشاملة

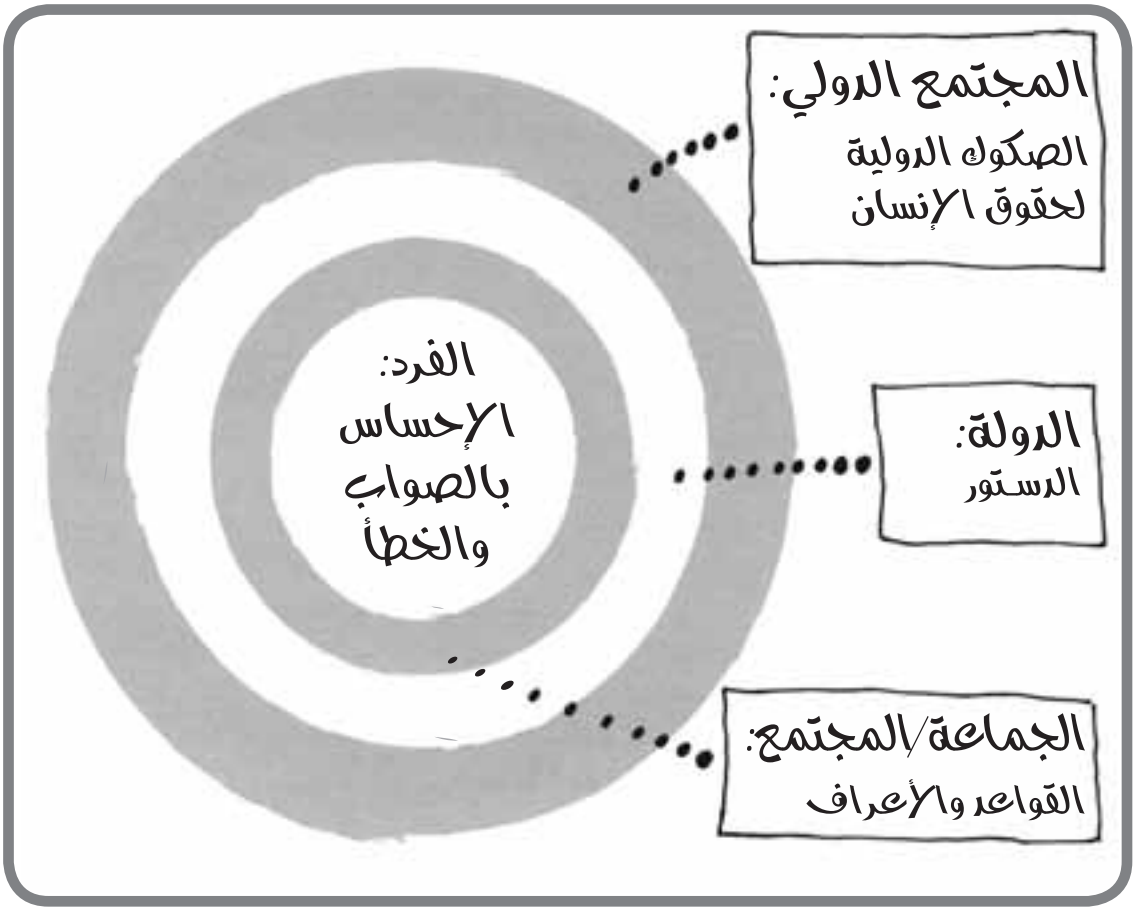

الإطار 4: المعاهدات الدولية والأفريقية

في عام 1948 أسهمت دول عدة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشكل هذا الإعلان، إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/كانون الأول 1948

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
اعتُمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966، ودخل حيز النفاذ في عام 1976

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
اعتُمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966، ودخل حيز النفاذ في عام 1976

البروتوكولان الاختياريان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- تسمح الدول الأعضاء للأفراد أو الجماعات بتقديم تقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الشخصية
- إلغاء عقوبة الإعدام

البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
تسمح الدول الأطراف للأفراد والجماعات بتقديم تقارير بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان الشخصية

من بين المعاهدات الدولية الأخرى:
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات؛
- الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

أما المعاهدات الأفريقية لحقوق الإنسان، فتشمل:
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي)؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول المرأة الأفريقية)؛
- الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه (ميثاق الطفل الأفريقي)؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا).

للاطلاع على أمثلة على كيف تعكس الحقوق الواردة في الدساتير الوطنية الحقوق الواردة في المعاهدات الدولية والأفريقية، أُنظر الملحق 2.

يرجى العلم بأن جميع معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من المعايير تحتوي على شرط عدم التمييز وعادة ما تبدأ به (أُنظر القسم 4-3).

2-3 الكرامة الإنسانية

يشكل مفهوم «الكرامة الإنسانية» أساس حقوق الإنسان. فالناس يعيشون بكرامة إذا تم احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية وحمايتها والإيفاء بها. والحكومات التي تحترم حقوق الإنسان إنما تعمل من أجل تحقيق الكرامة. وتعبِّر الكرامة عن فكرة مفادها أن لكل إنسان قيمه وينبغي أن يعامَل باحترام وبدون تمييز.

وإن ضمان حقوق الإنسان لكل إنسان يوفر طريقة لتعديل علاقات السلطة غير المتساوية التي تفصل الناس عن الأمور التي تساعد في إدامة حياتهم وتحسين مستواها، والتي تشمل المهارات والمعارف، فضلاً عن المرافق والسلع والموارد المادية. وكلما أصبحت علاقات السلطة أكثر توازناً، أصبح الناس يعيشون بكرامة بشكل أفضل ويفلتون من ربقة الفقر.

ويركز هذا الكتاب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن من المهم التأكيد على أن حقوق الإنسان تتسم بالترابط والاعتماد المتبادل: أي يرتبط بعضها ببعض، ويساند بعضها بعضاً ويعتمد بعضها على بعض. ويُظهر الإطار 5 هذه العلاقة.

الإطار 5: كيف ترتبط حقوق الإنسان بعضها ببعض وكيف يعتمد بعضها على بعض

- إن جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتبط بالحق في الحياة؛
- الحق في الحصول على أرفع مستوى ممكن من الرعاية الصحية (وهو من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) هو أحد الحقوق التي يتم الحرمان منها عندما يتعرض الأشخاص للتعذيب (السلامة الجسدية من الحقوق المدنية والسياسية)؛
- الحق في الحصول على سكن ملائم والحق في الحصول على مياه نظيفة وتمديدات صحية، وكلاهما من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترابطان ويعتمد أحدهما على الآخر. لأن الناس بحاجة إلى مياه نظيفة وصالحة للشرب وتمديدات صحية كي يكون لديهم مسكن لائق؛
- إن مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتمد على الحق في تلقي المعلومات وبثها (وهو من الحقوق المدنية والسياسية)؛
- إن الحق في التكلم بحرية والحق في اعتناق آراء سياسية أو دينية والحق في الانضمام إلى الآخرين (وهي من الحقوق المدنية والسياسية) تمكننا من النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إن عمليات الإخلاء القسري (أي الإخلاء بدون اتباع الإجراءات الواجبة) تشكل انتهاكاً للحق في خصوصية المنزل (وهو حق مدني وسياسي) والحق في الحصول على مسكن ملائم (وهو حق اقتصادي واجتماعي)؛
- إن حرية المعلومات (وهي حق مدني وسياسي) تعتبر عنصراً أساسياً في إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يُسمح للأشخاص الذين يراقبون الحق في الرعاية الصحية بالاطلاع على السياسة الصحية للحكومة.

3-3 المعاهدات والمعايير الدولية والإقليمية

يستند دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملهم على الدساتير والقوانين والسياسات الوطنية. كما أنهم يستخدمون الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، على نحو متزايد، للأسباب التالية:

- توضح الصكوك الدولية ماهية الحقوق وكيف يتعين على الدول إحقاقها؛
- على عاتق الدولة يقع التزام بإدماج الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات في القانون المحلي (الوطني) وفي السياسات والبرامج، مع أن دولاً عديدة لم تفعل ذلك؛
- تقول بعض الدساتير إن القضاة يجب أن يفسروا القانون الوطني في ضوء الصكوك الدولية؛
- في حالات أخرى، يمكن تطبيق معاهدة ما بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 7 من دستور بنين على أن الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور وقوانين بنين؛
- إن عدداً قليلاً من الدساتير الوطنية ينص على النطاق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إن بعضها يتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- لقد أنشأت أغلبية معاهدات حقوق الإنسان هيئات مراقبة (هيئات معاهدات) للإشراف على الطريقة التي تقوم بواسطتها الدول بتنفيذ المعاهدات.

إن الدولة التي > تصدق على أو > تنضم إلى معاهدة ما تصبح دولة طرفاً في تلك المعاهدة. وتلزم الدولة الطرف نفسها بإحقاق الحقوق والحريات الواردة في المعاهدات. وهذا غالباً ما يُعبَّر عنه بمصطلح «الالتزامات». وإن > المواد أو الفقرات المنفصلة في المعاهدات تنص على التزامات الدولة.

بيد أن هناك معايير، من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[9] والإعلانات والقرارات الأخرى للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المفوضية الأفريقية) ليست ملزمة قانونياً، وهي تسمى في بعض الأحيان بـ «القانون الناعم». ولكنها تتمتع بقوة أدبية بالغة لأنها اعتُمدت من قبل هيئات حكومية دولية كالأمم المتحدة.

وتضمنت معاهدات من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الأفريقي توسيعاً لنطاق الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اعتبر البعض أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل آمالاً أو طموحات وليست حقوقاً. ويتضمن الجدول 2 قائمة بالأساطير (أفكار غير مبنية على حقائق) ووقائع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بيد أن ذلك يمكن أن يتغير. ففي ديسمبر/كانون الأول 2008، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا البروتوكول مشابه للبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يسمح للأفراد والدول بتقديم شكاوى بشأن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية.

ويستمر فهمنا لحقوق الإنسان في التطور، ولكن لا تزال هناك حوارات ساخنة بشأن موضوعات متعددة، من قبيل الحقوق الثقافية. ويستمر وضع معاهدات ومعايير دولية وإقليمية جديدة لحقوق الإنسان، وتصدر المحاكم أحكاماً تنطوي على بصيرة جديدة في إحقاق تلك الحقوق.

ثمة رأي حول كيفية استخدام الصكوك الدولية في الباب الثاني، القسم 5-3.

الجدول 2: أساطير ووقائع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أساطير	وقائع
إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مقابل الحقوق المدنية والسياسية، هي «طموحات» وليست «حقوقاً».	لا يمكن فصل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الحقوق المدنية والسياسية، إذ يمكن، ويجب، تنفيذ كلا النوعين من خلال خطوات ملموسة مستهدفة بشكل مباشر وعن طريق سياسات وبرامج طويلة الأجل. والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منصوص عليها في معاهدات القانون الدولي العامة الملزمة.
لا يمكن تثبيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحاكم.	لقد اتخذت محاكم عديدة قرارات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[10]
إن تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية فقط يقتضي من الحكومات الامتناع عن ارتكاب الانتهاكات أو منع وقوعها، ولكن تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب نفقات كبرى.	إن التعامل مع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية يشمل إنشاء خدمات شرطية ونظام قضائي وسجون وغيرها من المؤسسات المكلفة جداً، والمحافظة على بقائها.
تفتقر الحكومات إلى الموارد الكافية لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	يمكن عمل الكثير لضمان إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى من قبل أفقر البلدان (أُنظر القسم 6)، وقد فعل بعضها الكثير فعلاً. كما تقع على عاتق دول أخرى التزامات بتقديم المساعدة إلى مثل تلك البلدان والتعاون معها. إن إعادة تخصيص الموارد أو وضع حد للتمييز من الخطوات المهمة التي لا تتطلب أية موارد جديدة.
إن دور الحكومة يتمثل في ضمان الحريات الفردية (الحقوق المدنية والسياسية) كي يتمكن الناس من تلبية احتياجاتهم.	تضع الوزارات الحكومية، من قبيل وزارات الصحة والتربية والتعليم والإسكان، قوانين وسياسات لتنفيذ هذه الحقوق، ولاسيما لمَن هم أقل قدرة على خدمة أنفسهم.
ليست من مهمات الحكومة توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل المأكل والمسكن.	إن تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست مسألة توفير الغذاء وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل مباشر، وإنما ضمان الحصول على المنتجات الغذائية الأساسية وضمان نوعيتها ووفرتها.

4-3 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في الملحق 3.

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في الرعاية الصحية أو السكن، لا تعني أن لنا الحق في أن نكون أصحاء أو أن الدولة يجب أن تعطينا مساكن. بل إن هذه الحقوق ترتّب واجبات على الدولة. فعلى سبيل المثال، كي يتم إحقاق الحق في الصحة، يتعين على الدولة تعزيز الخدمات الصحية. كما يجب أن تعمل على تحسين إمكانية الحصول على الحقوق الأخرى الضرورية للصحة، بما فيها الأطعمة ذات القيمة الغذائية الكبيرة والمياه النظيفة والتمديدات الصحية، وظروف العمل الآمنة والصحية.

يحتوي الجدول 3 على بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتَظهر هذه الحقوق في العديد من المعايير الدولية: بعضها فقط مذكور هنا. و«مواد» المعاهدات مرقَّمة في الجدول.

الجدول 3: مضمون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق	المعيار الدولي والمادة	مضمون الحق
الضمان الاجتماعي	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 22؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 9، 10؛ الاتفاقية الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهه، المواد 19، 21، 27	لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي وفي الحصول على المساعدة في حالات الحاجة – كالأيتام مثلاً – والحماية. وينبغي أن تحصل العائلات، وخاصة تلك التي تعيل أطفالاً، على أكبر حماية ممكنة، وكذلك الأمهات قبل إنجاب الأطفال وبعده. ويجب أن يتم الزواج بحرية بين كلا الزوجين. كما يجب حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.
العمل	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 23؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 6-8.	لكل شخص الحق في كسب العيش من خلال العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية. وللرجل والمرأة الحق في الأجر المتساوي على العمل المتساوي، وفي توفر الفرص المتساوية للترقية. وينبغي أن يكون بإمكان العمال الحصول على مستوى معيشة لائق لأنفسهم ولعائلاتهم. ويجب أن تكون ظروف العمل آمنة وصحية؛ وأن يُسمح لكل عامل بالانضمام إلى نقابات العمال.
مستوى معيشة كاف	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11؛ اتفاقية العمال المهاجرين، المادة 25	إن الحق في الحصول على مستوى معيشة كاف للأفراد وعائلاتهم يشمل المأكل والملبس والمسكن الملائم. ويشمل الحق في السكن الملائم الحق في عدم التعرض للإخلاء القسري. كما يشمل الحصول على تمديدات صحية آمنة ومياه شرب نظيفة.
الصحة	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 16.	إن الحق في الحصول على أرفع مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية يشمل الحصول على الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وإن للأمهات والأطفال الحق في الحصول على الرعاية والمساعدة الخاصة. ويجب أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لتوفير بيئة نظيفة والوقاية من الأمراض ومعالجتها والسيطرة عليها، وتوفير الخدمات الطبية للجميع.
التعليم	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 13-14؛ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 17؛ اتفاقية بشأن حقوق الأشخاص الذين يعانون من إعاقات، المادة 24.	إن الحق في التعليم يشمل التعليم الأساسي المجاني والإلزامي للجميع. وينبغي توفير التعليم الثانوي والتقني، وأن تعمل الحكومات من أجل جعله مجانياً. كما ينبغي أن تكفل الحكومات إيفاء المدارس بالمعايير التربوية الدنيا. ويجب أن يكون بإمكان الأهالي إرسال أطفالهم إلى المدارس التي تقدم التعليم الديني أو الأخلاقي الذي يختارونه. ويجب أن يسهم التعليم في التنمية الشاملة لشخصية الأفراد.

> يتبع

الحق	المعيار الدولي والمادة	مضمون الحق
الحقوق الثقافية	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 27؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 15؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 1.	ينص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بمنافع التقدم العلمي. وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)، في إعلانها الخاص بالتنوع الثقافي، الثقافة بأنها: «... جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات».
حقوق السكان الأصليين	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، المادة 2؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين.	تنص المادة (2) 2 ب من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 على قيام الدول بتعزيز «التحقيق التام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه الشعوب فيما يتعلق بهويتها الاجتماعية والثقافية وبأعرافها وتقاليدها ومؤسساتها». وعند ما طُرح الإعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين على جدول أعمال الأمم المتحدة، شعرت دول عديدة، ومنها دول أفريقية، بالقلق من أن ذلك يمكن أن يشجع جماعات معينة على المطالبة بالاستقلال. ولذا طلبت المفوضية الأفريقية التأجيل ريثما يتم إدخال بعض التعديلات عليه. وقد تمت الموافقة على ذلك. وفي سبتمبر/أيلول 2008، صوتت معظم الدول الأفريقية لصالح إعلان الأمم المتحدة. ويعطي هذا الإعلان السكان الأصليين حقوقاً جماعية، منها: • الحق في الحكم الذاتي أو التسيير الذاتي في القضايا التي تتعلق بالشؤون الداخلية والمحلية (المادة 4)؛ • الحق في تعزيز مؤسساتهم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المميزة والمحافظة عليها، مع الاحتفاظ بحقهم في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة إذا اختاروا ذلك (المادة 5)؛ • الحق في عدم التماهي أو تدمير ثقافتهم. وهذا يشمل الحق في الإنصاف على «أي إجراء يهدف إلى أو ينتج عنه نزع ملكيتهم لأراضيهم أو مناطقهم أو مواردهم». (المادة 8). (أُنظر أيضاً القسم 4-4-7).

الحق	المعيار الدولي والمادة	مضمون الحق
الحق في الحصول على الأراضي		إن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لا تنص على الحق في الأرض، بيد أنه: • ثمة اعتراف متزايد بضرورة احترام حقوق السكان الأصليين في الحصول على الأراضي والموارد التي تعتبر جزءاً من ثقافتهم؛ • إن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 14 حول الحق في الحصول على الغذاء الكافي (اُنظر القسم 3-5-2) (الفقرة 12)، والتعليق رقم 4 حول الحق في السكن الملائم (الفقرة 8)، تعترف بما يلي: – للسكان الحق في السماح لهم باستخدام الأرض المنتِجة؛ – ينبغي عدم إجلاء السكان من الأراضي التي يملكونها أو يشغلونها بدون > اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ – يجب أن تسمح الدول للسكان الفقراء أو الذين لا يملكون أرضاً بالحصول على أرض.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول التعليقات العامة، اُنظر القسم 3-5-2.

5-3 هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة

كما ذكرنا آنفاً، فإن المعاهدات وثائق ملزمة قانونياً. وتبين معاهدات حقوق الإنسان أنواعاً مختلفة من حقوق الإنسان، كما تبين ما يجب أن تفعله الدول لإحقاق هذه الحقوق. ولمراقبة كيفية قيام دولة ما بذلك، يتم إنشاء هيئة معاهدة ضمن شروط معاهدة معينة. وتتولى هيئات المعاهدات مراقبة كيفية ترجمة الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة إلى الواقع الفعلي. أما الأعضاء فهم خبراء تعينهم الدول الأطراف. وتقبل بعض هيئات المعاهدات شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من الأفراد أو الجماعات.

يمكن الاطلاع على مصادر النسخ الإلكترونية أو الورقية للمعاهدات وغيرها من الوثائق أو الإجراءات المذكورة في هذا القسم في الملحق 6أ.

ويركز هذا القسم على الهيئات التالية:

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشرف على تنفيذ هذه الحقوق؛
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية)، التي تراقب تنفيذ الميثاق الأفريقي.

إن جميع الدول الأفريقية هي دول أطراف في الميثاق الأفريقي، ومعظمها دول أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1-5-3 تقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان

يقدم القسم 10 من الباب الثاني عدة اقتراحات بشأن كيفية إرسال منظمات المجتمع المدني معلومات وشكاوى إلى هيئات المعاهدات.

يتّبع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة الأفريقية إجراءات ومبادئ مماثلة:

- بعد مرور سنتين على نيل صفة الدولة الطرف في المعاهدة، تقدم الدولة إلى هيئة المعاهدة تقريراً توضح فيه ما قامت به وما لم تقم به لتنفيذ المعاهدة. وثمة مبادئ توجيهية تساعد الدولة على كتابة تقريرها، وتكون التقارير متاحة على الإنترنت؛
- يلتقي ممثلو الدول مع هيئات المعاهدات لمناقشة تقاريرهم. وتحصل هيئات المعاهدات على مواد إضافية من مصادر أخرى، ومنها منظمات المجتمع المدني؛
- تصدر هيئات المعاهدات > ملاحظات ختامية، تعترف فيها بالتطورات الإيجابية وتبين الإخفاقات وتقدم توصيات؛
- بعد ذلك، يتعين على الدول تقديم مزيد من التقارير إلى اللجنة الأفريقية مرة كل سنتين، وإلى لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مرة كل خمس سنوات.

تحتوي الكتيبات الفرعية على إرشادات حول كيفية استخدام التعليقات العامة ذات الصلة.

2-5-3 تعليقات عامة ونصائح إلى الحكومات

- تصدر > اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقات عامة، تتضمن توضيحات لمضمون أو معنى الحق، فضلاً عن تقديم نصائح تفصيلية إلى الدول حول كيفية الإيفاء بالتزاماتها. وينبغي أن تستخدم منظمات المجتمع المدني هذه الأدوات المهمة عند المطالبة بالحقوق من الحكومة. إن الإشارة إلى التعليقات العامة في الحالات القانونية تساعد على زيادة أهميتها. وإذا استخدمها المحامون كحجج في المحاكم، فإنها ستصبح جزءاً من الفقه القانوني للبلد (مخزون الحجج القانونية)[11]؛
- اللجنة الأفريقية لا تصدر تعليقات عامة، ولكنها تصدر > آراء استشارية حول موضوعات محددة. وتصلُح أحكامها بشأن الشكاوى التي تتلقاها كمعايير تتّبعها الدول.

3-5-3 أنظمة الإجراءات الخاصة

> نظام الإجراء الخاص هو الاسم العام الذي يُطلق على الآليات التي تنشئها الأمم المتحدة للتصدي إما إلى أوضاع قطرية معينة أو قضايا موضوعية في جميع أنحاء العالم.

ويمكن أن تكون أنظمة الإجراءات الخاصة إما فرداً، كالمقرر الخاص، أو مجموعة عمل تراقب تنفيذ حقوق محددة وتوصي بحلول معينة. فعلى سبيل المثال. يعمل المقررون الخاصون بشأن حقوق متنوعة، منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في التعليم والرعاية الصحية والسكن والغذاء. وهناك مقررون خاصون آخرون، من قبيل أولئك الذين يتعاملون مع المدافعين عن حقوق الإنسان والشركات وحقوق الإنسان والسكان الأصليين الذين قدموا إسهامات مهمة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أنشأت اللجنة الأفريقية مجموعة عمل خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[12] ولم تعين أي مقررين لمراقبة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة، ولكنها طلبت من جميع مقرريها الخاصين أن يأخذوا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن ترسل معلومات إلى المقررين الخاصين الذين يقومون بدورهم بالاتصال بالحكومات فيما يتعلق بقضايا محددة ذات اهتمام أو بانتهاكات مزعومة.

إن تقارير المقررين الخاصين تعتبر مصدراً مهماً للنصائح التي تُقدم إلى الحكومات وللمعلومات التي تُقدم إلى منظمات المجتمع المدني.

4-5-3 مجلس حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان هو هيئة حكومية دولية ضمن أجهزة الأمم المتحدة، ويتألف من 47 دولة مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت المجلس من أجل غرض أساسي، وهو التصدي لأوضاع انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم توصيات بشأنها.

لمزيد من المعلومات حول مجلس حقوق الإنسان، أنظر الباب الثاني، القسم 10-1-3، والملحق 6أ.

وإن آلية «المراجعة الدورية العالمية» هي آلية تابعة لمجلس حقوق الإنسان تتولى تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

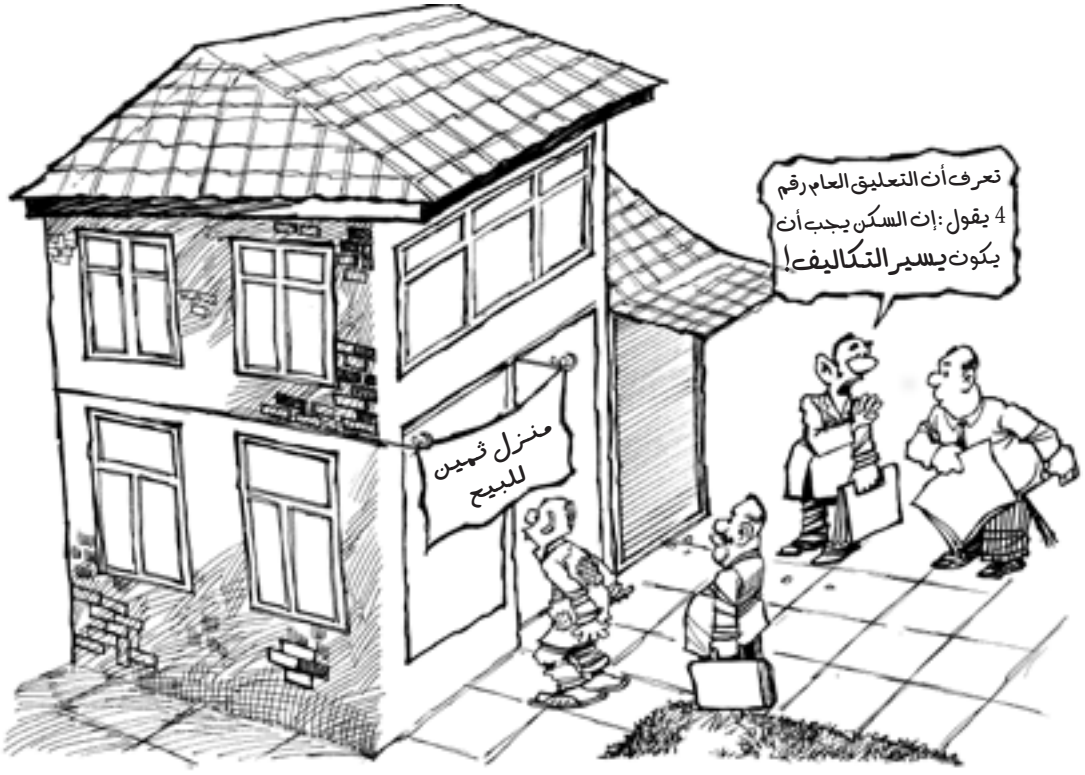

4 ما هي التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

1-4 إطار حقوق الإنسان: الالتزامات التي ينبغي احترامها وحمايتها والإيفاء بها

حالما تصدق دولة ما على المعاهدة، يقع على عاتقها التزام بضمان احترام الحقوق المنصوص عليها في تلك المعاهدة وحمايتها والإيفاء بها.

ومع مرور السنين، قام خبراء حقوق الإنسان بتفصيل التزامات الدول بالقول إنها تتكون من احترام الحقوق وحمايتها والإيفاء بها.[13] إن هذا التصنيف أو «الإطار» المؤلف من ثلاثة أجزاء، والمذكور في الجدول 4، يوفر الأساس للعمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

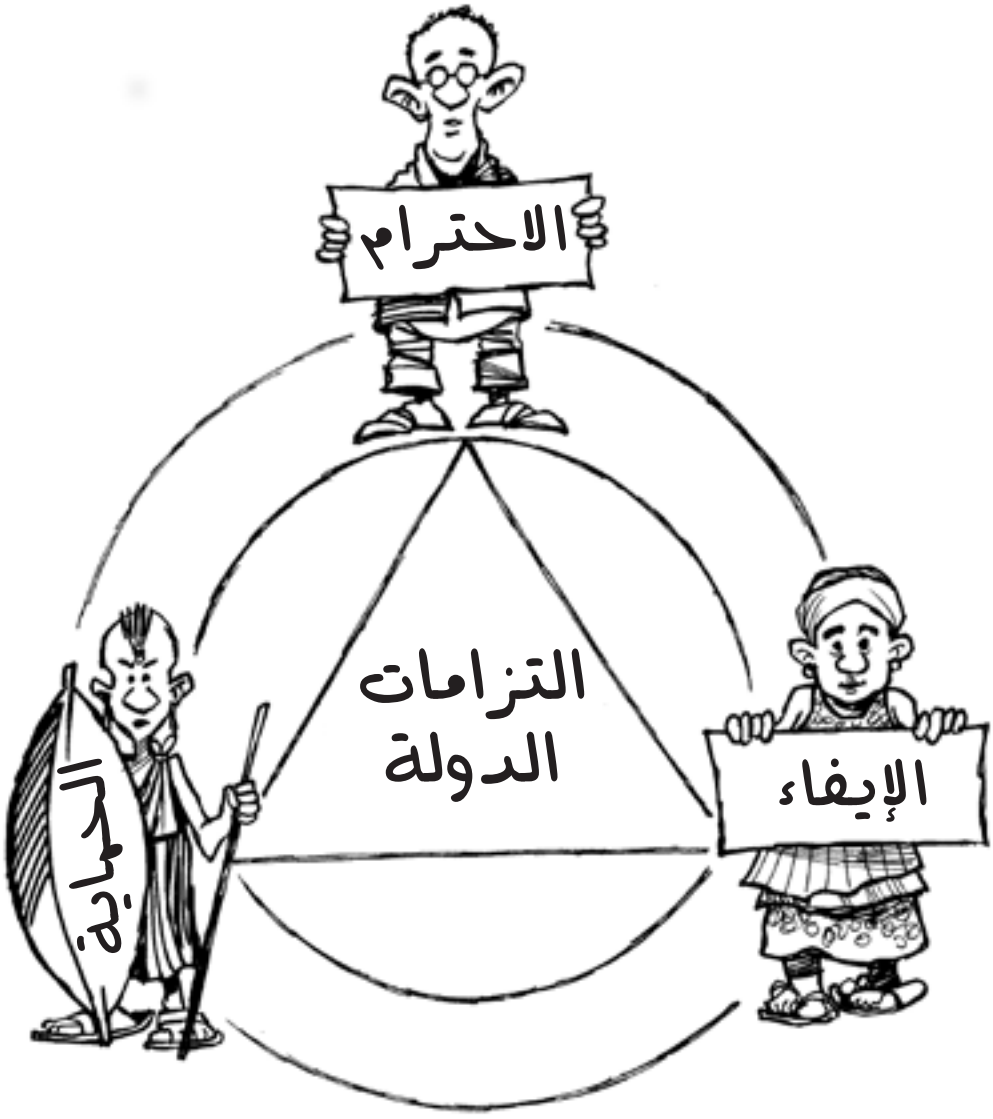

الجدول 4: التزامات الدول جزء من إطار حقوق الإنسان

التزامات حقوق الإنسان	المعنى
الالتزام **بالاحترام** يعني أن الدولة يجب ألا:	• تعيق الأشخاص الذين يحاولون إعالة أنفسهم؛ • تمنع الأشخاص من الحصول على الموارد الضرورية لمعيشتهم.
بموجب الالتزام **بالحماية**، يتعين على الدولة أن:	• تكفل عدم قيام الفاعلين غير التابعين للدولة (الأفراد أو الشركات التي ليست جزءاً من الحكومة) بمنع الوصول إلى الموارد الأساسية، كتلويث البيئة (أنظر المادة (5) 21 من الميثاق الأفريقي في الملحق 3)؛ • ضمان عدم ارتكاب الفاعلين غير التابعين للدولة انتهاكات لحقوق الإنسان.
الالتزام **بالإيفاء** يشمل:	يجب أن تتخذ الدولة جميع الخطوات التي تكفل على الأقل تمتع كل شخص بالحد الأدنى من المستوى الأساسي من جميع حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يتمتع جميع الناس بهذه الحقوق على قدم المساواة. ويشتمل ما يسمى > بالالتزام الأساسي الأدنى على ثلاثة عناصر، هي: التيسير والتعزيز والتوفير. 1. **التيسير**: يجب أن تتخذ الدولة تدابير ترمي إلى تحسين مستوى حصول الناس على السلع والخدمات، من قبيل مياه الشرب النظيفة وأنظمة المجاري، واستخدامها. ومن بين تلك التدابير: سن قوانين جديدة أو تعديلها، أو تحسين الإجراءات أو زيادة الموازنة؛ 2. **التعزيز**: يتعين على الدولة وضع إجراءات للمطالبة بالحقوق، وإحاطة الأشخاص علماً بحقوقهم وبكيفية المطالبة بها؛ 3. **التوفير**: يتعين على الدولة توفير السلع والخدمات، إذا كان الناس غير قادرين على الحصول عليها لأسباب خارجة عن إرادتهم. كما يجب على الدولة ضمان أن تلبي الخدمات التي تقدمها (من قبيل فتح عيادة صحية) معايير معينة وأن تخدم احتياجات الناس. فعلى سبيل المثال، هل العيادة: **متوفرة**: هل يوجد في المجتمع المحلي عيادة حقاً؟ **متيسرة**: هل يستطيع كل شخص في المجتمع أن يزورها بدون تمييز؟ هل هي قريبة أم بعيدة؟ هل الخدمات مجانية؟ وإذا كان الجواب بنعم: فهل يمكن دفع نفقاتها؟ **مقبولة**: هل تحظى احتياجات مختلف الناس، بمن فيهم الفئات المهمشة (من قبيل النساء والأقليات والأشخاص المصابين بإعاقات) بالاحترام؟ **ذات نوعية جيدة**: هل الخدمات مناسبة وذات نوعية جيدة من الناحية العلمية والطبية؟ ملحوظة: يأتي التعليقان العامان رقم 4 ورقم 14 على ذكر «إمكانية دفع التكاليف»، ولكن بعض الخدمات يجب أن تكون مجانية. ولا يجوز حرمان أي شخص من الخدمات الضرورية بسبب عدم القدرة على دفع تكاليفها.

ويعطي المثال التالي فكرة عن كيفية استخدام الإطار لتحليل ما إذا كانت الدولة تفي بالتزاماتها. وتقدم الكتيبات المنفصلة إرشادات بشأن كيفية استخدام منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية هذا الإطار للمطالبة بالحقوق.

الإطار 6: القرويون يمارسون الضغط على السلطات لحملها على الإيفاء بالتزاماتها

اشتكى القرويون من أن السلطات فشلت في احترام حقهم في الحصول على أرفع مستوى ممكن من الرعاية الصحية وحمايته والإيفاء به:

- إنشاء سد أدى إلى قطع اتصالهم بأقرب عيادة صحية في قرية أخرى (عدم الاحترام)؛
- العجز عن منع شركة تجارية من تلويث الماء (عدم الحماية)؛
- العجز عن توفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية البديلة (عدم التوفير).

ومارس القرويون الضغط على السلطات لحملها على وقف التلوث واحترام التزاماتها والإيفاء بها، عن طريق:

- بناء عيادة في قريتهم (متوفرة)؛
- سيارة إسعاف للأشخاص الذين يعيشون خارج القرية (متيسرة)؛
- خدمة مجانية (يمكن الحصول عليها من الناحية الاقتصادية)؛
- عنابر منفصلة للنساء والرجال (مقبولة)؛
- موظفون مؤهلون ومجهزون (النوعية).

2-4 التزامات إضافية

إن اللغة المستخدمة لوصف كيفية إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تختلف في بعض الأحيان عن تلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وسبب ذلك يعود إلى أن إحقاق العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب وقتاً طويلاً وموارد كثيرة. فعلى سبيل المثال، لكل شخص الحق في الحصول على أرفع مستوى ممكن من الرعاية الصحية. ولكن ذلك قد لا يكون ممكناً في بلد فقير. ويتعين على الدولة أن تتخذ عدداً من الخطوات، باستخدام الموارد المتاحة، للتأكد من أنه يتم إحقاق الحق في الرعاية الصحية بصورة تدريجية. ولذا، فإن الدولة التي يعيش فيها 50 بالمئة فقط من السكان على بعد 10 كيلومترات من المرفق الصحي، يمكن أن تتخذ خطوات لزيادة تلك النسبة إلى 70 بالمئة في غضون 10 سنوات. وهذا يمكن أن يكون مثالاً على اتخاذ خطوات إيجابية باتجاه التأكد من أن عدداً أكبر من الناس يتلقون رعاية صحية. وبغض النظر عن مدى فقر الدولة، فإنها يجب أن تفي بالالتزامات الأساسية الدنيا. ووفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه إذا كان هناك أناس كثيرون يعانون من سوء التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والسكن الملائم أو التعليم الأساسي، فإن ذلك يعني أن تلك الدولة لا تنفذ التزاماتها الأساسية الدنيا.[14]

وحتى الدولة التي تملك موارد قليلة للغاية يجب أن تتبنى برامج مستهدفة منخفضة التكاليف نسبياً لحماية قطاعات المجتمع الأكثر ضعفاً. وتبين المادة 1.2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزامات الدولة بإحقاق تلك الحقوق، حيث «تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية». وهذه الالتزامات معرَّفة بصورة أكمل في التعليق العام رقم 3 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتضمن الجدول 5 الالتزامات المكتوبة بخط أسود أعلاه. كما تستخدم اللجنة الأفريقية هذه الصيغة لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجدول 5: الالتزامات الرئيسية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الالتزام المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المعنى
اتخاذ خطوات	يجب أن تقوم الدولة بما يلي: • تقييم الأوضاع فيما يتعلق بكل حق؛ • وضع خطة لإحقاق الحقوق؛ • اعتماد قوانين وسياسات لوضع الخطة موضع التنفيذ؛ • إلغاء أي قانون أو سياسة تنطوي على تمييز؛ • إنشاء آليات لمراقبة الأوضاع، وتوفير معلومات حديثة > مجزأة بحسب الجنس والعمر والوضع الاجتماعي – الاقتصادي والمنطقة الجغرافية والجماعة العرقية.
العمل التدريجي نحو الإحقاق التام للحقوق	• اتخاذ خطوات ثابتة ومستهدفة عن طريق وضع خطة لبناء مزيد من المدارس الأساسية وتدريب المزيد من المعلمين على سبيل المثال. ويجب أن تحدد الخطة الأهداف التي ينبغي تحقيقها بناءً على إحصاءات حديثة حول أشياء من قبيل معدلات الولادة ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؛ • التحرك بشكل متعمد وفعال بقدر الإمكان نحو الإيفاء بالتزاماتها. وقد يشمل ذلك اعتماد قوانين وإصلاح إجراءات أو إنشاء أنظمة مراقبة للتأكد من الإيفاء بالالتزامات؛ • عدم التحرك إلى الوراء بدون سبب وجيه، فعلى سبيل المثال، يمكن للدولة أن توقف إنشاء جامعة من أجل تخصيص الأموال لضحايا كارثة طبيعية إذا لم تستطع الحصول على أموال من أية مصادر أخرى؛ • إعطاء الأولوية للحد الأدنى من المستويات الأساسية لكل حق (الالتزامات الأساسية الدنيا)؛ • إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، ولاسيما عن طريق التصدي للتمييز.

> يتبع

الالتزام المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المعنى
طلب المساعدة والتعاون الدوليين	إذا لم تستطع الدولة الإيفاء بالتزاماتها، فإنه يقع على عاتقها واجب طلب المساعدة. كما أن الدول الأخرى التي تعتبر في وضع يؤهلها للقيام بذلك ملزَمة بتقديم المساعدة، ولاسيما باتجاه تلبية الالتزامات الأساسية الدنيا. وهذا يشمل تبادل التقانة والمهارات.
استخدام أقصى الموارد المتاحة	هذه ليست مسألة تخصيص أموال بشكل سليم فحسب؛ فالموارد تشمل البشر والمهارات والإدارة الرشيدة وغيرها من الأصول. ويُنظر إلى الدولة على أنها لا تستخدم مواردها المتاحة على النحو الأفضل إذا: • وُجدت وفرة في الغذاء في جزء من البلاد، في حين أن السكان يعانون من الجوع في جزء آخر؛ • كانت الموازنات المخصصة للسياسات والبرامج في القطاع الاجتماعي تفضل المدن على المناطق الريفية أو المناطق التي تعيش فيها أغلبية فقيرة؛ • كان التمييز يضع النساء خارج نطاق الاقتصاد، حيث يمنعهن، مثلاً، من الحصول على قروض أو حيازة الأرض أو وراثتها. وحتى في الأزمات، ينبغي أن تُظهر الدولة أنها استخدمت أقصى مواردها المتاحة وأنها قامت بذلك بصورة فعلية. أما الأسئلة التي تُطرح عند تقرير ما إذا كانت الدولة قد استخدمت الحد الأقصى من مواردها المتوفرة أم لا، فتشمل: • أين أنفقت مواردها؟ هل أنشأت مباني جديدة تماماً، بينما تجاهلت الاحتياجات الاجتماعية الأساسية؟ • هل استخدمت مواردها بشكل فعال؟ على سبيل المثال: هل وفرت قدراً كبيراً من الأموال للوظائف الصحية، بينما خصصت قدراً قليلاً جداً منها لتدريب الموظفين؟ • هل يؤثر الفساد على تقديم الخدمات، وهل تعمل الدولة على وقف ذلك. • هل تراقب الدولة مدى تحقيق كل حق أو عدم تحقيقه؟ • هل استخدمت بيانات مجزأة محدَّثة لتحديد أي الفئات أو القطاعات من السكان هي الأشد حاجة إلى موارد محددة؟ • إذا كانت قد استخدمت جميع مواردها المتوفرة، هل طلبت مساعدة من دول أخرى؟
استخدام جميع الوسائل المناسبة، بما فيها اعتماد تدابير تشريعية بشكل خاص	على سبيل المثال، لا يقتصر الأمر على سن القانون المناسب، وإنما يشمل أيضاً وضع أنظمة مناسبة لمراقبة تنفيذ ذلك القانون، بما فيها السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات (أُنظر الإطار 7).

> يتبع

الالتزام المرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المعنى
حظر التمييز والقضاء عليه	ينبغي تجريم التمييز واتخاذ خطوات لوضع حد له (اُنظر القسم 4-3)
ضمان الحصول على الإنصاف للأشخاص الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك	إنشاء آليات مناسبة (اُنظر القسم 4-7)

الإطار 7: الالتزام بالمراقبة

من الواضح أنه للإيفاء بالتزاماتها، يتعين على الدولة مراقبة تقدمها. فالفقرة 3 من التعليق العام رقم 1 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقول إن الدولة يجب أن تحقق في الوضع المتعلق بكل حق وأن تراقبه، من جملة أمور أخرى، وذلك من أجل ما يلي:

- تحديد أين تم إحقاق الحقوق وأين لم يتم إحقاقها؛
- إيلاء اهتمام خاص للمناطق الأسوأ أو الفئات المهمشة أو المستضعفة بشكل خاص.

وكي تقوم بذلك، يجب أن تجمع معلومات وإحصاءات وأن تضع مقاييس (اُنظر الإطار 8) وأهدافاً لإحقاق الحقوق بشكل تدريجي.

وفي حين أن على عاتق الدول التزاماً بمراقبة الحقوق، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تراقب حقوقاً محددة كذلك.

الإطار 8: المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تنص المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تتخذ الدول خطوات متعمدة وملموسة ومستهدفة، باستخدام أقصى الموارد المتاحة، من أجل الإيفاء بالتزاماتها بموجب هذا العهد الدولي. وهذا أمر يتطلب وضع خطة وأهداف ومراقبة سير العمل.

وتشمل الشروط التقنية ما يلي:

- المؤشرات: شيء يقيس نتيجة ما (على سبيل المثال: عدد الأشخاص الذين أكملوا تعليمهم الابتدائي)، أو عملية ما (من قبيل عدد الأطفال الملتحقين حالياً في المدارس الأساسية)؛
- المعايير: الأهداف المنشودة، من قبيل وصول نسبة 80% الإلمام بالقراءة والكتابة إلى 80%.

ويجري العمل من أجل وضع مؤشرات حقوق الإنسان لكل حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مبيَّنة في الكتيبات ذات الصلة. كما تجدون إرشادات حول استخدام المؤشرات في الباب الثاني من هذا الكتاب.

3-4 الالتزام بوضع حد للتمييز

التمييز يعني معاملة الأشخاص على نحو مختلف عن بعضهم بعضا. وعندما يؤدي التمييز إلى منع الأشخاص من إحقاق حقوقهم الإنسانية، فإنه يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ولا يجوز التمييز ضد أحد بسبب عنصره أو لونه أو جنسه أو لغته أو دينه أو رأيه السياسي أو غير السياسي أو أصله الوطني أو الاجتماعي أو ملكيته أو مولده أو أي وضع آخر.

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يُعرَّف التمييز العنصري بأنه: «أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة».

والتمييز يسبب الفقر ويديمه. كما أنه يستثني الفئات المستضعفة من التمتع بالعديد من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في التعليم والرعاية الصحية الجيدة والسكن الملائم.

الإطار 9: الفئات المهمشة والمستضعفة

الفئات أو الجماعات المهمشة هي تلك التي تعيش خارج نطاق التيار العام للمجتمع، أو التي لا تشارك في المجتمع على قدم المساواة مع الفئة المهيمنة. وتشمل هذه الفئات السكان الأصليين والأقليات الإثنية.

والناس المستضعفون هم الأقل قدرة على حماية أنفسهم في أوضاع معينة، من قبيل: الجفاف، الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمزارعين بشكل خاص؛ أو الوباء الذي يمكن أن يقتل الأشخاص الجوعى أو الضعفاء؛ أو النزاع، حيث يمكن أن يُستخدم الاغتصاب كسلاح. وقد يكون هؤلاء ممن لديهم احتياجات جسدية أو عاطفية خاصة، كالأطفال أو المعاقين.

إن العديد من الناس يندرجون ضمن هاتين الفئتين.

وخلافاً لبعض التزامات الدولة التي يتم إحقاقها تدريجياً على مدى فترة زمنية معينة، فإن الالتزام بحظر التمييز ومنع ممارسته والقضاء عليه يعتبر التزاماً فورياً. وبعبارة أخرى، فإن الدولة يجب أن تتخذ إجراءات فورية لحظر التمييز والتعامل معه باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وفقاً للتعريف الوارد آنفاً.

الإطار 10: التمييز

- تنص المادة 2.2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب».
- تحظر المادة 2 من الميثاق الأفريقي التمييز ضد أي شخص على أساس العنصر أو الجماعة الإثنية أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر».

وثمة معاهدات أخرى تتطرق إلى أشكال محددة من التمييز (أُنظر الملحق 3).

هناك العديد من الدول التي لديها قوانين مناهضة للتمييز، ولكن ذلك غير كاف. فثمة قوانين «ذات طبيعة محايدة من حيث النوع الاجتماعي»، أي لا تبدو أنها تنطوي على تمييز ضد المرأة على الورق، ولكنها كذلك في الممارسة العملية.

ويجب أن تحدد الدول أين يحدث التمييز، هل هو في القانون أم في الممارسة؟ وأن تعمل على وضع حد له ومنع تكرره. وتشمل المهمات في هذا الصدد:

- **جمع المعلومات**، أو البيانات حول عدد الناس الذين يحصلون على الخدمات وعدد الذين لا يحصلون عليها. وينبغي فصل هذه البيانات وتصنيفها في فئات من قبيل: رجال/نساء، ريفي/حضري، الفئات العمرية، إلخ، وذلك كي تتمكن السلطات من معرفة أين يحدث التمييز. كما يجب تحديث البيانات بشكل منتظم كي تظل دقيقة.

- **تحديد الأسباب:** ينشأ التمييز إلى حد كبير من انعدام المساواة في علاقات السلطة (أُنظر الإطار 11). وقد يكون التمييز:
  - متعمداً، بموجب قوانين الأبارتيد (الفصل العنصري)؛
  - نتيجة للإهمال؛
  - مرتبطاً بالممارسات الثقافية أو التقليدية؛
- **«الإجراءات» أو «التدابير الإيجابية»:** على عاتق الدول يقع واجب اتخاذ خطوات للقضاء على التمييز. وتحاول بعض الإجراءات وضع حد للتمييز من خلال اتخاذ تدابير انتقالية أو مؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً. وتشمل مثل هذه التدابير تخصيص مقاعد برلمانية للنساء، أو توفير مقاعد جامعية للطلبة الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة؛
- **الإنصاف:** > الأنصاف ضروري لاستعادة العدالة. إذ ينبغي تمكين الأشخاص من تقديم شكاوى بشأن المعاملة التمييزية إلى لجنة وطنية لحقوق الإنسان مثلاً. (أُنظر القسم 4-7)

الإطار 11: انعدام المساواة في علاقات السلطة تسهم في التمييز

- **في الأسرة**، عادة ما يتمتع الرجال بسلطة اقتصادية ويسيطرون على مالية الأسرة وغيرها من الموارد بشكل أكبر من النساء. فالفرص المتاحة للنساء في الحصول على قروض وحيازة الأرض والممتلكات أو وراثتها أقل من الفرص المتاحة للرجال. هذا بالإضافة إلى أن الآباء يملكون حقوقاً بشأن أطفالهم أكثر من الأمهات؛
- **في العمل**، غالباً ما تحصل النساء على أجور أدنى من أجور الرجال مقابل العمل المتساوي؛ ويتم استغلال العمال المهاجرين الذين لا يملكون وثائق؛ ويتعرض الأطفال والشباب والنساء للمضايقة الجنسية والاغتصاب على أيدي أصحاب العمل أو المشرفين على العمل؛
- **في المجتمع**، غالباً ما تستفيد الأحياء الغنية من الأموال المخصصة في الموازنة على حساب المجتمعات الأكثر فقراً؛
- **على المستوى الدولي**، تتمتع الشركات العابرة للجنسيات أو المتعددة الجنسيات بسلطة أقوى من سلطة الشركات المحلية في استخدام الموارد الطبيعية.

4-4 أحكام خاصة بفئات معينة من الناس

تتضمن المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان أحكاماً خاصة تساعد على الحد من والقضاء على التمييز ضد الفئات المستضعفة والمهمشة (وهذه الفئات معرَّفة في القسم 4-3). وفي هذا القسم يجري النظر في أحكام خاصة بفئات معينة.

إن المعاهدات الدولية والإقليمية ومعظم الدساتير الوطنية تحظر التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.

وكخطوة أولى نحو الإيفاء بالتزاماتها تجاه تلك الفئات، يتعين على الدول تحديدها تقييم احتياجاتها. وينبغي تجزئة البيانات بحسب الجنس والدين والوضع الاقتصادي وغيرها من العوامل. (أُنظر أيضاً الإطار 8)

1-4-4 الأطفال

وفقاً للمعايير الدولية، فإن الطفل هو الشخص الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة، حتى لو حددت القوانين الوطنية سناً مختلفة للطفل. أما المعاهدات الرئيسية [وهيئات المعاهدات مذكورة بين قوسين] فهي:

- اتفاقية حقوق الطفل (لجنة حقوق الطفل)؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (لجنة الخبراء الأفريقية الخاصة بحقوق ورفاهية الطفل).

لدى بعض البلدان، مثل كينيا، سن أدنى للزواج، يتناقض مع بروتوكول المرأة الأفريقية والاتفاقية الأفريقية لحقوق ورفاه الطفل.

وتعطي المعاهدتان الأولوية للمبادئ العامة التالية:

- عدم التمييز؛
- يجب أن تكون جميع القرارات التي يتخذها الوالدان أو المسؤولون في الدولة لمصلحة الطفل الفضلى؛
- ينبغي ضمان حق الطفل في الحياة والبقاء والحماية والنمو إلى أقصى حد ممكن؛
- ينبغي التشاور مع الأطفال القادرين على التعبير عن آرائهم بشأن المسائل التي تؤثر عليهم، ولهم الحق في التعبير عن آرائهم بحرية.

2-4-4 النساء والفتيات

المعاهدات وهيئات المعاهدات الرئيسية بهذا الشأن:

- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).

وكلا المعاهدتين تتضمنان أحكاماً بشأن المسائل التالية:

- الحصول على خدمات كافية، ومنها الصحة والتعليم، على قدم المساواة؛
- المساواة بين الشريكين في الزواج؛
- الحماية من العنف في المنزل ومكان العمل والمجتمع، ومن الممارسات التقليدية الضارة؛
- مشاركة المرأة في التنمية على نحو متساو مع مشاركة الرجل؛
- الحق في حيازة الملكية ووراثتها، وفي الحصول على أجر متساو عن العمل المتساوي، وعلى الفرص المتساوية في الترقية؛ والحق في المشاركة في الحياة السياسية.

إن التمييز ضد الفتيات والنساء يؤثر تأثيراً شديداً على حصولهن على الحقوق:

- فالعنف ضد المرأة وزواج الأطفال ووفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها، تشكل انتهاكاً لحقهن في الحياة وفي السلامة الجسدية؛
- تُظهر الإحصاءات أن النساء، كأمهات وراعيات ومنتجات، يقمن بعمل أكبر مما يقوم به الرجال – وهو ما يؤثر على حقوقهن في التمتع بأوقات فراغ وفي المشاركة في الأنشطة التربوية والثقافية؛
- غالباً ما تقيد الأعراف حق النساء في الحصول على الأرض والموارد؛
- إن العرف المتعلق «بوراثة» الأرامل يحرم النساء من الحق في المساواة في الزواج؛
- غالباً ما يتم إقصاء الفتيات عن التعليم – وهو حق تعتمد عليه معظم الحقوق الأخرى؛
- غالباً ما يتم إقصاء النساء عن المشاركة في صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي.

تدعو المادة (2) 12، ج من بروتوكول المرأة الملحق بالميثاق الأفريقي إلى إبقاء البنات في المدارس.

3-4-4 اللاجئون

اللاجئون هم الأشخاص الذين غادروا بلدهم للأسباب التالية:

- الخوف المبرَّر من التعرض للاضطهاد بسبب عنصرهم أو دينهم أو جنسيتهم أو أصلهم الاجتماعي أو رأيهم السياسي، والذين لا يرغبون في العودة؛
- النزاع في البلد بأكمله أو في جزء منه أو الهيمنة الأجنبية عليه.

المعاهدات ذات الصلة:

- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين؛
- الاتفاقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

وبموجب هذه المعاهدات:

- ينبغي توفير الحماية للاجئين في بلد اللجوء؛
- ينبغي أن تتم معاملة اللاجئين على أحسن وجه ممكن، وألا تقل عن معاملة الأجانب الآخرين؛
- إذا قرروا العودة الطوعية إلى بلدهم، أو إذا تمت إعادة توطينهم في بلد آخر، فإنه ينبغي تقديم المساعدة الضرورية لهم.

الإطار 12: حماية حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً والعمال المهاجرين

تعاني جميع هذه الفئات الثلاث من التمييز بسبب أوضاعها. فقد غادر العديد من اللاجئين والنازحين داخلياً منازلهم بسبب نشوب نزاعات أو وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. كما عانى العديد من أفراد هذه الفئات من انتهاكات حقوق الإنسان خلال رحلتهم من منازلهم أو بعد وصولهم. ويتعرض العمال المهاجرون وعائلاتهم، ولاسيما أولئك الذين لم يهاجروا بالطرق القانونية، للإقصاء وسوء المعاملة.

وقد أشارت اللجنة التي تراقب تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى أن الدول يجب أن «تزيل جميع العقبات التي تحول دون تمتع غير المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالذات في مجالات التعليم والسكن والعمل والصحة». ويُعتبر اللاجئون والعمال المهاجرون «غير مواطنين».

4-4-4 الأشخاص النازحون داخلياً

وفقاً للقانون الدولي، فإن الأشخاص النازحين داخلياً هم أولئك الذين انتقلوا إلى جزء آخر من بلادهم:

- خوفاً من الاضطهاد، أو
- نتيجة لكوارث طبيعية.

ففي أفريقيا، يعتبر الأشخاص الذين نزحوا بسبب مشاريع التنمية الكبرى وبسبب انعدام التنمية في عداد النازحين داخلياً. وهذه الفئات الإضافية مشمولة في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في أفريقيا، التي اعتُمدت في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن هذه المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ.

وتتعهد الدول التي تصبح أطرافاً في المعاهدة بالالتزام بعدم التسبب بالنزوح الداخلي التعسفي أو السماح به، وبتقديم المسؤولين عن مثل هذا النزوح إلى ساحة العدالة. كما أن الدولة ملزمة، من جملة أمور أخرى، بما يلي:

- ضمان حرية وصول المنظمات الإنسانية وموظفيها إلى الأشخاص النازحين داخلياً بصورة سريعة وبلا عراقيل؛
- احترام وحماية الحقوق الإنسانية للأشخاص النازحين داخلياً؛
- تعزيز الاعتماد على النفس ووسائل العيش المستدامة في أوساط النازحين داخلياً؛
- توفير التعويض والتأهيل، حيثما يكون ذلك ممكناً (أُنظر القسم 4-7).

كما تضع المعاهدة على عاتق الجماعات المسلحة التزامات بالامتناع عن التهجير القسري وتقييد حركة النازحين داخلياً أو توصيل المساعدات وتجنيد الأطفال.

5-4-4 العمال المهاجرون وعائلاتهم

العمال المهاجرون هم مواطنو بلد ما ممن يعملون في بلد آخر – ويدخل بعضهم البلد المضيف بصورة قانونية، بينما يدخل آخرون بصورة غير قانونية.

إن لجميع المهاجرين وعائلاتهم حقوقاً أساسية. بيد أنهم، لكونهم غير مواطنين، ربما يُحرمون من بعض الحقوق، من قبيل الحق في التصويت.

أما المعاهدة ذات الصلة بهؤلاء فهي اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، التي دخلت حيز النفاذ في يوليو/تموز 2003. وبحلول فبراير/شباط 2010، كانت قد صدقت عليها 42 دولة.

6-4-4 الأشخاص ذوو الإعاقات

يواجه الأشخاص الذين يعانون من إعاقات حواجز جسدية وغيرها من الحواجز التي تمنعهم من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع، من قبيل الإقصاء والتمييز.

المعايير ذات الصلة:
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

7-4-4 تقرير المصير والسكان الأصليون

قامت مجموعة العمل المعنية بالسكان الأصليين التابعة للمفوضية الأفريقية بتحليل أوضاع العديد من الجماعات في أفريقيا. وقالت مجموعة العمل إنه بدلاً من محاولة صياغة تعريف «للسكان الأصليين»، من الأفضل تحديد خصائصهم؛ فهؤلاء هم جماعات «تختلف ثقافاتها وطرق حياتها اختلافاً كبيراً عن المجتمع المهيمن، وهم [...] عرضة للخطر إلى حد الانقراض في بعض الأحيان. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لمعظمهم في أن استمرار طريقة حياتهم الخاصة يعتمد على حصولهم على أراضي أجدادهم والموارد الطبيعية التي تحتوي عليها، وحقوقهم فيها».[15]

كما أن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين أسقط بعض التصورات الخاطئة (سوء الفهم) المذكورة في الجدول 6.

الجدول 6: تصورات خاطئة حول السكان الأصليين

التصورات الخاطئة	التوضيح
جماعات السكان الأصليين قد تسعى إلى الاستقلال	يمكن وضع سياسات من شأنها أن تتيح مجالاً وفرصاً لكافة الجماعات لتقرير المصير ضمن الحدود الوطنية.
تعزيز حقوق السكان الأصليين قد يؤدي إلى إثارة القبلية والنزاعات	إن الاعتراف بالجماعات الإثنية والثقافية المتنوعة واحترامها يمنع اندلاع النزاعات. ولكن محاولة إرغامها على التقيد بهوية مشتركة من شأنه أن يثير مثل تلك النزاعات.
إعطاء حقوق خاصة لبعض الجماعات سيكون جائراً بحق جماعات أخرى	تواجه بعض الجماعات نوعاً من التمييز بسبب ثقافتها ونمط إنتاجها. ولذا فإن وجود معايير تنطبق على أوضاعها الخاصة، شأنها شأن الجماعات الأخرى، كالعمال المهاجرين، يعتبر أمراً صحيحاً ومن حقها.
جميع الأفارقة هم سكان أصليون، ولذا فإن مصطلح «السكان الأصليون» لا معنى له	إن مصطلح «السكان الأصليون» لا يعني الإيحاء بأن الأفارقة الآخرين ليسوا سكاناً أصليين. إذ أن الأفارقة الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم «سكان أصليون»، إنما يستخدمون هذا المصطلح، ببساطة، على المستوى الدولي بهدف لفت الانتباه إلى أشكال التمييز الخاصة التي تعاني منها هذه الجماعات.

لقد صوتت معظم الدول الأفريقية لصالح إعلان الأمم المتحدة بشأن السكان الأصليين. كما أن الميثاق الأفريقي يعترف بالحقوق الجماعية أو حقوق «الشعوب» ويحميها. ويجب أن يشير أولئك الذين يعملون في مجال حقوق السكان الأصليين إلى إعلان الأمم المتحدة وإلى ملخص تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين.[16]

5-4 الحقوق الثقافية

كما هي الحال بالنسبة لتعريف «السكان الأصليين»، من الصعب كذلك تعريف الثقافة.

فقد عرَّف ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية[17]، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2006، الثقافة بأنها «جميع السمات اللغوية والروحية والمادية والعقلية والعاطفية المميزة للمجتمع أو لفئة اجتماعية، وتشمل أساليب الحياة وطرق العيش معاً ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات، بالإضافة إلى الفنون والآداب».

وتتغير الثقافة مع الزمن والظروف: ففي حين أن الحقوق الثقافية غالباً ما تكون مرتبطة بالأقليات أو جماعات السكان الأصليين، فإن كل شخص ينتمي إلى ثقافة ما، أو يستطيع أن يربط نفسه بثقافة مختلفة.

الإطار 13: الثقافة في المعايير والمعاهدات الدولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تنص المادة 1.15 على الحق في:

أ) المشاركة في الحياة الثقافية؛

ب) التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته؛

ج) الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو أدبي أو فني من تأليفه*.

الميثاق الأفريقي

المادة 17:

(2) لكل شخص الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع؛

(3) إن النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة.

وتنص المادة (7) 29 على أنه يقع على عاتق الفرد واجب «تعزيز القيم الثقافية الإيجابية الأفريقية، في إطار علاقاته مع المجتمع، وبروح من التسامح والحوار والتشاور».

بروتوكول المرأة الأفريقية

تطلب المادة 1 (ب) من الدول وضع قوانين وسياسات لحظر «جميع أشكال التمييز والممارسات الضارة التي تعرض صحة المرأة ورفاهيتها العامة للخطر؛

ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية

يهدف الميثاق، بموجب المادة 3 (ب)، إلى «تطوير جميع القيم الحيوية للإرث الثقافي الأفريقي، التي تعزز حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والتنمية الإنسانية»..

* في المعايير الدولية لحقوق الإنسان يشمل الضمير المذكر «هو» الضمير المؤنث «هي» كذلك.

تتحدد المجتمعات المختلفة والأفراد الذين يعيشون فيها بثقافتهم. وفي داخل كل ثقافة ثمة ممارسات ثقافية محددة. ولكل شخص الحق في المشاركة في الحياة الثقافية لمجتمعه، وله أن يختار عدم الالتزام بالممارسات والتقاليد الثقافية.

وغالباً ما تلعب الممارسات الثقافية دوراً إيجابياً في الإسهام في الكرامة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، فإن العائلات الممتدة توفر الحماية للأيتام والمرضى والمسنين. كما أن أنظمة العدالة التقليدية التي تقوم على التقاليد الثقافية تسهم في حل النزاعات وتُشرك المجتمع في تأهيل المذنبين.

بيد أن الثقافة استُخدمت من قبل فاعلين مختلفين كطريقة لقمع حقوق الآخرين في بعض الأحيان.

على سبيل المثال:

- استخدمت بعض الدول «الثقافة» كطريقة لرفض حقوق الإنسان، قائلةً إن بعض الحقوق ليست جزءاً من ثقافتها؛
- قد يحاول المسنون وغيرهم من أفراد الجماعات الثقافية المتنفذين اكتساب السلطة أو المحافظة على سلطتهم من خلال قمع الجماعات الفرعية؛
- ارتُكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، ولاسيما حقوق المرأة، باسم الثقافة؛
- استهترت الشركات الوطنية و > العابرة للجنسيات بالثقافة، فضلاً عن الحقوق الأخرى؛
- استخدمت بعض الجماعات الاختلافات الثقافية الحقيقية أو المتصوَّرة لقمع الجماعات الأخرى، من قبيل المستعمرين الأوروبيين أو الهوتو والتوتسي في رواندا، وذلك بهدف حماية سلطتها.

يمكن لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن يعملوا في مجال عدد من الحقوق الثقافية[18] وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي قد تشمل:

- الدفاع عن الحصول على الحقوق الثقافية وغيرها. فعلى سبيل المثال، عملت منظمتان غير حكوميتين في كينيا، وهما «بورينى» و«أفريباد» مع المجتمعات التي تعيش في غابة «جيتون» المقدسة، لحصر مواردها من أجل حمايتها من الاستغلال[19]؛
- تعزيز الحصول على الخدمات التي تلبي الاحتياجات الثقافية، من قبيل السكن الملائم ثقافياً؛
- الدفاع عن حقوق الجماعات الثقافية التي تتعرض ملكيتها الفكرية، من قبيل العقاقير التقليدية، لخطر الاستغلال التجاري غير المشروع؛
- استخدام التربية على حقوق الإنسان كي تؤدي إلى الوصول إلى نتائج عملية، من قبيل برنامج «مدن حقوق الإنسان» الذي وضعته «الحركة الشعبية لتعلّم حقوق الإنسان»، وهي منظمة غير حكومية دولية مكَّنت النساء في مالي والسنغال من تحدي الأعراف الضارة والتي تنطوي على تمييز.[20]

6-4 انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يقع انتهاك حقوق الإنسان عندما لا يعمل موظفو الدولة وفقاً لالتزامات حقوق الإنسان بموجب القانون الوطني أو القانون الدولي.

وقد يرتكب فاعلون آخرون، غير ملتزمين بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبيل الأفراد أو الشركات أو الجماعات الأخرى، أفعالاً مشابهة.

وربما يكون من المفيد من باب التوضيح أن يُطلق على الأفعال التي يرتكبها الفاعلون غير التابعين اسم «abuses» بدلاً من «violations».

ويمكن أن يشكل الفعل الذي يرتكبه «فاعل غير تابع للدولة» ضد حقوق الإنسان:

- جريمة بموجب القانون الوطني (نشير إلى أنه ليس كل فعل جنائي يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان)؛
- جريمة بموجب القانون الدولي، من قبيل جريمة الحرب أو الجريمة ضد الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك حرمان الأشخاص بشكل متعمد من الحصول على الغذاء والدواء بقصد التسبب بموتهم.

الإطار 14: انتهاكات حقوق الإنسان

تنتهك الدولة التزاماتها (المذكورة في القسمين 4-1 و 4-2) في الحالات التالية:

- إذا فشلت في احترام حق ما، من قبيل إجلاء عائلات قسراً من منازلها بدون اتباع الاجراءات السليمة؛
- إذا فشلت في حماية حق ما (أو إزالة عقبة في سبيل ممارسة ذلك الحق)، من خلال عدم منع شركة تجارية ما من تلويث مصادر مياه الشرب مثلاً؛
- إذا استخدمت أساليب تنطوي على تمييز، بمنع وصول مواد غذائية إلى المناطق التي يعيش فيها المعارضون السياسيون مثلاً؛
- إذا فشلت في اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة ومستهدفة من أجل الإحقاق التام لحق ما، من قبيل عدم وضع خطة للوقاية من الأمراض السارية؛
- إذا فشلت في توفير المستويات الأساسية الدنيا (أو الالتزامات الأساسية الدنيا) لكل حق، ولاسيما بالنسبة للفئات الأقل حظاً والمهمشة والمستضعفة. ومن الأمثلة على ذلك تخفيض الميزانية المخصصة للرعاية الصحية في المناطق الريفية، مع إنفاق مبالغ كبيرة على تجميل العاصمة؛
- إذا قيَّدت حقاً ما بطريقة لا يعترف بها القانون الدولي، بحرمان المواطنين الأجانب من الحق في التعليم مثلاً؛
- إذا اتخذت خطوات إلى الوراء بدلاً من المضي قُدماً، بوقف مشروع لتوفير مياه الأنابيب لسكان مستوطنة غير رسمية على الرغم من توفر الأموال اللازمة له. بيد أن تعليق الإحقاق التدريجي لحق ما أمر مسموح به بموجب القانون الدولي إذا استطاعت الدولة أن تثبت ما يلي:
  - أنها غير قادرة على إحقاق الحقوق في حدود الموارد المتوفرة؛
  - أن سبب التعليق يعود إلى حادثة خارجة عن نطاق سيطرتها.

إن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عادة ما تنتج عن انعدام الإرادة السياسية أو الإهمال أو التمييز.

كما يمكن أن يسهم الفساد في وقوع انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك قاض ما مستعداً لقبول هدايا لإصدار حكم مناف للقانون، أو إذا تلقى مدير مستشفى رشى من شركات الصيدلة لشراء أدوية غير سليمة، فإن ذلك سيُلحق ضرراً واضحاً بالحقوق الإنسانية للأفراد والنظام ككل.

وعلى المستويات المحلية. غالباً ما يكون الفساد واضحاً في مجال تقديم الخدمات، في الحالات التالية مثلاً:

- عندما تذهب الأموال المخصصة لدفع أجور العمال إلى جيوب المقاولين؛
- عندما تُحال العقود على مزوّدين مقابل رشاوى، وليس وفقاً لنوعية المواد أو تكاليفها؛
- عندما لا يقدم المسؤولون الحكوميون، ومنهم أفراد الشرطة، خدمات للناس إلا بعد دفع رشى.

ويمكن أن يكون للبذخ من قبل المسؤولين الأثر نفسه الذي يحدثه الفساد على الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر. فقد نشرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة الشفافية الدولية في كينيا تقريراً أظهر أن الأموال التي أُنفقت على السيارات الفخمة لكبار المسؤولين، لاستخدامهم الشخصي إلى حد كبير، كانت مساوية تقريباً للأموال المخصصة لتنمية 31 منطقة من المناطق الأشد فقراً في البلاد.

الإطار 15: مكافحة الفساد

تتضمن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، التي دخلت حيز النفاذ في أغسطس/آب 2006، قائمة بالأفعال التي تشكل نوعاً من الفساد وتقتضي من الدول اتخاذ الخطوات التالية:

- سن قوانين لمكافحة الفساد؛
- إنشاء سلطات قوية ومستقلة لمكافحة الفساد، بحيث يستطيع الأشخاص أن يقدموا لها شكاوى بشكل آمن؛
- الطلب من المسؤولين الإعلان عن أصولهم وممتلكاتهم قبل تولي مناصبهم وقبل مغادرتها؛
- تشجيع المجتمع المدني على الانضمام إلى النضال ضد الفساد؛
- تقديم تقارير سنوية إلى المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد.
- ولكن هذا المجلس الاستشاري لا يتمتع بسلطات قوية.

7-4 الحق في الإنصاف

إن توفير الإنصاف الفعال على الانتهاكات شرط رئيسي لأي نظام لحقوق الإنسان. وعلى المستوى الدولي، ثمة عدد قليل من آليات التنفيذ للحصول على الإنصاف. بيد أن طلب الإنصاف الفعال يجب أن يتم على المستوى المحلي، ومن ثم على مستوى الأقاليم أو على المستوى الوطني أو الإقليمي الأفريقي أو الأفريقي العام. وتعتبر المحاكم طريقة شائعة ومستخدمة بشكل متكرر على جميع هذه المستويات لطلب الإنصاف على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تجدون نصيحة حول تقديم القضايا إلى المحاكم في الباب الثاني، القسم 9-3-4.

1-7-4 الإنصاف على المستوى الوطني

على المستوى الوطني تعتبر الدول ملزمة بإدماج مضمون المعاهدات التي صدقت عليها في القانون المحلي. وهذا يجعل الحقوق > قابلة للفصل القضائي فيها، أي يمكن أن تنظر فيها محكمة عادية أو أية محكمة أخرى ذات صلة. بعدئذ يمكن للمحاكم أن تحقق الإنصاف على انتهاك حق ما. ويتعين على الدولة تقديم مساعدة قانونية إلى الأشخاص غير القادرين على دفع تكاليف تلك المساعدة، حيثما يكون ذلك ملائماً.

الإطار 16: الحق في الإنصاف

تنص المادة (3) 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الدول يجب أن تكفل ما يلي:

أ) حصول الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم على إنصاف فعال، حتى لو ارتُكب الانتهاك من قبل أشخاص بصفتهم الرسمية؛

ب) يتم البت في الحق في الإنصاف من قبل السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية؛

ج) تتولى السلطات المختصة تنفيذ الأحكام الخاصة بمثل هذا الإنصاف حال صدورها.

تنص الفقرة 9 من التعليق العام رقم 9، على أن سبل الإنصاف يجب أن تكون يسيرة المنال ويمكن دفع تكاليفها، وفي الوقت المناسب، وأن تكون فعالة.

وتنص المادة (2) 21 من الميثاق الأفريقي على أنه: «في حالة الاستيلاء على الممتلكات[الحرمان منها]، فإن للشعب الذي تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع في استردادها، وفي الحصول على تعويض ملائم.

سواء ارتُكبت الانتهاكات على أيدي موظفي الدولة بشكل مباشر، أو على أيدي أفراد أو شركات أو منظمات أخرى، فإن الدولة هي التي تتحمل المسؤولية في نهاية المطاف. ولذا فإن الدولة يجب أن تنشئ آليات لتصحيح مثل تلك الانتهاكات.

ويشمل عملها:

- مراقبة الانتهاكات والتحقيق فيها؛
- اتخاذ تدابير إدارية، من قبيل الإجراءات التي تتعامل مع الشكاوى؛
- اعتماد نظام محاكم يمكن من خلاله محاكمة أشخاص في بعض القضايا. ويمكن أن تشمل سبل الإنصاف القضائي: استرداد الحق أو التعويض أو جبر الضرر.

وغالباً ما تُستخدم المصطلحات التالية لتحمل المعنى نفسه:

- الاستعادة أو الاسترداد أو إعادة الحق إلى نصابه: تعني إعادة شيء كان قد انتُزع من صاحبه، من قبيل إعادة منزل إلى شاغله، الذي كان قد أُجلي منه قسراً (بصورة غير قانونية)؛
- التعويض: عندما يقدم طرف ما لطرف آخر سلعاً أو خدمات أو أموالاً لدفع بدل ما فقده الطرف الثاني بسبب الطرف الأول. فعلى سبيل المثال، قد تزوّد الدولة عائلة ما بمكان إقامة بعد إجلائها. وتقدم بعض الدول أموالاً لتعويض الضحايا. وينبغي أن يوفر التعويض للضحية نفس الوضع الذي كان ينبغي أن يكون فيه لو لم يتعرض لانتهاك حقوقه، بقدر الإمكان؛
- جبر الضرر: هو شكل من أشكال إصلاح الضرر الذي سببه انتهاك ما لحقوق الإنسان. وغالباً ما يُستخدم هذا المصطلح بالارتباط بإصلاح الضرر الذي تسببه الحرب أو الحوادث أو الإهمال. كما استخدمته لجان الحقيقة والمصالحة، ليشمل طلب الغفران وإعطاء ضمانات بعدم تكرار ذلك الضرر؛

- العدالة التصالحية: هي الإنصاف الذي يمكن أن يُستخدم في الجرائم الصغرى، ولاسيما تلك التي يتورط فيها الشباب. وهنا يتوصل الضحية والمذنب والدولة إلى اتفاق، يقوم بموجبه المذنب بما يلي:
  - تحمُّل مسؤولية الجريمة؛
  - طلب الصفح وقطع وعد بعدم تكرار الجريمة؛ و/أو
  - جبر الضرر لإصلاح الأذى الذي تسببت به الجريمة.

2-7-4 أشكال الإنصاف على المستوى الأفريقي

على المستوى الأفريقي، يمكن للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الاستماع إلى قضايا انتهاكات الميثاق الأفريقي أو غيره من المعاهدات الأفريقية أو الدولية لحقوق الإنسان، التي صدقت عليها الدولة الطرف ذات الصلة.

في يوليو/تموز 2006، أقسم قضاة المحكمة الأحد عشر اليمين، ولكن المحكمة لم تكن قد باشرت الاستماع للقضايا في وقت كتابة هذا الكتاب. ويجوز للدول طلب آراء استشارية من المحكمة، كما يجوز للمنظمات غير الحكومية أن تطلب آراء استشارية (إذا وافقت الدولة المعنية رسمياً على ذلك).

3-7-4 المحاكم الإقليمية

ثمة محاكم تعمل على مستويات إقليمية مختلفة داخل أفريقيا:

- لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ومجموعة تنمية بلدان أفريقيا الجنوبية (سادك) محاكم يمكنها النظر في قضايا معينة لحقوق الإنسان؛
- لدى مجموعة بلدان شرق أفريقيا محكمة عدل تنظر في القضايا المتعلقة بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء السوق المشتركة للمجموعة. وثمة خطط لإنشاء محكمة استئناف، وتوسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة لتشمل حقوق الإنسان؛
- تعاملّ بعض هذه المحاكم مع قضايا الحقوق المدنية والسياسية. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2009 على سبيل المثال، وفي دعوى قضائية رفعتها منظمة غير حكومية نيجيرية تُدعى «سيراب»، أبطلت محكمة (إيكواس) ادّعاء الحكومة الاتحادية النيجيرية بأن التعليم ليس حقاً قانونياً؛[21]
- إن رفع قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المحاكم من شأنه أن يساعد على زيادة المساءلة عن انتهاك هذه الحقوق (أُنظر الباب الثاني، القسم 9).

5 ما هو دور الفاعلين غير التابعين للدولة؟

إن كل من هو ليس جزءاً من الدولة، فرداً كان أو مجموعة، يُعتبر فاعلاً غير تابع للدولة. وفي حين أن هناك العديد من الفاعلين غير التابعين للدولة الذين يمكن أن يؤثروا على حقوق الإنسان، فإن هذا القسم يتناول أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان بأفعالهم.

1-5 أنواع الفاعلين غير التابعين للدولة

يحدث معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنزل أو مكان العمل أو المجتمع، حيث لا يكون الذين يتمتعون بالسلطة من موظفي الحكومة (أو الدولة). ولذا فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في هذه السياقات تُرتكب من قبل فاعلين غير تابعين للدولة. والفاعلون غير التابعين للدولة هم أية مجموعات أو أي أفراد ليسوا جزءاً من الدولة. ومن بين الأمثلة على هؤلاء:

في المناطق التي لا تسيطر عليها الدولة، تكون الجماعات المسلحة مسؤولة بموجب القانون الإنساني الدولي عن احترام حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يجب ألا تلجأ هذه الجماعات إلى إتلاف المحاصيل الغذائية أو تدمير المنازل، ويجب أن تسمح بوصول الأدوية بشكل آمن.

- الشركات، بما فيها الشركات العابرة للجنسيات؛
- > مؤسسات القطاع الخاص (من قبيل مؤسسة المياه؛
- الجماعات المسلحة، من قبيل الجماعات المتمردة في النزاعات؛
- المواطنون الخاصون؛
- المنظمات غير الحكومية؛
- المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

الإطار 17: الفاعلون غير التابعين للدولة والنظام الدولي

يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «كل إنسان وكل عضو في المجتمع» إلى لعب دوره في ضمان احترام حقوق الإنسان. وهذا يشمل «الفاعلين غير التابعين للدولة»، سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو منظمات أو شركات تجارية أو صناعية.

وتنص المادة 28 على أن «لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً».

كما تنص المادة 21 (5) من الميثاق الأفريقي على قيام الدول الأطراف بالقضاء على جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي الأجنبي، ولاسيما ذلك الذي يمارسه الفاعلون الدوليون.

2-5 انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة

بحسب الشروط القانونية، لا «ينتهك» الفاعلون غير التابعين للدولة حقوق الإنسان، ولكن يمكن تحميلهم المسؤولية عن ارتكاب جرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن بين الأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة:

- إهمال العائلة الصارخ لقريب مسن، أو إرغام امرأة على أن «تورث»؛
- معلم في مدرسة خاصة يتنمر على طفل ويسخر منه؛
- رئيس في العمل يعتدي جنسياً على إحدى العاملات لديه؛
- مدير مصنع يدفع للرجال أجوراً أعلى من أجور النساء على عمل متساوٍ؛
- شركة إنشاءات تقوم بالإجلاء القسري لأشخاص من منازلهم وأرضهم؛
- منشأة صناعية تسمح بتلويث مصادر المياه بالنفايات الكيميائية ؛
- شركة دولية تقوم بتحويل مجرى نهر، وتترك مجتمعاً زراعياً بلا ماء.

إن الفاعلين غير التابعين للدولة الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال يمكن أن يكونوا مذنبين بارتكاب جرائم أو بالإهمال. فعلى سبيل المثال، إذا حرمت شركة وطنية أناساً من حقوقهم، فإنه ينبغي أن تكون هناك إمكانية بموجب القانون الوطني لمقاضاة الشركة وطلب تعويضات وغيرها من أشكال الإنصاف. وربما يكون من الممكن مقاضاة حكومة على عدم حماية أشخاص من الانتهاكات على أيدي طرف ثالث، بما في ذلك الشركات الدولية. بيد أنه ينبغي الاعتراف بأنه من الصعب للغاية مساءلة الفاعلين غير التابعين للدولة، من قبيل الشركات الدولية والمؤسسات الخاصة، على أفعالها: إذ ليس لديها التزامات باحترام الحقوق وحمايتها والإيفاء بها، خلافاً للحكومات.

3-5 الدأب الواجب

فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة الواردة في القسم 2-5، فإن على عاتق الدول يقع واجب حماية الأشخاص من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة. ويتعين على الدولة أن توفر درجة من العناية التي ينبغي أن يمارسها الشخص الحصيف. وهذا ما يُعرف باسم > الدأب الواجب.

إن ممارسة الدأب الواجب تقتضي:
- سن قوانين تحظر الانتهاكات؛
- إحاطة الجمهور علماً بالقوانين؛
- وضع أنظمة مراقبة؛
- ضمان لجوء ضحايا الانتهاكات إلى المحاكم، والحصول على مساعدة قانونية مجانية عند الحاجة.

وإذا لم تضع الدولة أنظمة لمنع وقوع هذه الانتهاكات أو المعاقبة عليها، فإنها تكون قد فشلت في ممارسة الدأب الواجب.

4-5 تأثير الشركات العابرة للجنسيات

إن تقديم الشركات العابرة للجنسيات إلى العدالة أصعب بكثير من تقديم شركة صغيرة؛ إذ أن هياكل الأولى تتسم بالتعقيد. وربما لا يؤثر الإجراء الذي يُتخذ ضد شركة محلية تابعة لشركة عابرة للجنسيات على الشركة الأم. وعلى عاتق الدول تقع مسؤولية ضمان التزام الشركات العابرة للجنسيات العاملة في بلد ما باحترام حقوق الإنسان. ولكن من الصعب السيطرة على تلك المؤسسات المتنفذة في الأغلب. وقد تورطت شركات عابرة للجنسيات في انتهاكات لحقوق الإنسان، من قبيل عمليات الإجلاء القسري أو تلويث المحاصيل أو مصادر المياه أو استغلال العمال المحليين. وقد يتعاون معها مسؤولون في الدولة ويتورطون في قضايا الفساد في بعض الأحيان.

ومن بين المعايير العديدة المتعلقة بسلوك الشركات «معايير الأمم المتحدة بشأن مسؤوليات الشركات العابرة للجنسيات وغيرها من الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان». ولدى بعض الشركات قواعد سلوك خاصة بها.[22] ووفقاً لمعايير الأمم المتحدة، فإن الشركات العابرة للجنسيات يجب أن تحترم الحقوق التي تقع ضمن نطاق نشاطها وأن تحميها. وهذا يشمل:
- تكافؤ الفرص وعدم التميز في المعاملة؛
- سلامة الأشخاص؛
- حقوق العمال؛
- حماية المستهلك؛
- حماية البيئة.

وفي حين أن معايير الأمم المتحدة مشجعة، فإنها ليست فعالة للغاية لأنها غير ملزمة قانونياً. اُنظر أيضاً الباب الثاني، القسم 9-5.

الإطار 18: تقديم الشركات العابرة للجنسيات إلى العدالة

إن تقديم الشركات العابرة للجنسيات إلى ساحة العدالة ليس بالأمر السهل. بيد أن ثمة محاولات تُبذل للقيام بذلك. فقد استخدمت منظمة غير حكومية جنوب أفريقية، وهي «مجموعة الدعم في خولوماني»، قانوناً أمريكياً لمقاضاة الشركات العابرة للجنسيات التي أسهمت في انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت تلك الشركات قد زودت أجهزة الأمن التابعة لنظام الفصل العنصري بالسلع والخدمات. وقدمت الشركات استئنافاً ضد الدعاوى القانونية المرفوعة ضدها، ولكن قاضياً أصدر حكماً في 8 أبريل/نيسان 2009، يقضي بأنه يمكن الاستمرار في بعض الدعاوى. ولن تثبت الدعوى أن الشركات العابرة للجنسيات مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكنها قد تسفر عن دفع بعض التعويضات للضحايا وأن تدفع تلك الشركات إلى التفكير مرتين قبل أن تنتهك حقوق الإنسان.

الإطار 19: الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

توافق الشركات التي تنضم إلى الاتفاق العالمي على 10 مبادئ تشمل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد. وتوافق منظمات المجتمع المدني التي تشارك في الاتفاق على العمل مع الشركات لمساعدتها في تنفيذ المبادئ العشرة. للانضمام، يرجى زيارة الموقع: www.unglobalcompact.org، وانقر على زر «المجتمع المدني».

5-5 تأثير المؤسسات المالية الدولية

أُنشئت المؤسسات المالية الدولية لتعزيز النمو والاستقرار الاقتصاديين وتقليص الفقر. فهي تقدم قروضاً إلى الحكومات، ولكنها تفرض شروطاً على الدول المتلقية للقروض، من قبيل «الحاكمية الرشيدة» و«الخصخصة».

الإطار 20: تعريف الفقر

يُعرف الفقر أحياناً من زاوية مالية، فيقولون على سبيل المثال إن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. ولكن الفقر ليس مجرد عدم توفر المال؛ وإنما هو واقع لملايين الأفارقة المحرومين من العيش بكرامة لأنهم يعيشون بدون:

- موارد من قبيل الأرض والسكن؛
- تعليم أو مهارات؛
- غذاء كاف ومياه نظيفة وتمديدات صحية؛
- رعاية صحية؛
- حماية من العنف والجريمة والمسؤولين الفاسدين؛
- فرصة المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم؛
- قدرة على تقديم شكاوى للمسؤولين الذين يمسكون بالسلطة.

وينتج الفقر عن عدم إيفاء الدول بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان إلى حد كبير.

في عام 1999 قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «أوراق استراتيجية الحد من الفقر». وكان يتعين على الحكومات إعداد تلك الأوراق كي تحصل على إعفاء من الديون. واشترط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تكون الأوراق:

- ذات طابع قطري وتركز على النتائج وشاملة وذات توجه للشراكة؛
- مفصَّلة بطريقة تشاركية وتشاورية، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية؛
- تتضمن تحليلاً للفقر في البلاد؛
- تضع أولويات واضحة للسياسات؛
- تحتوي على أهداف ومؤشرات (أُنظر الإطار 8) لمراقبة سير العمل وتقييمه.

وعلى الرغم من أن البنك الدولي يقول إنه يعزز حقوق الإنسان بتمويله قطاعات كالصحة والتعليم، فقد تبيَّن أن العديد من مشاريعه استهترت بمعايير حقوق الإنسان. وغالباً ما كان لأوراق استراتيجية الحد من الفقر آثار سلبية على حقوق الإنسان من قبيل:

- ذهاب منافع القروض أو المساعدات إلى فئات صغيرة من > المستفيدين؛
- بيع الخدمات للشركات الخاصة، التي كانت تحصِّل «رسوم استخدام» لم تستطع العديد من العائلات دفع تكاليفها. وعادة ما كانت النساء والفتيات هن الأكثر معاناة من الفئات الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن بعض العائلات التي لم تكن قادرة على دفع الرسوم المدرسية لجميع أطفالها، غالباً ما كانت ترسل الأولاد إلى المدارس، وليس البنات؛
- اضطرار الدول إلى إنفاق نسبة كبيرة من موازناتها على تسديد الديون. مما أدى إلى تقليص إنفاق الأموال على الرعاية الصحية والتعليم؛
- إن التحسن في مجال حكم القانون هدف بشكل رئيسي إلى حماية حقوق الملكية التي استفادت منها الشركات الأجنبية وليس السكان المحليون.

الإطار 21: تحرير التجارة

في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، شجعت المؤسسات المالية الدولية البلدان النامية على تحرير التجارة، وهو ما يسمح للكيانات الخاصة بالمزيد من المشاركة.
وشمل تحرير التجارة إزالة الحواجز التجارية التي تحد من حرية تدفق السلع والخدمات بين البلدان.
ومن بين تلك الحواجز التعريفة الجمركية (من قبيل ضرائب الاستيراد ودعم الصادرات، والحواجز غير الجمركية (من قبيل أنظمة الترخيص).

وقد تبنت عدة دول أفريقية مبدأ تحرير التجارة، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال، وذلك جزئياً لأن الاتفاقيات شملت بلداناً متفاوتة بشكل هائل على صعيدي الثروات والقدرات الإنتاجية.

نتيجة لهذه الآثار السلبية على حقوق الإنسان، تعرضت أوراق استراتيجية الحد من الفقر لانتقادات عديدة، ومنها بشكل خاص قلة فرص المشاركة المتاحة للمجتمع المدني والبرلمانات. كما أن توجهات أوراق الاستراتيجية مرتبطة بدوافع الجهات المانحة، وهو ما يقوض قدرة البلد على تقرير خططه التنموية.

وكي تلبي الشروط التي تفرضها أوراق استراتيجية الحد من الفقر، عمدت بعض البلدان إلى تشجيع الخصخصة. ونتيجةً لذلك:

- تمت خصخصة خدمات كالصحة والتعليم والماء؛
- القطاع الخاص يهتم بجني الأرباح، ولذا فإن الخصخصة أدت إلى:
  - فرض رسوم المستخدم؛
  - تركُّز الخدمات في الأماكن التي يعيش فيها الأغنياء؛
  - تقليص النفقات وعدم تحسين مستوى البنية التحتية (المباني، الآلات، الطرق، إلخ).

وفي أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، وبعد احتجاجات المنظمات غير الحكومية، اعترف مانحو المساعدات والبنك الدولي بأن فرض رسوم المستخدم أحدث أثاراً سلبية، فنتيجةً لذلك:

- قامت عدة بلدان، ومنها أوغندا وزامبيا وتنزانيا، بإلغاء رسوم المستخدم على التعليم، وبدأت بتخفيضها على الخدمات الصحية؛
- دعم بعض المانحين إلغاء رسوم المستخدم على الرعاية الصحية بالنسبة لفئات السكان الذين لا يستطيعون دفع تكاليف الخدمات الصحية الأساسية.

إن إلغاء الرسوم يشجع الناس على زيادة استخدام الخدمات، ولذا فإن الأمر يعود إلى الحكومات (والبنك الدولي والدول المانحة ضمن العلاقات الثنائية) للإيفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان، وذلك بتقديم أموال إضافية لضمان أن تلبي الخدمات احتياجات الناس المستضعفين.

الإطار 22: إلغاء رسوم المستخدم

في عام 1999 تولّت مؤسسة «أوكسفام» منظمة غير حكومية تنزانية صغيرة، تدعى «معرفة ني أوفونغو»، لدراسة أثر رسوم المستخدم في التعليم الأساسي على العائلات في كليمنجارو. وساعدت عدة منظمات غير حكومية في نشر نتائج الدراسة التي أجرتها المنظمة غير الحكومية. وقُدمت النتائج في نسختين على شريط فيديو: إحداهما موجَّهة إلى المجتمعات المحلية، والأخرى إلى مسؤولي التعليم. كما نفذت منظمة غير حكومية أخرى دراسة مماثلة في جزء آخر من تنزانيا. وفي مارس/آذار 2000 قُدمت النتائج إلى الحكومة والمانحين. وفي يناير/كانون الثاني 2001، ألغت تنزانيا رسوم المستخدم في التعليم الأساسي.

المصدر: نشاط تدريبي مشترك لموظفي الدول المانحة من أجل الحد من الفقر، تنزانيا 17 يونيو/حزيران 2002. اُنظر الموقع:
www.ohchr.org/Documents/Publications/PovertyStrategiesen.pdf

وكوسيلة لضمان أن تأخذ أوراق استراتيجية الحد من الفقر حقوق الإنسان بعين الاعتبار، وضع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة «المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن منهج حقوق الإنسان لاستراتيجيات الحد من الفقر، في عام 2006 (اُنظر الإطار 23).

الإطار 23: المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن منهج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر

كي يتم إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر، يتعين على الدول وغيرها من الفاعلين القيام بما يلي:

- **تحديد السكان الذين يعيشون تحت نير الفقر**، من قبيل أولئك الذين يفتقرون إلى المأوى الملائم أو التعليم الأساسي أو إمكانية تحقيق العدالة على قدم المساواة مع الآخرين، أو الذين لا يتمتعون بالقدرة على كسب عيشهم؛
- **تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان**؛
- **الإيفاء بالالتزامات الدولية**، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية (اُنظر القسم 6-3)؛
- **ضمان المساواة وعدم التمييز**؛
- **التشجيع على المشاركة والتمكين**. وهذا يتضمن بناء المؤسسات الضرورية للمشاركة، وحماية الحق في حرية الحصول على المعلومات والتعبير والاشتراك في الجمعيات وتحقيق العدالة على قدم المساواة؛
- **إحقاق حقوق الإنسان بشكل تدريجي**. يتعين على الدول الإيفاء الفوري بالحقوق التي لا تعتمد على موارد، من قبيل حظر التمييز، ووضع خطة زمنية لإيجاد الموارد اللازمة للإيفاء بحقوق أخرى؛
- **المراقبة وضمان المساءلة**، كي يتم تحديد مَواطن الإخفاق وتصحيحها.

6 ما هي الجهود التي بذلتها الوكالات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

يتحدث الباب الثاني من هذا الكتاب عن الإجراءات التي يستطيع دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القيام بها لتحسين أوضاع هذه الحقوق عن طريق العمل مع المجتمعات والحكومات المحلية. كما تُبذل جهود على المستويات الدولية والأفريقية والوطنية، للإسهام في تحسين أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتناول الأقسام من 6-1 إلى 6-3 هذه الجهود والإجراءات.

ومن بين الجهود الأخرى المفيدة لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقاربة الحقوقية للتنمية ومبادئ المشاركة التي تتبناها المنظمات غير الحكومية في عملها المتعلق بحقوق الإنسان والتنمية. ويتناول القسمان 6-4 و 6-5 هذه الجهود، ويتضمنان مقدمة مفيدة للمنهج العملي للعمل مع المجتمعات والحكومات المحلية المذكورة في الباب الثاني.

6-1 التعاون الدولي والمساعدات الدولية

بالنسبة لمعظم البلدان النامية، تعتبر المساعدات المقدمة من دول أخرى، والمعروفة باسم التعاون الدولي والمساعدات الدولية، أو المساعدة التنموية الرسمية أو المساعدة الثنائية، مصدراً مهماً للعائدات، ولكن غالباً ما تُعطى المساعدات كي تلائم المصالح الاقتصادية والسياسية للمانحين، وليس للحد من الفقر أو لتعزيز حقوق الإنسان. ومن بين المشكلات:

- اشتراط خصخصة الخدمات، كخدمات الماء والكهرباء؛
- اشتراط إنفاق بعض أموال المساعدات على السلع أو الخدمات المصدَّرة من البلد المانح؛
- يقدم المانحون مساعدات أقل مما وعدوا به؛
- يقدم المانحون تمويلاً بطريقة غير قابلة للتوقع، وعلى الأجل القصير، مما يجعل من الصعب على الحكومة المتلقية تخطيط إنفاقها العام.

بيد أن بعض المانحين ملتزمون بتقديم مساعدات من أجل مكافحة الفقر.[23]

الإطار 24: أمثلة مشجعة على إجراءات الدولة

في عام 2005 وضعت **إريتريا** سياسة وطنية بشأن تعليم البالغين. واعترفت تلك السياسة بأن إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يسهم في الحد من الفقر وأن الفئات المستضعفة، ومنها النساء والفتيات وسكان المناطق الريفية، بحاجة إلى عناية خاصة.
المصدر: www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/INSTITUTES/UIL/confintea/pdf/National_Reports/Africa/Africa/Eritrea.pdf

في عام 2005، اعتمدت **مدغشقر** برنامجاً وطنياً لتوفير المياه الآمنة والتمديدات الصحية من أجل الإيفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.
المصدر: pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADO933.pdf، (كما يرجى العودة إلى كتيب المياه).

وأعلن **المغرب** أنه سيعزز القطاع الصحي من أجل الإيفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.
المصدر: المدير العام لمنظمة الصحة العالمية يشيد بالتزام المغرب بتعزيز القطاع الصحي، وكالة الأنباء المغربية، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2009.
المصدر: www.map.ma/eng/sections/social/who_director_general/view

أعلنت **مجموعة بلدان أفريقيا الجنوبية (سادك)**، التي تتألف من ستة بلدان – جنوب أفريقيا، ملاوي، موزمبيق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، ومدغشقر – صراحةً عن ضمان الحق في الحصول على المعلومات ضمن أطرها الدستورية.
المصدر: موكيلاني ويمبا، أفريقيا: الحق في الحصول على المعلومات في القارة، «بامبازوكا نيوز»، 25 سبتمبر/أيلول 2008. المصدر: allafrica.com

إن الجهات المانحة وحكومات الدول المتلقية للمساعدات يجب أن تكفل أنها ستتصرف وفقاً لالتزامات حقوق الإنسان، وأن المساعدات المقدمة ستُستخدم أولاً وقبل كل شيء لتخفيف الفقر وإحقاق حقوق الإنسان للجميع.

2-6 المؤسسات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية للقارة الأفريقية

فيما يلي قائمة بالمؤسسات التي تقوم على المعاهدات والتي تتعامل مع حقوق الإنسان كجزء من صلاحياتها أو رسالتها. وتتضمن بعض المعاهدات جوانب تتعلق بحقوق الإنسان وتنص على آليات لإشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار. وقد يضطر دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى من أجل التحرك على المستويات الإقليمية والقارية الأفريقية.

- **الاتحاد الأفريقي**: إن رؤية الاتحاد الأفريقي لقارة موحدة وقوية تشمل بناء «شراكة بين الحكومات وجميع مكونات المجتمع المدني، ولاسيما النساء والشباب والقطاع الخاص، وذلك من أجل تعزيز التضامن والتماسك بين شعوب أفريقيا».[24]

- **مجلس رؤساء الدول والحكومات**: هو الهيئة العليا التي تقرر السياسات العامة للاتحاد الأفريقي. وقد أُنشئت عدة هيئات لإبداء المشورة لمجلس الاتحاد الأفريقي، ومنها البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- **البرلمان الأفريقي**: أُنشئ في عام 2004، وهو يتألف من برلمانيين من بلدان أفريقيا. وتقوم اللجان البرلمانية بالتحقيق والحوار حول طائفة من القضايا، من بينها حقوق الإنسان والزراعة والتجارة والعمل والمواصلات. ولكن البرلمان الأفريقي لا يسن قوانين، فهو يقدم مشورة

ويتخذ قرارات. ويجوز للمؤسسات والأفراد كتابة عرائض. ويجري حالياً إنشاء آليات للمشاركة في المجتمع المدني.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (إيكوسوك)**: وقد أُنشئ في مارس/آذار 2005، ويتألف من منظمات غير حكومية وشركات ومزودي خدمات ومؤسسات بحثية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وقبل انعقاد كل مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي، يتم إعطاء إيجاز لممثلي المجتمع المدني بشأن التطورات الخاصة بالاتحاد الأفريقي في منتدى الاتحاد الأفريقي – منظمات المجتمع المدني. ثم يمكن لهؤلاء أن يقدموا بدورهم توصيات إلى قمة الاتحاد الأفريقي.

وفي سبتمبر/أيلول 2008 أُنشئ مجلس «للإيكوسوك» مؤلف من 150 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني ممن انتُخبوا على المستويين الوطني والإقليمي وفي الشتات (الأفارقة الذين يعيشون خارج أفريقيا)، وقبِلَ أن يكون المرشحون جزءاً من المجلس بحلول نهاية عام 2008.

- **المجموعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية**: إن المجموعة الاقتصادية الأفريقية عبارة عن هيئة استشارية للاتحاد الأفريقي، و«أركانها» هي المجموعات الاقتصادية الإقليمية، من قبيل السوق المشتركة لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواز). وفي بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية هناك عضوية متداخلة. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى تقليص عددها وتعزيز قدراتها. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2008، اتفقت ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية، وهي السوق المشتركة لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية الأفريقية، والمجموعة التنموية لبلدان أفريقيا الجنوبية (سادك)، على الاندماج وتشكيل منطقة تجارة حرة ستضم 26 بلداً.

ويتم إنشاء كل مجموعة اقتصادية إقليمية بموجب معاهدة تحدد أهداف المجتمع. وبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، من قبيل إنشاء سوق مشتركة، فإن ثمة أهدافاً أخرى من قبيل تعزيز السلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. إن لدى بعضها محاكم عدل للتعامل مع انتهاكات المعاهدة. كما أن لدى بعضها برلمانات، بينما لدى بعضها الآخر آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني فيها.

- **الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)**: أُنشئت «نيباد» من قبل خمسة رؤساء دول وحكومات أفريقية، واعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2001. ومن مبادئها الحاكمية الرشيدة؛ وحماية حقوق الإنسان؛ ومشاركة جميع قطاعات المجتمع؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (أُنظر القسم 6-3)؛ وإصلاح نظام الاعفاء من الدين والمساعدات الدولية.

ويمكن لجماعات المجتمع المدني أن تشارك في نظام مراقبة «نيباد»، وهو آلية مراجعة الأقران الأفريقية (أبرام). وتجري البلدان تقييماً ذاتياً لفحص تقدمها باتجاه تلبية أهداف نيباد، ومنها أهداف حقوق الإنسان، ووضع برامج التحرك. وتقوم آلية «أبرام» بمراجعة هذه العملية وتضيف تعليقاتها وتوصياتها الخاصة. ويُقدَّم التقرير النهائي إلى منتدى رؤساء الدول الأعضاء في «أبرام»، ثم يُطرح على جدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي، ويُعلن على الملأ في النهاية.

3-6 الأهداف الإنمائية للألفية

في العام 2000، اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات التنموية الرئيسية على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي من شأنها أن تقلل عدد السكان الذين يعيشون تحت نير الفقر بحلول عام 2015 إلى النصف:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
2- تحقيق التعليم الأساسي العالمي؛
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
4- تقليص معدلات وفيات الأطفال؛
5- تحسين المستوى الصحي للأمهات؛
6- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز والملاريا وغيرها من الأمراض؛
7- ضمان استدامة البيئة؛
8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

إن الهدف رقم 8 المتعلق بالمساعدات والتجارة والديون، والذي يعتبر من مسؤولية المجتمع الدولي، هو الهدف الوحيد الذي ليس له مستهدفون.

إن التقدم (وفقاً للأهداف) صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتسم بالبطء. ففي تقرير عام 2008 المتعلق بالأهداف التنموية للألفية[25]، تعترف الأمم المتحدة أن ثمة عدة أهداف لن تتحقق بحلول عام 2015. وتعتبر منطقة بلدان جنوب الصحراء الأفريقية المنطقة التي تشهد إحراز أقل قدر من التقدم في العديد من الأهداف.

انتقد خبراء حقوق الإنسان الأهداف التنموية للألفية لأنها محدودة النطاق ولا يتم التعبير عنها بصفتها من التزامات حقوق الإنسان. صحيح أن إعلان الألفية[26]، الذي استُمدت منه الأهداف، يؤكد على حقوق الإنسان. ولكن القليل من التقارير الوطنية المتعلقة بأهداف الألفية يعبر بوضوح عن تحليل حقوق الإنسان.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التقارير الوطنية الخاصة بأهداف الألفية، من قبيل أهداف أوراق استراتيجية الحد من الفقر المذكورة في القسم 5-5، تقدم معلومات وإحصاءات مفيدة. كما أنها تتيح الفرصة لممارسة الضغط من أجل حقوق الإنسان، كعدم التمييز في إحقاق الحقوق في مجالي الصحة والتعليم. وستتم الإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية بتفصيل أكبر في الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة.

4-6 منهج التنمية الذي يقوم على أساس حقوق الإنسان

ثمة اعتراف واسع النطاق الآن بأن حماية حقوق الإنسان تعتبر قاعدة أساسية للتنمية. وكانت التنمية في السابق تقوم على الرغبة في تلبية الاحتياجات، كما كانت المساعدات تُقدم بروح الإحسان والعمل الخيري.

> وكالات التنمية هي تلك التي أُنشئت لدعم النمو الاقتصادي في بلد محدد أو منطقة محددة. وهي تتبنى، على نحو متزايد، ما يسمى بمنهج التنمية القائم على أساس حقوق الإنسان. وبالمقابل، فإن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تتعلم من هذا المنهج، ونتيجة لذلك بدأت بإيلاء المزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعود إلى أن المنهج المذكور يركز على اعتماد حقوق الإنسان بعضها على بعض، وعلى ارتباط بعضها ببعض.

الجدول 7: المقارنة بين المنهج الذي «يقوم على الاحتياجات» وبين المنهج «الذي يقوم على حقوق الإنسان»

المنهج الذي «يقوم على الاحتياجات»	المنهج الذي «يقوم على حقوق الإنسان»
الناس المحتاجون هم «ضحايا» أو مستفيدون.	الناس المحتاجون هم أصحاب حقوق.
تُقدم المساعدات لحل المشكلات.	تقديم السلع لا يحل المشكلات: بل ينبغي التصدي لأسباب الحرمان، من قبيل التمييز.
قدم المانحون مساعدات لتلبية ما تصوروا أنها احتياجات الناس. بيد أن العديد من وكالات التنمية اعترفت بالحق في المشاركة في السنوات الأخيرة (أُنظر القسم 6-5).	يحدد الأفراد (والمجتمعات) احتياجاتهم الخاصة، ويتم تمكينهم للمطالبة بحقوقهم. ويصر المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان على الحق في اكتساب المعلومات (أُنظر القسم 6-5)، الذي يساعد الأشخاص على ممارسة حقوقهم.
المساعدة هي مسألة عمل خيري وليست مسألة عدالة.	حقوق الإنسان تركز على مساءلة الدولة عن إحقاق حقوق الأفراد.
غالباً ما تُربط المساعدات بالمصالح السياسية والاقتصادية.	وافقت الحكومات بشكل حر على احترام حقوق الإنسان، وينبغي أن تضعها فوق المصالح الأخرى.
تتعاون وكالات التنمية مع الدول، ولكنها نادراً ما تنتقد الانتهاكات علناً.	حقوق الإنسان تقتضي إخضاع الدول للمساءلة.

ثمة تفسيرات مختلفة للمنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من وكالات التنمية تتبنى بعض جوانب المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان وليس كلها، وهو أمر يقوض المنهج.

إن معظم التفسيرات تتحدث عن مجموعة من الجوانب مشابهة لتلك المذكورة أدناه. وإن جميع الجوانب التالية للمنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان تشير إلى انعدام المساواة في علاقات السلطة التي يعلق في براثنها الفقراء، وتحد من قدرتهم على التحكم بحياتهم الخاصة. ويسعى المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان إلى عكس هذه المعادلة:

- للناس حقوق: فالأمور التي كان يُنظر إليها على أنها «احتياجات» أصبح معترفاً بها على أنها «حقوق»؛
- المساءلة والحق في الإنصاف: ينبغي مساءلة الدول والوكالات الأخرى على إحقاق الحقوق. إن الأشخاص الذين لا تُحترم حقوقهم يجب أن يحصلوا على العدالة وغيرها من أشكال الإنصاف؛
- إن التمييز والإقصاء من الأسباب الرئيسية للفقر. ويقتضي المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان القضاء على التمييز. وهذا ربما يقتضي «أفعالاً إيجابية» لمساعدة الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على اللحاق بالأشخاص الذين لم يعانوا من التمييز؛
- يشمل الحق في المشاركة حق الناس في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر عليهم على المستوى المحلي والوطني (أُنظر القسم 6-5)؛
- الحق في الحصول على المعلومات والحق في التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات. وبدون الحصول على هذه الحقوق، يستحيل المطالبة بالحقوق الأخرى أو المشاركة في الشؤون العامة؛
- الالتزام العالمي الشامل: إن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يجعل التعاون الدولي من أجل حقوق الإنسان، وبالتالي من أجل التنمية والحد من الفقر، التزاماً عالمياً. وعلى عاتق الحكومة الوطنية تقع مسؤولية إحقاق حقوق شعبها، ولكن على الدول الأخرى التزامات بالإسهام في حقوق الشعوب، أو عدم انتهاك حقوقها على الأقل، في أنشطتها التعاونية.

الإطار 25: المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان

إن المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان يحمل في طياته بعض التناقضات والتحديات:

- تفضل بعض منظمات المجتمع المدني العمل من أجل الأفراد، وليس من أجل إحداث تغيير في السياسة. فعلى سبيل المثال، قد تحاول استخدام الوساطة لوقف ممارسات من قبيل التمييز أو العنف الأسري بدون فضح الجناة. ويتمثل التحدي في فضح الانتهاكات مع حماية هوية الضحية؛
- يمكن أن يكون من الصعب المزج بين العمل مع السلطات (في تقديم الخدمات أو بناء القدرات) والجهر بمناهضة الانتهاكات. فالجهر بالرأي يمكن أن يضرَّ بالعلاقات مع الحكومة، ولكن السكوت عن الانتهاكات يمكن أن يضر بنزاهة المنظمة. بيد أن بعض المنظمات ينجح في فعل الأمريْن معاً؛
- إن إنجاز الخدمات لوحدها يمكن أن يشجع الحكومة على الاعتماد على منظمات المجتمع المدني، وليس على الإيفاء بالتزاماتها الخاصة. بيد أن إنجاز الخدمات يمكن أن يكون بمثابة نقطة عبور إلى العمل في مجال حقوق الإنسان. وإن تلبية الاحتياجات المباشرة للناس يمكن أن يمنحهم الثقة، التي ستمكِّنهم في النهاية من المشاركة في تطورهم الخاص وممارسة حقوقهم؛
- ينبغي أن تكفل المنظمات التي تركز بشكل حصري على العمل الدعوي على المستوى الوطني أنها لا تفقد الصلة بالأشخاص الذين تحاول مساعدتهم.

المصدر: كيف يعمل المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان في الممارسة العملية: استكشاف كيف تطبق مؤسسة «أوكسفام نوفيب» ونظيراتها هذا المنهج، أوكسفام نوفيب، أكتوبر/تشرين الأول 2005.

5-6 الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة

للناس الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ ومع ذلك، فإن الوكالات الدولية والحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني غالباً ما لا تحترم هذا الحق. ولعل الطريقة الوحيدة لكسر سلسلة الإقصاء والضعف وعدم المعرفة وانعدام السلامة الجسدية، تتمثل في السماح للناس بالمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وثمة مصطلحات عدة تُستخدم في هذا السياق، من قبيل: المشاركة والتمكين والإشراك.

إن المشاركة حق من حقوق الإنسان، وتتعلق المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالحق في المشاركة في الشؤون العامة، إما بشكل مباشر أو من خلال الممثلين المنتخبين. وينص التعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الإنسان على المادة 25 على أن مصطلح «الشؤون العامة» يشمل «جميع جوانب الإدارة العامة، ووضع السياسات على المستويات الدولي والوطني والإقليمي والمحلي، وتنفيذها».

وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان على أن الحق في المشاركة يشمل الحق في الحصول على المعلومات وتقديم المداخلات والتقارير إلى الحكومة فيما يتعلق بأي جانب من جوانب حقوق الإنسان، وتقديم المقترحات لتحسين مستواها.

وعند تعريف المشاركة، من المهم التمييز بين نوعين منها: «أداتية» و«تحولية»، لأنهما لا يتساويان في تمكين الأشخاص:

- المشاركة «الأداتية» تعني أن الأشخاص يُستخدمون كأدوات – فقد يشاركون في المناقشات، ولكنهم لا يتمتعون بسلطة اتخاذ القرارات، أو قد يُسهمون بعملهم فقط في مشروع ما. وهذا يحدث عادة عندما تكون هياكل السلطة غير مستعدة للتخلي عن سيطرتها؛
- المشاركة «التحولية»، تعني أن الأشخاص يتمتعون بسلطة حقيقية لتغيير وضع معين أو تحويله. وربما يكون ذلك بسبب بذل جهد حقيقي لتمكينهم، ولأن هياكل السلطة مستعدة لاحترام قراراتهم.

اعتُمد الإعلان الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً» من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 53/144 بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول 1998. أنظر أيضاً قرار المفوضية الأفريقية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (2004)، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول (1990).

الإطار 26: ضمان المشاركة

يتمثل أحد أهداف الميثاق الأفريقي المتعلق بالديمقراطية والانتخابات والحاكمية، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2007، في «تعزيز وإرساء الظروف الضرورية للنهوض بمشاركة المواطنين والشفافية والحصول على المعلومات وحرية الصحافة والمساءلة في إدارة الشؤون العامة».

إن الحق في المشاركة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في طلب المعلومات والحصول عليها. وتتعلق المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 9 من الميثاق الأفريقي بالحق في الحصول على المعلومات.

فبدون الحصول على المعلومات، لا توجد مشاركة حقيقية. ومع ذلك، فإن من الصعب للغاية في العديد من البلدان الحصول على معلومات حول سياسات الحكومة وموازناتها. ويركز بعض المنظمات غير الحكومية على حرية الإعلام، بينما يركز بعضها الآخر على الحصول على المعلومات المتعلقة بالسياسات والموازنات. ويناضل الفريقان من أجل سن قوانين تتعلق بحرية المعلومات.

وتنص المادة 4 من إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير الصادر عن المفوضية الأفريقية، على أن الحق في الحصول على المعلومات يشمل:

- حرية الوصول إلى المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة؛
- حرية الوصول إلى المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة التي تعتبر ضرورية لممارسة أو حماية أية حقوق؛
- يجب أن يخضع أي رفض للإفصاح عن المعلومات لتقديم استئناف إلى هيئة مستقلة و/أو إلى المحاكم.

الإطار 27: حرية الحصول على المعلومات

في مايو/أيار 2007، قامت «شبكة العدالة الاجتماعية في ملاوي» وشركاؤها في خمس من دول «سادك» بدراسات مسحية لمعرفة مدى سهولة (أو صعوبة) الحصول على معلومات حلو سياسات الدولة، ومنها سياسة خصخصة مشاريع الدولة، والأمن الغذائي. وكان الهدف النهائي يتمثل في سن قوانين جيدة بشأن الحق في الحصول على المعلومات. المصدر: www.mejn.mw/ati.html

تعتبر المشاركة الحقيقية **التحولية** جانباً مهماً من عمل دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يعتبر هذا النوع من المشاركة أساساً للمقاربة العملية لتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبينة من خلال الخطوات الواردة في الباب الثاني. ويتضمن الإطار 28 مبادئ المشاركة.

الإطار 28: مبادئ المشاركة

لضمان المشاركة الفعالة عند تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع ما، يجب أن يكون المشاركون:

- أفراد المجتمع الذي يُنفذ من أجله المشروع. (يرجى العلم بأن الأعضاء المتنفذين في المجتمع يمكنهم «الاستيلاء» على العملية وتحويلها لمصلحتهم الخاصة)؛
- أولئك الذين أسهموا في جلب المشروع إلى المجتمع.

وينبغي أن تكون المشاركة:

- شراكة متساوية؛
- لا تنطوي على تمييز؛
- متبصرة من خلال الحصول على المعلومات بصورة فعالة؛
- مبنية على أنظمة التشاور الموجودة بقدر الإمكان؛
- ألا تكون مجرد استماع وموافقة، وإنما تتسم بالحرية في المناقشة وبالقدرة على اتخاذ الخيارات.

المشاركة مهمة في مختلف مراحل المشروع:

- التخطيط: يقوم المشاركون بتحليل المشكلة، ووضع الخطة وتحديد الأولويات؛
- التنفيذ: يكفل المشاركون أنه يتم تنفيذ المشروع بشكل سليم ويحددون التغييرات الضرورية؛
- التقييم: يقوم المشاركون بمراقبة المشروع خلال فترة تنفيذه ويكفلون إجراء تقييم مستقل في نهايته.

الحواجز التي تعترض سبيل المشاركة:

- غياب ثقافة الحقوق؛
- القوانين أو السياسات التي تنطوي على تمييز؛
- عدم الحصول على المعلومات؛
- الفساد؛
- غياب آليات الشكاوى.

فوائد المشاركة تشمل:

- تمكين المشاركين؛
- المشاريع المدعومة والتي يُرجح أن تدوم أكثر من غيرها.

الباب الثاني: العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

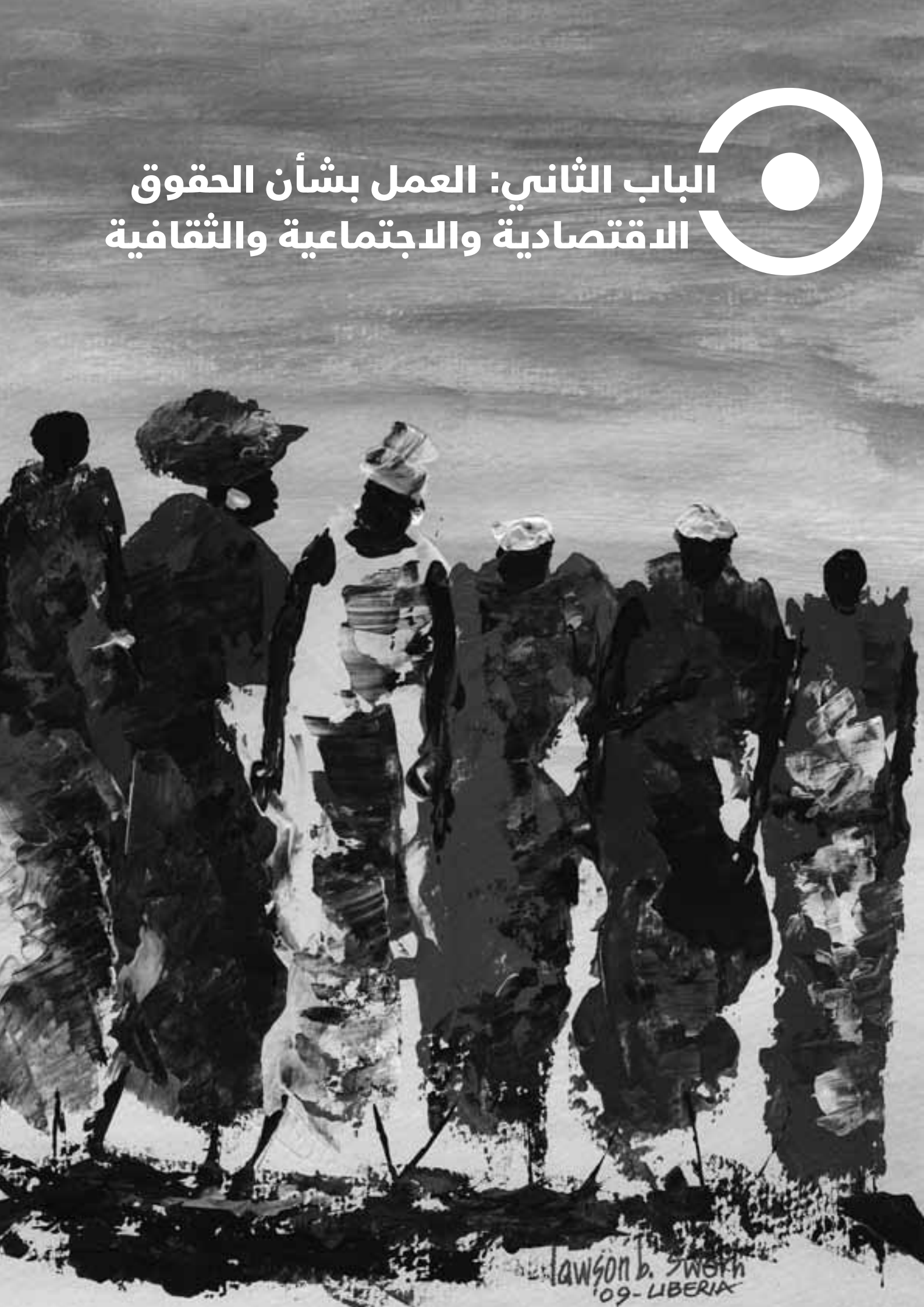

1 مقدمة الباب الثاني

قدم الباب الأول من هذا الكتاب معلومات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الباب الثاني فإنه يحوّل النظرية إلى ممارسة.

يتناول القسمان 2 و 3 تفهم أولويات مجتمع مستهدف معين، واتخاذ خيارات استراتيجية للعمل. وتتحدث الأقسام من 4 إلى 10 عن العمل مع هذا المجتمع لمراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتخاذ إجراءات لإحداث تغييرات إيجابية في حياة الناس. ويتضمن القسم 11 مقترحات بشأن القيام بأشكال عمل إضافية. وفي جميع هذه الأقسام تُستخدم أمثلة لتوضيح استخدام إطار حقوق الإنسان، وهذه الأمثلة إما حقيقية أو متخيَّلة، ولكنها تستند إلى قضايا في الحياة الواقعية.

وقد رُتبت الأقسام بشكل قد يكون مفيداً للأشخاص الجدد على العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإطار التخطيط في الملحق 1 عبارة عن أداة لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتَّبع الخطوات نفسها المبينة في هذه الفصول. بيد أنه يمكن قراءة الفصول بأي ترتيب وفقاً لاهتمامات القارئ أو احتياجاته.

1-1 المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها

إن دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هم العاملون في مجال حقوق الإنسان الذين يدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكّنون الآخرين من المطالبة بهذه الحقوق. وإن مصطلحي «المطالبة» و«الدفاع» يعنيان الشيء نفسه إلى حد كبير، ولكن ثمة فروقاً بينهما:

- يحاول الأشخاص الذين حُرموا من حقوقهم، أو انتُهكت حقوقهم، التحرك عن طريق «المطالبة بحقوقهم، أو السعي «للمطالبة» بها بواسطة آلية للشكاوى أو من خلال المحكمة؛
- أما الأشخاص الذين يدعون إلى حقوق الآخرين، فإنهم «يدافعون» عن حقوق الآخرين. أما «التعزيز» فمعناه توعية الآخرين بحقوقهم.

2-1 العمل في مجال حقوق الإنسان: من المحلي إلى العالمي

يمتد العمل من أجل حقوق الإنسان من مستوى القرية، مروراً بالمستويين الإقليمي والوطني، وحتى المستويين الأفريقي والدولي. ويمكن أن تترك أفعال الحكومات والشركات والمؤسسات العالمية، كالبنك الدولي، على المستويين الدولي والأفريقي، آثاراً عميقة على المجتمعات الصغيرة. ولهذا السبب يتعين على منظمات المجتمع المدني العمل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، لإيصال أصوات الفئات الأكثر تهميشاً إلى مسامع الذين يمسكون بالسلطة. وهذه خطوة مهمة في ربط القضايا والسياسات بالإطار الدولي لحقوق الإنسان.

الإطار 1: العمل مع المجتمعات المحلية

فيما يلي التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني مع المجتمعات المحلية للمطالبة بحقوقها:
بناء فهمها الخاص وفهم المجتمعات المحلية لكيفية عمل الحكومة المحلية وغيرها من المؤسسات الأخرى. وهذا أمر ضروري للتأثير على صانعي السياسات؛
بناء صلات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني من أجل تحقيق قدر أكبر من التأثير على سياسات الحكومة؛
الاعتراف بأن المؤسسات المحلية غالباً ما تفتقر إلى السلطة أو الموارد أو الإدارة السياسية؛
إدراك أن من واجب كل شخص أن يفعل كل ما في وسعه من أجل عائلته ومجتمعه («تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو أسرته ومجتمعه»، المادة 1.27 من الميثاق الأفريقي).

ونتيجةً لذلك، يجب أن تعتمد منظمات المجتمع المدني على نفسها وأن تكون نشيطة وأن تحفز وتعزز قدرة المجتمعات على تحسين مستوى حياتها.

الإطار 2: نقاط الدخول إلى العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تغفل منظمات المجتمع المدني أحياناً أهمية عدم بدء العمل قبل اكتساب فهم واف للمجتمع وثقافته ومشكلاته وآماله.

ويمكن أن تكون هناك عدة نقاط دخول للعمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما يلي بضعة أمثلة تستند إلى أوضاع حقيقية:

- أنشأت مجموعة من النساء، بمساعدة من إحدى منظمات المجتمع المدني، جمعية تعاونية لإنتاج البيض. وقد ساعدتهم تلك المنظمة في تعلم عملية مسك الدفاتر. واكتسبت النساء ثقة بأنفسهن وبدأن المشاركة في عملية صنع القرار في مجتمعهن؛
- عرضت إحدى منظمات المجتمع المدني تزويد أحد المجتمعات المحلية، الذي كان يناضل من أجل توفير مياه ميسورة التكلفة، بمهارات إضافية في مجال الحملات؛
- بدأت إحدى منظمات المجتمع المدني العمل بشأن انتهاكات حق العمال في الحصول على أجور عادلة وفي الإضراب. وبعد أن انهال أفراد الشرطة بالضرب على بعض المضربين، شنت منظمة المجتمع المدني والعمال حملة مشتركة ضد إساءة المعاملة؛
- قررت إحدى منظمات المجتمع المدني العمل مع حكومة محلية كانت تشجع على وضع السياسات التشاركية والموازنات.

تجدون نصيحة إضافية بهذا الشأن في القسم 3.

2 تحديد الخيارات الاستراتيجية لمنظمتكم

يتضمن هذا القسم نصائح حول الخطوات الأولية لخطة عمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي. وتشمل هذه الخطوات تحديد المشكلة وإجراء تقييم أولي للوضع وتحليل القدرة التنظيمية على التصدي للوضع، وسبر دور المنظمة فيما يتعلق بالمجتمع، واتخاذ خيارات استراتيجية تمهيدية للعمل.

وفي حين أن ثمة طرقاً عدة للعمل مع المجتمعات المحلية لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن هناك ضرورة لوجود خطة دائماً.

2-1 تحديد المشكلة وإجراء تقييم أولي

إن الخطوة الأولى في أية خطة تتمثل في تحديد المشكلة التي ينبغي التصدي لها، إلى جانب التقييم الأولي للأوضاع ككل. ويتضمن الجدول 1 قائمة بالعناصر الرئيسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند القيام بذلك.

الجدول 1: تحديد المشكلة وإجراء تقييم أولي

العنصر الرئيسي	الأسئلة التي تُطرح
تحديد المشكلة	• ما هي المشكلة التي ينبغي التصدي لها؟ • ما هو ارتباط هذه المشكلة بالحقوق (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية)؟ • مَن هم الذين لا يتم إحقاق حقوقهم؟ هل هناك فئات معينة يتم تهميشها؟
تحليل الأوضاع العامة في المجتمع المعني	ما هي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية والقانونية (PESTEL)؟ • الأوضاع السياسية: خطط السلطات ومواقفها • الاقتصادية: الموازنة المحلية، الأوضاع الاقتصادية للناس • الاجتماعية: الأوضاع المختلفة للفئات المستضعفة والعائلات والقضايا الثقافية • التقنية: من قبيل حرية الوصول إلى الإنترنت، المعدات الزراعية • البيئية: الجفاف والمخاطر البيئية. • القانونية: القوانين والأنظمة.

< يتبع

العنصر الرئيسي	الأسئلة التي تُطرح
تحليل أوضاع حقوق الإنسان	• ما هي الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان (أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية)؟ • ما هي آراء أفراد المجتمع المحلي (الرجال والنساء)، الصحفيون، المعلمون، الأكاديميون، الزعماء الدينيون/زعماء المجتمع المحلي، ممثلو المنظمات الدولية، المسؤولون الحكوميون، فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان. • مَن يمكن أن يكون المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان – «سواء على أيدي الدولة» أو على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة؟
تحليل الفاعلين المشاركين	• من هم > أصحاب الشأن المشاركون؟ أو بعبارة أخرى، من هم الفاعلون التابعون للدولة (من قبيل الموظفين الحكوميين) والفاعلون غير التابعين للدولة (من قبيل الأفراد المتنفذون أو الشركات أو المنظمات غير الحكومية)؟ • هل يُسهم أصحاب الشأن في صنع المشكلة، أم يمكن أن يساعدوا على حل المشكلة؟ وما هي الأنشطة أو المشاريع التي يقومون بها؟ وكيف يمكن أن تكون تجربتهم ذات فائدة؟ • هل يعمل أصحاب الشأن على المستوى الإقليمي أم الوطني؟
تحديد القيمة المضافة من قبل المنظمة	ما هي القيمة المضافة التي تجلبها المنظمة إلى المجتمع؟ قد تتمثل هذه القيمة في حلفاء المنظمة أو تجربتها أو قدرتها على إشراك خبراء على سبيل المثال.
تقرير ما إذا كان يمكن التصدي للمشكلة من خلال عمل المنظمة	• هل تتلاءم المشكلة مع رسالة المنظمة أو أهدافها؟ • هل يمكن التصدي للمشكلة من خلال قدرات المنظمة (اُنظر القسم 2-2)؟
تحديد مجالات العمل المحتملة	• ما هو الدور الذي يُحتمل أن تلعبه المنظمة فيما يتعلق بالمجتمع المحلي (اُنظر القسم 2-3)؟ • ما هي بعض الخيارات التمهيدية للعمل؟ (اُنظر القسم 2-4)؟

2-2 تحليل قدرات المنظمة

يمثل تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات أداة شائعة لتحليل قدرة المنظمة على التصدي لمشكلة ما (اُنظر الشكل 1). وفي تحليل SWOT:

- مَواطن القوة هي نقاط القوة الداخلية في المنظمة، كتجارب وخبرات المنظمة (من قبيل عدد الموظفين، أو الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات محددة كالمراقبة)؛
- مَواطن الضعف هي نقاط الضعف الداخلية، من قبيل الافتقار إلى المهارات المحددة كالتخطيط أو الحملات، أو الافتقار إلى الموارد المالية؛
- الفرص هي الفرص الخارجية التي يمكن أن تستفيد منها المنظمة، من قبيل وجود معنيين ممن يمكن أن يكونوا حلفاء، أو سياسات الحكومة التي تعزز حقوق الإنسان، أو التقدم التقني الذي يسهّل الاتصال بالآخرين؛
- التهديدات هي التهديدات الخارجية للمنظمة، من قبيل أن يكون أصحاب الشأن من معارضي عملكم أو الممارسات أو التقاليد الثقافية التي تنطوي على تمييز.

إن كل تحليل لمَواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات يختلف عن غيره، وذلك بحسب المجتمع والمشكلة التي يجري التصدي لها. وقد تمثل الفرصة في حالة ما تهديداً في حالة أخرى.

الشكل 1: تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات

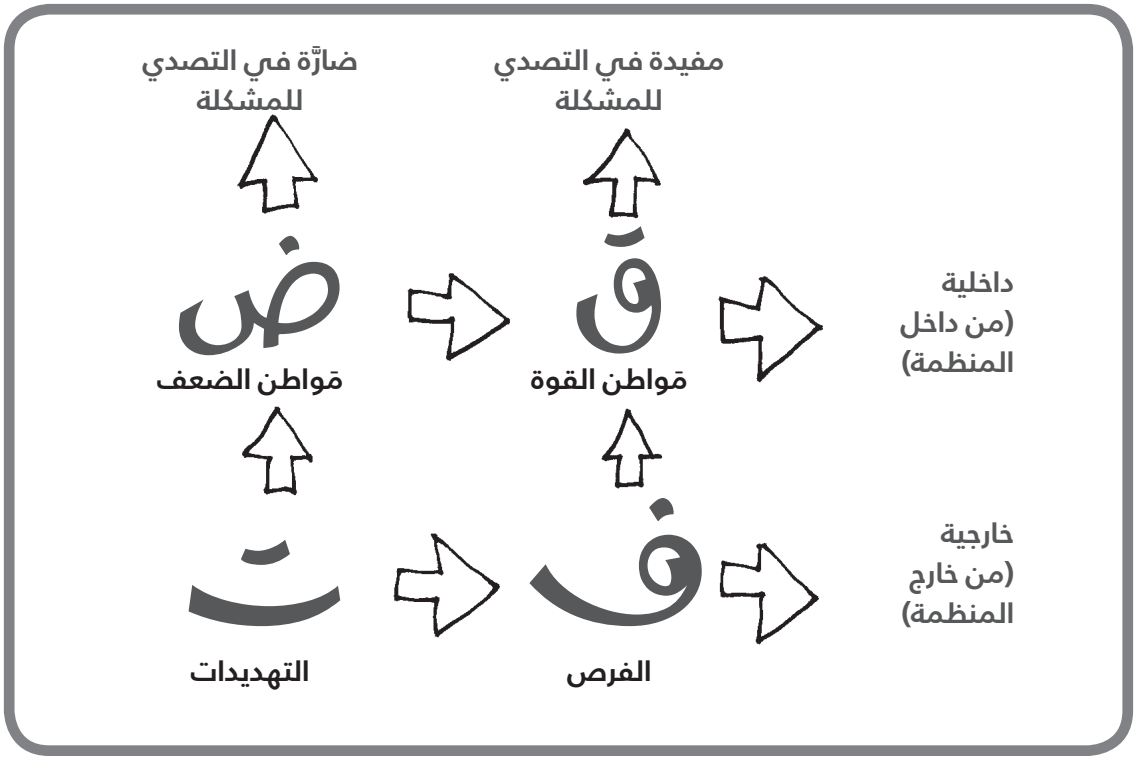

3-2 تحديد دور المنظمة فيما يتعلق بالمجتمع

إن دور المنظمة فيما يتعلق بالمجتمع يتمثل في العمل مع أفراد فئات هذا المجتمع لمساعدتهم على معرفة حقوقهم والمطالبة بها. ويمكن أن يضطلع أعضاء المنظمة بأدوار مختلفة:

- أن يكونوا ميسّرين، أو أن يجعلوا من السهل على أفراد المجتمع:
  - تفهم حقوقهم؛
  - تعزيز هياكلهم التنظيمية؛
  - تحديد خياراتهم بشأن الأنشطة التي يتصدون بها للمشكلة؛
  - اتخاذ الإجراءات الملائمة.

- لعب دور مساند، وتقديم دعم مباشر للتحركات على المستوى المحلي؛ حيثما يكون ذلك ممكناً؛ أو عندما يحتاج المجتمع إلى الحصول على معلومات متخصصة على سبيل المثال؛

- لعب دور قيادي في بعض الأحيان، من قبيل توعية الناس بحقوقهم.

ربما تكون المبادئ التالية مفيدة لفحص ما إذا كانت أهداف وأفعال المنظمة متماشية مع المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان. (أُنظر الكتاب الأساسي) الباب الأول، القسم 6-4 ، بالإضافة إلى الإطار 20 والقسم 11-2 في الباب الثاني).

الجدول 2: استخدام المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان

المبدأ	العمل (مثال واحد، ويمكن إضافة أمثلة أخرى)
احترام حقوق الذين تعمل معهم وغيرهم في:	• المشاركة (أو عدم المشاركة) • •
حماية حقوق الذين تعمل معهم وغيرهم عن طريق:	• ضمان السرية والخصوصية • •
الإيفاء بالتزاماتنا نحو الذين نعمل معهم، وذلك عن طريق:	• تزويدهم بمعلومات كافية عن منظمتنا، كيف نعمل، وعلاقتنا بالمسؤولين وغيرهم • •
القضاء على التمييز عن طريق:	• ضمان أن يكون للنساء دور مساو للرجال في أعمالنا • •
ضمان الحق في الإنصاف، عن طريق:	• إبلاغ الأشخاص الذين نعمل معهم بأننا نقبل النقد أو الشكاوى • •

4-2 اتخاذ خيار تمهيدي

في هذه المرحلة يمكن للمنظمة اتخاذ خيار تمهيدي لنوع العمل التي تريد القيام به.وينبغي مناقشة ذلك مع المجتمع وتعديله حيثما اقتضت الضرورة. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار المعايير الواردة في الجدول 3 عند اتخاذ خيار تمهيدي.

الجدول 3: معايير للنظر في اتخاذ خيار تمهيدي

المعيار	المثال
حدة المشكلة	• المشكلة عاجلة وملحة أو قد تؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان (كأن يكون هناك قانون يمكن أن يؤدي إلى وقوع انتهاكات خطيرة)؛ • تم إهمال المشكلة، ولم يعد هناك عدد يُذكر من منظمات المجتمع المدني التي تعمل بشأنها.
زيادة إمكانية الحصول على الحقوق الأخرى	• حل المشكلة من شأنه أن يزيد إمكانية الحصول على حقوق أخرى (على سبيل المثال، يؤدي تحسين مستوى الرعاية الصحية للأطفال إلى زيادة فرصهم في التحصيل الدراسي).
التعاون مع الآخرين	• تتمتعون بالقدرات والمهارات والخبرات الضرورية، أو يمكنكم الحصول عليها عن طريق التعاون مع الآخرين، • هذه مشكلة يعمل بشأنها العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى، ولكن ثمة حاجة إلى الكثير من العمل؛ معاً يمكنكم إحداث تأثير أكبر بكثير.
مشاركة الذين على عاتقهم واجب	• السلطات المسؤولة أو غيرها ممن على عاتقهم واجب، من قبيل الشركات، ليست مهتمة، ولكنها يمكن أن تقوم بعمل ما إذا قمتم بحملة مع الآخرين.

3 معرفة المجتمع

يتضمن هذا القسم نصائح بشأن التعرف على المجتمع المعني.

الإطار 3: منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية العاملة مع المجتمعات المعنية

منظمات المجتمع المحلي

لا يستطيع المجتمع المحلي في كاتريرا بجنوب غرب أوغندا الحصول على المياه النظيفة والتمديدات الصحية الكافية. وببعض المساعدة من جانب منظمات غير حكومية، تعلمت ثماني منظمات من منظمات المجتمع المحلي كيفية جمع مياه الأمطار. وارتفع عدد المجموعات إلى 36 مجموعة، وتم بناء 138 خزاناً ومرحاضاً بدلاً من 86 بحسب الخطة.

المصدر: مجلس الكنائس العالمي، اُنظر:
www.oikoumene.org/fileadmin/files/wcc-main/documents/p4/ewn/single_docs/EWN_documents/72pok_hdef.pdf

المنظمات غير الحكومية

أنشأ مركز العمل من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (سيراك) في نيجيريا لجنة لبرنامج العمل الخاص بالمجتمع المحلي (كايكوم)، مؤلفة من زعماء المجتمع المحلي وممثليه. وعملت اللجنة، من خلال الهياكل التنظيمية القائمة في المجتمعات المضيفة، على تعبئة أفراد المجتمع من أجل قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المصدر: المدافعون عن الخطوط الأمامية، اُنظر: www.frontlinedefenders.org/node/738

بعد اتخاذ الخيار التمهيدي بشأن نوع العمل الذي تريد المنظمة أو المجتمع المحلي أن تفعله، وتحديد المشروع أو المشاريع المحتملة > التي تناسب قدراتها، فإن الخطوات التالية هي:

- التعرف على المجتمع المحلي؛
- تحديد قضايا حقوق الإنسان الرئيسية.

3-1 ما هو «المجتمع»؟

في هذه الكتيبات، نستخدم مصطلح > «المجتمع» للإشارة إلى مجموعة الأشخاص الذين سيستفيدون من المشروع المقترح. على سبيل المثال:

- مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة نفسها، من قبيل قرية ريفية، أو مجموعة مزارعين، أو مجموعة من السكان في مستوطنة حضرية؛
- الأشخاص الذين يواجهون المشاكل نفسها أو يعملون بالمهن نفسها، من قبيل المعلمين أو الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الايدز؛

- النساء في مجتمع محلي أو شبكة من المنظمات النسوية؛
- مجموعة ذات أصل مشترك أو ثقافة مشتركة، كاللاجئين أو الرعاة أو أفراد جماعة عرقية أو دينية مميزة.

ويمكن أن تكون هناك جماعات فرعية عديدة داخل المجتمع المحلي. ويمكن تحديدها عن طريق:

- نوع العمل الذي يقومون به؛
- السن؛
- الهوية العرقية أو الثقافية؛
- الطائفة الدينية؛
- ظروف العيش المختلفة: حضرية أم ريفية، مزدحمة أم معزولة؛
- الفروق في السلطة أو الثروة.

2-3 التحضير للقاء المجتمع

سواء كنت فرداً في المجتمع أم لا، فإن مهمتك في هذه المرحلة هي الاستماع إلى أفراد المجتمع بدون إبداء أية تعليقات أو أحكام أو آراء، وبدون قطع التزامات بشأن ما ستفعله. تبدأ بعض منظمات المجتمع المدني بعقد ندوة عامة حول قضايا محددة. وقد تقوم بتنظيم زيارة من بعض أفراد مجتمع ما إلى مجتمع آخر يواجه المشكلة نفسها، وذلك من أجل تبادل التجارب.

أما أهداف اللقاء بالمجتمع في البداية فهي:

- معرفة القضايا التي يهتمون بها أكثر من غيرها، وتكوين فكرة عامة عن طبيعة مشكلاتهم، وماهية تأثير هذه المشكلات على الناس (الأولاد، البنات، النساء والرجال)؛
- تقييم مدى تحليل الناس لمشكلاتهم ووضع استراتيجياتهم أو حلولهم. وسيكون ذلك بمثابة الأساس لتوعية الناس بحقوقهم.

- إتاحة الفرصة للمجتمع لفهم المنظمة وكيفية عملها؛
- البدء بتحديد أفراد المجتمع الذين يتفهمون، أو الذين لديهم الاستعداد لتعلم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ممن يمكنهم مساعدتكم في عملكم. ويستطيع أن يقوم أفراد المجتمع هؤلاء بدور «المحفزين» للمشروع.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن كيفية تحفيز المجتمع للعمل من أجل التغيير، أنظر الباب الثاني، القسم 4-1 والجدول 8، القسم 11-1.

3-3 تعلم المزيد عن المجتمع المحلي

يتمثل الهدف في هذه المرحلة في معرفة المزيد عن المجتمع: مَن هم؟ كيف يتفاعلون مع بعضهم بعضاً؟ ومَن هم المتنفذون؟

إذا كنت من أفراد المجتمع، فإن الخطوات التالية قد لا تكون ضرورية. أما إذا لم تكن كذلك، فيمكنك القيام بما يلي:

- تحديد شخص أو اثنين من أفراد المجتمع، ممن يمكنهم إبداء المشورة لك ومساعدتك على مقابلة الأشخاص؛
- سؤال زعماء المجتمع عن أفضل الطرق للالتقاء بالناس ومحاولة التعرف على المجتمع (وهي مهمة قد تستغرق بعض الوقت)؛
- تذكَّر أن الأشخاص الذين يبدون أنهم من زعماء المجتمع، قد لا يحظون بثقة المجتمع. ومع مرور الوقت سيكون بالإمكان فهم مَن هم زعماء المجتمع الأكثر احتراماً وثقة بين أفراده.

يحتوي الباب الثاني، القسم 6 على مزيد من المعلومات حول إجراء البحوث بالتعاون مع أفراد المجتمع.

الإطار 4: فحص مصالح جميع أصحاب الشأن

سيستفيد معظم أفراد المجتمع من حل المشكلات، بيد أنه ينبغي:

- النظر في مصالح جميع فئات أصحاب الشأن. فعلى سبيل المثال، إذا كان مشروعك يتعلق بحقوق السكن، فإنه ينبغي النظر في مصالح أصحاب الأرض والمستأجرين على حد سواء؛
- الحذر من أن بعض أفراد المجتمع ربما يستفيدون من المشكلات، وقد لا يرغبون في حلها. ويُشار إلى هؤلاء أحياناً بأنهم «حراس البوابات». كما أنهم من أصحاب الشأن ، ومن المهم معرفة وضعهم.

يضم القسم 4-3 المزيد من المعلومات بشأن أصحاب الشأن.

1-3-3 علاقات السلطة بين الرجل والمرأة

تم توضيح آثار التمييز ضد النساء والفتيات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الباب الأول، القسم 2.4.4 . ويُظهر الشكل 2 علاقات السلطة المختلفة داخل المجتمع من منظور النوع الاجتماعي. إن هذه العوامل (وغيرها) يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لضمان ألا ينطوي المشروع على تمييز ضد النساء والفتيات.

الشكل 2: علاقات السلطة داخل المجتمع

2-3-3 الفئات الأخرى التي يتعرض للتهميش والإقصاء

يؤثر عدم المساواة في علاقات السلطة أيضاً على الفئات المهمشة والتي تعاني من الإقصاء، ومن بينها الأشخاص ذوو الإعاقات والشباب والمسنون والمصابون بأمراض معينة كفيروس نقص المناعة المكتسب. وثمة فئات أخرى تعاني من التهميش والإقصاء بسبب معتقداتها، كبعض المجتمعات المسلمة، أو أسلوب الحياة، كالفئات البدوية. وتتعرض هذه الفئات في بعض الأحيان لإهمال شديد لدرجة أنها تصبح غير مرئية. وقد شكّل ذلك ضعفاً رئيسياً في العديد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

3-3-3 الزعماء التقليديون

غالباً ما يتمسك الزعماء التقليديون بالمعاهدات والممارسات الثقافية بهدف ضمان مواقعهم في السلطة. وهذا ما يمنع النساء والشباب عادة من التمتع بحقوقهم الإنسانية. ومن ناحية أخرى، فإن الزعماء الذين يتقبلون مفهوم حقوق الإنسان قد يصبحون عوامل مهمة للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم. وبغض النظر عن مدى احترام الزعماء التقليديين لحقوق الإنسان أو عدم احترامهم لها، فإن من الأهمية بمكان طلب المشورة منهم والتعاون معهم عند العمل مع المجتمع.

4 وضع خطة عمل مع المجتمع المحلي

يتناول هذا القسم إشراك أفراد المجتمع في الخيار التمهيدي لمشروع ما، وتحليل قضايا حقوق الإنسان، وتحديد أصحاب الشأن الرئيسيين، ووضع هدف عام وغايات محددة للمشروع.

1-4 تعبئة المجتمع للعمل من أجل التغيير

التعبئة تعني بناء حركات للناس الذين يريدون التغيير. وعادة ما تتطور هذه الحركات من الشعور بالظلم أو الغضب تجاه الأنظمة التي تستغل الناس وتقمعهم. ويمكن أن تكون هذه الحركات محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية.

لإظهار أن التعبئة يمكن أن تنجح حقاً، ربما يكون من الأفضل البدء بمشكلة سهلة الحل.

إن ثمة مجتمعات تتقن تعبئة نفسها، في إنشاء بئر مثلاً، وينبغي الاعتراف بمهاراتها، بينما تحتاج مجتمعات أخرى إلى مساعدة.

وتبدأ تعبئة مجتمع ما «بمجموعة أساسية من المحفزين»، ثم تنتشر إلى آخرين في المجتمع، شأنها شأن الدوائر التي يسببها إلقاء حجر في الماء. وينبغي أن تتألف هذه المجموعة من أشخاص يتمتعون بالحرص وبفهم جيد للمشكلة.

وتساعد المجموعة الأساسية للمحفزين في خلق التغيير، وذلك عن طريق:

- ضمان أن يعرف أكبر عدد ممكن من الناس، وعلى أوسع نطاق ممكن في المجتمع، عن المشروع، وأن يكونوا مهتمين بالمشاركة فيه؛
- تشجيع الأفراد والمجموعات التي تتمتع بخبرات ومهارات محددة على المشاركة في المشروع. ويمكن أن يشارك هؤلاء الأفراد وهذه المجموعات في:
  - جلسات التوعية؛
  - المناقشات وعمليات صنع القرار؛
  - جمع المعلومات؛
  - تحفيز الآخرين.
- إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص وأكثرهم تنوعاً، من أجل إظهار قوة دعم المشروع. إن هذه «التعبئة الجماهيرية» تستغرق وقتاً طويلاً في العادة.

الإطار 5: خصائص المحفِّز الجيد

يتعين على المجموعة الأساسية من المحفزين الذين يشاركون في مشروع ما مع منظمتكم، أن يكون لديهم فهم أساسي لحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة سيتمكنون من نقل معارفهم إلى أعضاء آخرين في المجتمع والسلطات المسؤولة.

وينبغي أن يكون لدى هذه المجموعة معرفة بالمسائل التالية بشكل خاص:

- المساواة والكرامة لجميع الناس، وكيف تستند إليها جميع الحقوق الأخرى؛
- الترابط بين جميع حقوق الإنسان واعتماد بعضها على بعض؛
- عدم التمييز؛
- حقوق المرأة؛
- حق الأشخاص في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

كما ينبغي أن يكون لديها معرفة أساسية بالحقوق التالية:

- الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، والتي تشمل الضرب على أيدي الشرطة، والعنف الأسري؛
- حرية الرأي والتعبير والاجتماع والاشتراك في الجمعيات بحرية؛
- الحصول على مستوى معيشة كاف؛
- الرعاية الصحية؛
- التعليم؛
- العمل، وشروط العمل المرضية والأجر المتساوي للعمل المتساوي.

وبالإضافة إلى العمل مع أفراد المجتمع، فإنه يمكن أن يكون من المفيد العمل ضمن شراكة مع آخرين، مع البدء بمرحلة مبكرة في المشروع، وذلك من أجل ما يلي:

- تحديد منظمات المجتمع المدني والمهنيين وغيرهم ممن لديهم المعرفة والخبرة والتجربة والرغبة في تقديم المساعدة، وهو أمر مفيد للمشروع؛
- تبصيرهم بالمشروع ومناقشة كيفية المساهمة فيه.

2-4 تحليل المشكلات وتحديد الاستراتيجيات أو الحلول

ربما يكون الفقر هو المشكلة الرئيسية في المجتمع، ولكن لا يمكن التصدي لهذه المشكلة الضخمة إلا بالتدريج. إذ يمكن أن يركز المجتمع على جانب واحد من المشكلة، وذلك بحسب أوضاعه ومصالحه وموارده، وقدرتكم على مساعدته. ومن الأهمية بمكان أن تقولوا لأفراد المجتمع إنه يمكن أن تكون هناك نتيجتان جيدتان للعمل في المشروع: إحداهما النتيجة النهائية الناجحة في التصدي للمشكلة. أما النتيجة الثانية فهي تعزيز قدرة أفراد المجتمع على العمل معاً لتحسين مستوى حياتهم.

وتعتمد النتيجتان على التحليل المتبصر للمشكلة، وذلك من أجل:

- فهم الأسباب الجذرية للمشكلة؛
- دراسة مختلف جوانب المشكلة؛
- تحديد آثار المشكلة؛
- استغلال الموارد المتوفرة إلى أقصى حد ممكن لحل المشكلة؛
- تحديد حقوق الإنسان ذات الصلة؛
- تحديد الاستراتيجية أو الحل للتصدي للمشكلة.

وثمة عدد من الأدوات المختلفة لتحليل المشكلات وتحديد الاستراتيجيات أو الحلول. والأدوات المفيدة المذكورة أدناه هي شجرة المشكلة، وشجرة الاستراتيجية أو الحل، ورسم الخريطة.

1-2-4 شجرة المشكلة وشجرة الاستراتيجية أو الحل

شجرة المشكلة[1] هي أداة تُستخدم لتحديد أسباب المشكلة. ولخلق شجرة مشكلة، ينبغي تحديد جذع الشجرة على أنه يمثل المشكلة، وجذور الشجرة على أنها تمثل الأسباب؛ وأوراق على أنها تمثل النتائج.

خُذ على سبيل المثال مجتمعاً يعاني فيه الأطفال من سوء التغذية. ففي هذه الحالة، تكون المشكلة هي سوء التغذية. ويمكن أن يؤدي تحليل المشكلة إلى بيان الأسباب والنتائج التالية:

- المشكلة: الأطفال في هذا المجتمع يعانون من سوء التغذية؛
- سبب رئيسي: تدني خصوبة التربة؛
- سبب ثانوي (يسهم في السبب الرئيسي وفي المشكلة على السواء): أساليب الزراعة في المجتمع تسبب انجراف التربة. ولا يوجد موظفون زراعيون (وهم موظفون حكوميون محليون)، يقدمون المشورة بهذا الشأن؛
- نتيجة رئيسية: الأطفال غالباً ما يصابون بالمرض؛
- نتيجة فرعية: الأطفال غير مبرّزين في الدراسة.

ويظهر الشكل 3 كيف تبدو شجرة المشكلة في هذه الحالة.

الشكل 3: مثال على شجرة المشكلة

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن شجرة المشكلة بحد ذاتها قد لا تبين قضايا حقوق الإنسان والتزامات الحكومة تجاهها. أما السؤالان: «ما هي قضايا حقوق الإنسان؟»، و«ما هي التزامات الحكومة؟»، فيجب أن يُطرحا عند تحديد الأسباب والنتائج.

وثمة أداة أخرى مفيدة، وهي شجرة الاستراتيجية أو الحل (أُنظر الشكل 4). وتُستخدم هذه الأداة لتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالتغيير. وفي شجرة الاستراتيجية أو الحل، يكون جذع الشجرة هو الاستراتيجية أو الحل، الذي يتصدى للمشكلة على النحو الأفضل. وتُظهر الشجرة كيف تفضي الأهداف والأهداف الفرعية (الجذور) إلى الاستراتيجية أو الحل، التي تفضي بدورها إلى فوائد رئيسية أو فرعية (الأوراق).

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الاستراتيجية أو الحل لمشكلة ما يتمثل في تحسين صحة الأطفال في المجتمع، فإن الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية يمكن أن تكون:
هدف رئيسي: تحسين مستوى إنتاج المحاصيل؛
هدف فرعي: إدخال ممارسات زراعية أكثر فعالية؛
هدف فرعي: توفير التدريب على الأساليب الجديدة؛
هدف فرعي: التوعية بقضية التغذية.

ويظهر الشكل 4 كيف تبدو شجرة الاستراتيجية أو الحل في هذه الحالة.

الشكل 4: مثال على شجرة الاستراتيجية أو الحل

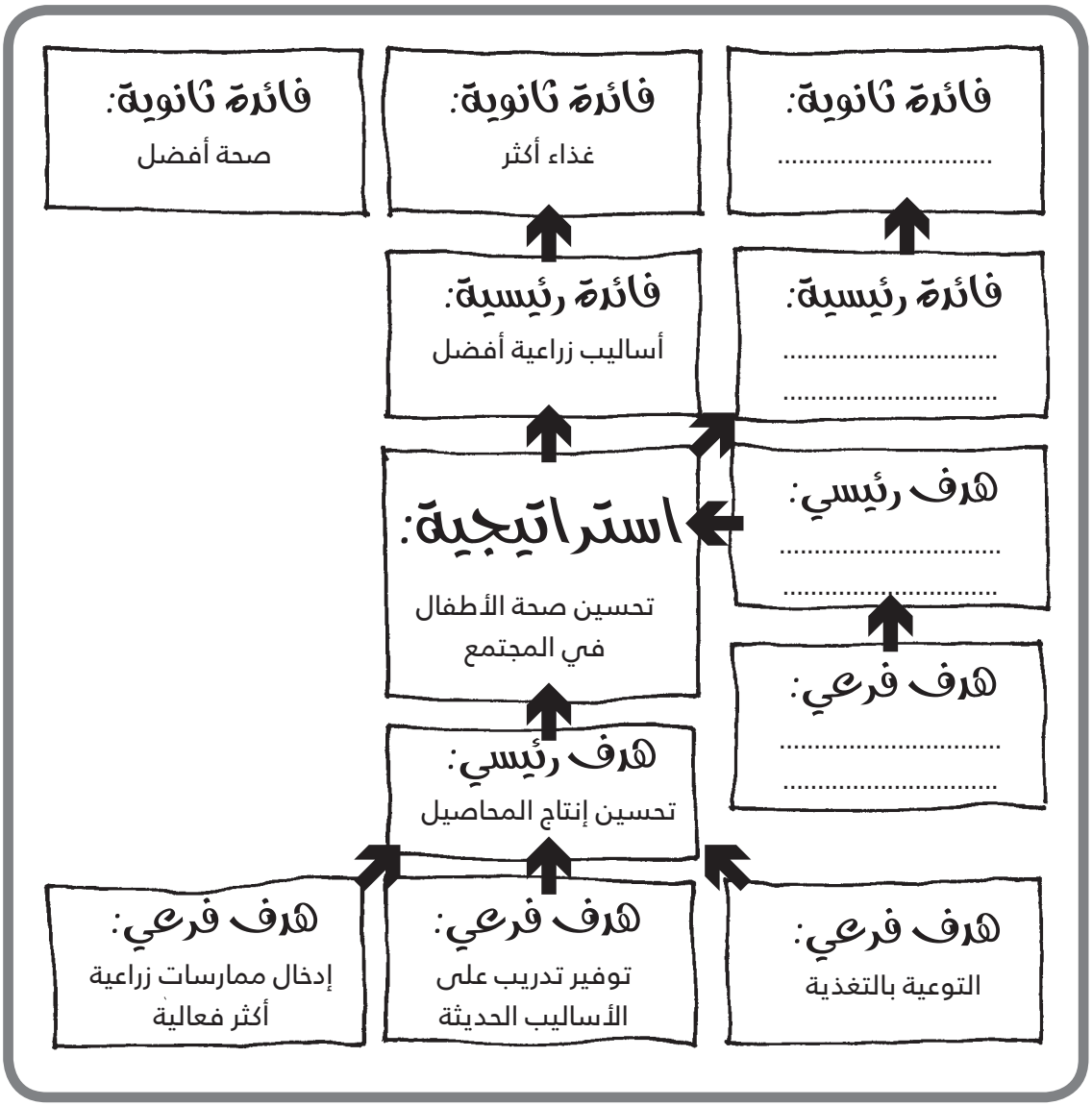

الإطار 6: «حل» أم «استراتيجية»؟

قد يكون الحل واضحاً بالنسبة لبعض المشكلات، من قبيل وقف الانتهاك. بيد أنه قد لا يكون هناك حل واضح في بعض الحالات. وفي هذه الحالة ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية. ويمكن أن تكون الاستراتيجية من جزئين: أ) تحسين الأوضاع بقدر الإمكان؛ و ب) تقصي الحلول الممكنة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المشكلة تتمثل في عدم توفر مياه الشرب الآمنة، فإن الجزء (ب) من الاستراتيجية قد يكون معرفة ما إذا كانت هناك مياه جوفية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الحل قد يكون في حفر بئر ارتوازي.

4-2-2 الترسيم

> الترسيم هو عملية رسم خرائط أو مخططات كطريقة للمساعدة على تحديد العناصر الرئيسية ذات الصلة في وضع ما أو مشكلة معينة، والارتباطات بين تلك العناصر.

وعندما يتعلق الأمر بالمجتمع، فإن رسم خريطة وضع أو مشكلة يعتبر أداة تشاركية توفر توضيحاً بصرياً للمساعدة في التحليل.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الترسيم، اُنظر: «رسم الخرائط من أجل حقوق الإنسان»، على الموقع: www.amnesty.nl/spa

الإطار 7: رسم خريطة الموارد

قام مجتمع «ياكو» في لايكيبيا بكينيا بمسح موارده بهدف معرفة كيفية مساعدة نفسه من خلال الإدارة الرشيدة لهذه الموارد. وقد شارك أفراد المجتمع في عملية المسح، وحددوا مواردهم المادية ووضعوها على خريطة، شملت القرى والحيوانات والمياه والنباتات. كما حددوا جوانب ذات صلة بتاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم. وقد أمدَّهم ذلك بالافتخار بأنفسهم كمجتمع، وزوَّدهم بالأفكار، من قبيل إقامة مخيم سياحي بيئي. ثم حددوا احتياجاتهم، ومنها المرافق التعليمية والصحية، وهم يعملون من أجل إحقاق هذه الحقوق.

4-3 تحديد أصحاب الشأن الرئيسيين وتحليل تأثيرهم

أصحاب الشأن أو «الفاعلون» هم الأشخاص الذين يملكون «حصة» أو مصلحة في مسألة معينة، أو يمكن أن يتأثروا من جراء النشاط أو المشروع المقترح. وهذا يشمل السلطات (بصفتها «ممن يقع على عاتقها واجب») أو فاعلين آخرين ممن يقع على عاتقهم واجب احترام الحقوق ذات الصلة وحمايتها والإيفاء بها.

إن إجراء تحليل لأصحاب الشأن سيساعد في تحديد الحلفاء الذين بوسعهم أن يساعدوا في المشروع، والمعارضين الذين قد يعارضونه.

الإطار 8: مَن هم أصحاب الشأن، وما هي واجباتهم أو التزاماتهم؟

تم إجلاء مجموعة من السكان الفقراء للغاية من مستوطنة غير رسمية ونُقلوا إلى أرض خالية قريبة. وقد طلب المزارع الذي كان يمتلك الأرض من سلطات البلدية إجلاءهم. ولكن السلطات رفضت ذلك، ولذا فقد استأجر المالك شركة أمنية خاصة لتنفيذ عملية الإجلاء. وخلال العملية اعتدت الشركة الأمنية على السكان وأصابت اثنين منهم بجروح خطيرة. وعرضت إحدى المنظمات غير الحكومية مساعدة المجتمع. فما هي «مصالح» كل من التالي ذكرهم؟:

الذين تم إجلاؤهم

المزارع

شركة الأمن

سلطات البلدية؛

المنظمة غير الحكومية؛

الشرطة.

المصدر: تستند هذه الحالة إلى عملية إجلاء «مودركليب» في جنوب أفريقيا في عام 2004. أُنظر: www.supremecourtofappeal.gov.za

1-3-4 أصحاب الشأن

تضمَّن القسم 2 مشورة حول تحديد أصحاب الشأن. ويغوص هذا القسم في تفاصيل أكثر، ويقدم أداة لتصنيف أصحاب الشأن بهدف تحديد مستويات نفوذهم وتأثيرهم.

إن عملية تحديد وتحليل أصحاب الشأن يجب أن تتم بشكل مشترك من قبل المنظمة ومجموعة المحفزين الرئيسية داخل المجتمع المحلي.

ويمكن تصنيف أصحاب الشأن تحت العناوين التالية:

- المجتمع المستهدف؛
- الفاعلون التابعون للدولة؛
- الفاعلون الخاصون
- الفاعلون الدوليون
- قادة الرأي
- منظمات المجتمع المدني
- الجمهور العام.

ويجري الآن فحص خصائص بعض أصحاب الشأن بتفاصيل أكبر.

أ) أصحاب الشأن في المجتمع

قد يشمل أصحاب الشأن في المجتمع:

- الزعماء التقليديين؛
- الزعماء الدينيين؛
- الأعضاء المتنفذين في المجموعات الفرعية؛
- النساء؛
- الشباب؛
- المسنين؛
- الأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرهم من الفئات المستضعفة.

الإطار 9: الاستماع إلى رأي كل شخص

من المرجح أن يكون معظم زعماء المجتمعات المحلية من الرجال. وينبغي بذل كل جهد ممكن للاستماع إلى آراء النساء. ولا يكفي أن تكون النساء حاضرات؛ فقد يشعرن بالترهيب ولا يجرؤن على الجهر بآرائهن. إن أنشطة من قبيل المناقشات ضمن مجموعات صغيرة، قد تسهّل على النساء وغيرهن من الفئات المهمشة التعبير عن آرائهن. وقد تمر أوقات يكون فيها فصل النساء عن الرجال خلال المناقشات التي تدور في المجتمع المحلي أمراً فعالاً.

في أي مجتمع يُرجَّح أن تسود علاقات سلطة تضع بعض الفئات أو الجماعات الفرعية في وضع مستضعف مقارنةً بالفئات الأخرى. ولا يوجد مجتمع خال من التوترات وتضارب المصالح، حتى بين أولئك الذين يبذلون قصارى جهدهم مخلصين من أجل تحسين مستوى حياة أفراد المجتمع.

الإطار 10: الصراعات على السلطة أو التوترات الأخرى

قد تكون الأوضاع معقدة في بعض الأحيان بسبب الاختلافات في الرأي أو الصراعات على السلطة داخل المجتمع. وإذا لم تنجح الوساطة أو محاولات حل النزاعات، فربما يكون من الأفضل تأجيل المشروع إلى حين حل التوترات أو اختيار مشروع مختلف.

ب) الفاعلون التابعون للدولة

قد يشمل الفاعلون التابعون للدولة:

- الموظفين الحكوميين المسؤولين عن:
  - القطاع ذي الصلة، من قبيل وزارة الصحة؛
  - التخطيط والموازنات (في وزارة المالية وفي الدوائر التابعة لها)؛
  - الخدمات الاجتماعية والفئات المستضعفة: ثمة دوائر معنية بالرفاه الاجتماعي للنساء والأطفال في بعض البلدان؛
  - الحصول على المعلومات (كالبيانات والإحصاءات والتقارير) في وزارة الإعلام ومكاتب الإعلام التابعة لها؛
  - السلطات التقليدية في بعض البلدان، حيث تكون صلاحيات السلطات التقليدية محددة بموجب الدستور أو القوانين؛
- المسؤولين المنتخَبين: أعضاء البرلمان، أو المجلس المحلي أو المجلس التشريعي واللجان ذات الصلة.

وقد يتمتع المسؤولون الحكوميون المحليون بدرجة معينة من السلطة لمساعدة المجتمع، ولكنهم قد لا يتلقون موارد كافية للاضطلاع بواجباتهم. وهذا يوضح عدم المساواة في علاقات السلطة داخل الحكومات. إن عدم التمتع بالسلطة والافتقار إلى الموارد يمكن أن يدفعا بالمسؤولين الحكوميين إلى التقاعس أو الإحباط أو حتى الفساد.

ومن ناحية أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن بعض المسؤولين الحكوميين المحليين يفهمون المشكلات المحلية تماماً. ويمكن أن يصبحوا حلفاء للمجتمع المحلي عن طريق ممارسة الضغط على الحكومة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فتحت بعض الوزارات والدوائر قنوات لمنظمات المجتمع المدني أو الأفراد للتحدث مع السلطات أو طلب المعلومات أو تقديم الطلبات أو الشكاوى.

الإطار 11: فهم علاقات السلطة في الحكومة

إن فهم سلطات المسؤولين الحكوميين وعلاقات السلطة بين المسؤولين الحكوميين أمر مهم للغاية من أجل:

- قراءة نصوص الدستور التي تتعال مع السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة القضائية؛
- الإشارة إلى أن المسؤولين المنتخبين يتمتعون بسلطة الإشراف على السلطة التنفيذية؛
- الاحتفاظ بقصاصات الصحف أو بملاحظات حول المقابلات الإذاعية ذات الصلة مع المسؤولين الحكوميين؛
- التشاور مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ذات الخبرة في التعامل مع الحكومات والمجالس المحلية؛ اُنظر تمرين «طيف الحلفاء» على الرابط:
  www.newtactics.org/en/ToolsforAction/TheNewTacticsWorkbook
- إدراك أن المساعد ربما يتمتع بسلطة أقوى من سلطة رئيس الدائرة في بعض الأحيان.

ج) الفاعلون غير التابعين للدولة (على المستويات المحلي والوطني والدولي)

قد يشمل الفاعلون غير التابعين للدولة:

- الشركات أو غيرها من المؤسسات، من قبيل المدرسة الخاصة مثلاً؛
- الزعماء التقليديين؛
- المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي؛
- الجهات المانحة للمساعدات بصورة ثنائية؛
- المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية
- المنظمات التي تقوم على أسس دينية؛
- المواطنين الأفراد.

الإطار 12: الحصول على المعلومات

عندما يكون فاعل غير تابع للدولة، كالشركة، جزءاً من المشكلة، فإنه يكون من الصعب الحصول على معلومات منه. وقد تكون مواقع الشركات أو المنظمات غير الحكومية المتخصصة على الشبكة العنكبوتية ذات فائدة في تقديم المساعدة في هذه الحالات. وينبغي كذلك:

- قراءة القوانين التي تنظم عمل الشركات؛
- معرفة أية سلطة حكومية مسؤولة عن مراقبة الشركات؛
- الحصول على نسخة من القوانين الأساسية للشركات.

كما ذكرنا في القسم 5 من الباب الأول، فإن الفاعلين غير التابعين للدولة لا ينتهكون حقوق الإنسان، ولكن يمكن مساءلتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان. فالحكومة في نهاية المطاف مسؤولة عن حماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة.

د) الحلفاء والمعارضون

يمكن اعتبار العديد من أصحاب الشأن المذكورين في الفصول السابقة حلفاء في تنفيذ مشروعكم في المجتمع بنجاح. ويستطيع الفاعلون المذكورون أدناه أن يساعدوا في تحقيق المشروع:

- أعضاء البرلمان، بمن فيهم أعضاء اللجان البرلمانية ذات الصلة؛
- اللجان الوطنية لحقوق الإنسان أو > مكاتب المظالم؛
- المنظمات المهنية المعنية: الأطباء والممرضون (الصحة)، المعلمون (التعليم)؛ المعماريون (السكن)؛ نقابات المحامين (الشؤون القانونية)؛ ونقابات العمال (العمل)؛
- المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية (الموضَّحة آنفاً)؛
- المنظمات الدينية؛
- منظمات المجتمع المدني.

إن بعض هذه الجماعات قد تكون من بين أصحاب الشأن في المشروع، وقد يكون بعضها من الحلفاء، بينما قد يكون بعضها الآخر بحاجة إلى تأكيد بأنكم لن تعيقوا عملها.

وقد تعارض جماعات أخرى المشروع، أو لا تعرب عن اهتمام يُذكر به. وقد يعارض بعض أصحاب الشأن المشروع لأنه يهدد مصالحهم. وكما كانت الحال بالنسبة لتحديد الحلفاء، فإن تحديد المعارضين أمر مهم للغاية لفهم مصالحهم وتقرير ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع استراتيجية لضمان قبولهم للمشروع.

2-3-4 أداة تحليل أصحاب الشأن

تساعد الأداة التالية في إشراك المجتمع في تحليل كيف يؤثر جميع أصحاب الشأن على حياته. كما أن هذه الأداة تحدد بشكل خاص الدور المحتمل ومستوى التأثير لكل واحد من أصحاب الشأن فيما يتعلق بالمشروع. وتزيد قدرة المجتمع على اتخاذ قرارات متبصرة (أي قرارات تُتخذ أساساً لفهم واضح للتداعيات) بشأن كيفية الدفاع عن حقوقهم.

الإطار 13: أداة تحليل أصحاب الشأن

كيفية الاستخدام:

1- أُرسم جدولاً (كما هو مبين في الصفحة التالية). فإذا كان عدد كبير من أفراد المجتمع مشاركين، فإنه يُفضل استخدام سبورة أو رسم جدول على الأرض؛
2- أُدخل جميع أصحاب الشأن الرئيسيين في الجدول، مع إضافة صفيْن «الاسم/الوظيفة» بحسب ما هو ملائم؛
3- بجانب الاسم والوظيفة (أو الوظيفة فقط إذا لم يكن الاسم معروفاً) بيِّن دورهم المحتمل في تحقيق المشروع (العمود الثاني)؛
4- في الأعمدة المتبقية، ضعْ فئة: مرتفع أو متوسط أو متدن، وذلك بحسب:
   - مدى نفوذهم (العمود الثالث)؛
   - إمكانية دعم المشروع (العمود الرابع)؛
   - درجة الاهتمام بالمشروع (العمود الخامس).

وستُظهر النتائج الوُجهة التي ينبغي أن يوجه المجتمع جهوده لها. واستناداً إلى هذا التحليل، ربما يكون من الأفضل العمل بشكل رئيسي مع الجماعات الأكثر تأثيراً والتي تتفق مع المشروع. وكبديل لذلك، ربما يكون من الأفضل التركيز على الجماعات الأقل تأثيراً التي لها مصالح كبرى في المشروع لأنها ستستفيد منه بشكل واضح.

ويمكن تغيير الجدول مع مرور الزمن. ولذا ينبغي مراجعته بانتظام وإجراء تغييرات عليه بحسب الضرورة.

وتقوم هذه الأداة على فكرة في رزمة «مراقبة سياسات الحكومة»، وهي رزمة للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا: كافود، كريستشين أيد، تروكير، بلا تاريخ). وتم تكييفها من غراهام غوردون، إجراءات عملية للعمل الدعوي، تيرمنذ: تيدنغتون (2002)، وفي: ليندا مايوكس، بين الاستبداد واليوتوبيا: تقييم تشاركي للتنمية المساندة للفقراء، مركز موارد تقييم الأداء (بيرمنغهام، 2005).

أداة تحليل أصحاب الشأن

أصحاب الشأن	الدور المحتمل	الاسم/الوظيفة	المصلحة في المشروع	مستوى التأثير	الاتفاق معنا
المجتمع المستهدف:			(مرتفع، متوسط، متدن)		
الأشخاص الذين سيستفيدون من المشروع	التمتع بسلطة تغيير حياتهم	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
الفاعلون التابعون للدولة:					
مثلاً، الوزير المعني في الحكومة، أو المسؤولون الحكوميون المحليون	التمتع بسلطة تغيير الأوضاع	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
قادة الرأي:					
مثلاً، الشخصيات السياسية أو الدينية أو غيرها من الشخصيات المحترمة	القدرة على التأثير في المجتمع	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
الفاعلون الدوليون:					
مثلاً، الجهات المانحة في إطار العلاقات الثنائية، المنظمات غير الحكومية الدولية	إمكانية دعم المشروع، وممارسة مزيد من الضغط على الأشخاص الذين يمسكون بزمام السلطة	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
الجماعات المهتمة بالمشروع:					
المهتمون بالمشروع	قد يدعمون المشروع أو يعارضونه	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
منظمات المجتمع المدني:					
المهتمون في حقوق الإنسان والتنمية	يمكن أن يكونوا حلفاء ويحشدون الدعم ويعملون بشأن بعض جوانب المشروع	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
جماعات محددة:					
بحسب نوع المشروع، الوالدون أو المرضى، إذا كان المشروع يتعلق بالتعليم أو الصحة مثلاً	فهمهم أو مواقفهم يمكن أن تساعد أو أن تشكل عقبة	.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
		.....	☐	☐	☐
أضف صفوفاً للجدول عند الضرورة	.....	.....	☐	☐	☐

الإطار 14: تحليل صاحب الشأن

إن صاحب الشأن الذي يتمتع بالسلطة الأكبر يمكن أن يكون الموظف الرسمي المحلي المسؤول عن > موازنة السكن. وقد يكون تصنيف تأثيره/تأثيرها «مرتفعاً». وقد يتفق مع أهدافكم إلى حد ما «متوسط»، ولكنه قد يفضل توجيه الأموال إلى مجتمع أشد حاجة، ولذا فإن مستوى الاهتمام سيكون «متدنياً».

إلى جانب الاهتمام بالمشروع أو التأثير فيه، فإن ثمة اعتبارات أخرى في تحليل صاحب الشأن:

- تنشأ الصراعات على السلطة، حيثما يكون هناك تضارب مصالح؛
- المنظمات التي تعمل مع المجتمعات المحلية تعتبر من أصحاب الشأن كذلك. فحالما توافق على العمل مع مجتمع ما، فإنه يقع على عاتقها واجب التصرف بشكل أخلاقي وبأقصى قدراتها. وينبغي أن تضع منظمات المجتمع المدني معاييرها الخاصة لضمان ما يلي:
  - أن يتّبع جميع الموظفين والمؤازرين مبادئ واضحة، من قبيل الشفافية وعدم التمييز؛
  - أن يكون هناك نظام مراقبة وتقييم لضمان احترام المبادئ.[2]

4-4 الهدف العام والغايات والإجراءات

تتمثل الخطوة التالية في بلورة هدف عام وغايات محددة وإجراءات للمشروع بالتشاور مع المجتمع.

- الهدف العام هو الهدف الشامل. ويمكن أن يكون الهدف العام:
  - ملموساً: من قبيل الحق في الحصول على مياه شرب آمنة في المجتمع؛
  - سيرورة: من قبيل التقدم نحو حق معين، من قبيل زيادة إمكانية الحصول على تعليم ابتدائي مجاني؛
- الغايات هي خطوات محددة وتدريجية باتجاه الهدف العام. ويجب أن تكون هذه الأهداف التفصيلية SMART، أي:
  - محددة؛
  - قابلة للقياس؛
  - قابلة للتحقيق؛
  - ذات صلة بالواقع؛
  - في توقيت محدد.

ولتحقيق الهدف العام، فإنه ينبغي تجديد الأهداف التفصيلية المحددة، من قبيل: التوعية بالأمراض التي تنتقل بواسطة الماء، أو تحديد أصحاب الشأن، أو إشراك السلطات الصحية باعتبارها من الحلفاء، أو معرفة ما تقوله السياسة الصحية للحكومة بشأن السيطرة على الأمراض التي تنتقل عن طريق الماء، أو تعبئة الحكومة المحلية من أجل حفر بئر ارتوازي.

5 جمع معلومات وثائقية

يتناول هذا القسم تحديد المعلومات الوثائقية ذات الصلة بمشروع معين وجمعها واستخدامها. وقد توجد هذه المعلومات في:

- وثائق > السياسات المحلية؛
- وثائق القوانين والسياسات الوطنية؛
- التقارير والدراسات التي تعدها المنظمات غير الحكومية الوطنية والأكاديميون؛
- التقارير والدراسات التي تعدها المنظمات الدولية؛
- المراسلون الصحفيون.

كما تُعرف المعلومات الوثائقية بأنها > معلومات ثانوية أو > بيانات ثانوية لأنه تم جمعها من قبل آخرين.

السياسات موجودة في الوثائق التي تبين الأهداف العامة والأهداف المحددة للحكومة فيما يتعلق بمختلف جوانب الحكم، من قبيل الأمن. وهي عادة ما تكون متوفرة في مكتب الوزارة المعنية أو على موقعها على الإنترنت.

ويقدم القسم 6 معلومات حول جمع معلومات مباشرة أو > أساسية تقوم بجمعها بنفسك عن طريق التحدث إلى عدد متنوع من أفراد المجتمع وغيرهم من المعنيين ومن خلال الملاحظة.

1-5 لماذا تعتبر المعلومات الوثائقية ضرورية؟

تعتبر المعلومات الوثائقية شكلاً ضرورياً من أشكال البحوث لأنها تشكل أساساً لما يلي:
فهم المشكلة فهماً تاماً؛

- تخطيط الأنشطة؛
- إقناع أفراد المجتمع بأن لهم حقوقاً وينبغي أن يعملوا على المطالبة بها؛
- تمكين أفراد المجتمع من اتخاذ قرارات متبصرة بشأن حقوقهم؛
- إظهار أنك على دراية جيدة بالأمور لجميع أصحاب الشأن؛
- إعداد المجتمع لجمع المعلومات في الميدان (أُنظر القسم 6)؛
- بلورة محاججات للمطالبة بالحقوق والدفاع عنها؛
- توثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكتابة التقارير بشأنها.

2-5 ما نوع المعلومات الضرورية؟

يُظهر الجدول 4 أنواعاً مختلفة من المعلومات، وأماكن توفرها. وتتضمن الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة إرشادات بشأن المعلومات المتعلقة بحقوق محددة.

الجدول 4: أنواع المعلومات المختلفة وأماكن توفرها

المستوى	نوع المعلومات	أماكن توفرها
المستوى المحلي	• الخطط والسياسات والموازنات والأنظمة الإدارية المحلية	• مكاتب الحكومة المحلية؛ • المنظمات غير الحكومية المحلية؛ • المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل على المستوى المحلي؛ • مراكز الموارد؛ • المجتمعات المحلية التي واجهت مشكلات مماثلة.
المستوى الوطني	• الدستور الوطني والقوانين الوطنية • السياسات الحكومية	• مكتب المعلومات الحكومي أو الموقع الإلكتروني لمكتب المعلومات • الوزارات المعنية
	• الأحكام الصادرة عن المحاكم؛ • تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو مكتب المظالم	• سجلات المحاكم؛ • نقابة المحامين؛ • اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو مكتب المظالم
	• البحوث الأكاديمية وغيرها من الدراسات	• الجامعات والأكاديميات؛ • النقابات المهنية (الأطباء، المحامون، المزارعون، التجار، المعلمون، نقابات العمال)
	• أوراق استراتيجية الحد من الفقر	• الموقع الإلكتروني للحكومة؛ • الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ • الموقع الإلكتروني للبنك الدولي
الوكالات الإقليمية (الأفريقية) لحقوق الإنسان والتنمية	• الميثاق الأفريقي وغيره من المعاهدات والمعايير الأفريقية؛ • تعليقات حول التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي؛ • التقارير المقدمة إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) وغيرها من وكالات التنمية (أُنظر القسم 10-2 والملحق 6 ب)	• الموقع الإلكتروني للجنة الأفريقية أو المنظمات شبه الإقليمية (أُنظر القسم 10-2)؛ • الموقع الإلكتروني لجامعة ميشيغان.

> يتبع

المستوى	نوع المعلومات	أماكن توفرها
الوكالات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتنمية	• مضمون الحقوق؛ • التعليقات؛ • التقارير القطرية لهيئات المعاهدات؛ • مشاريع التنمية؛ • أوراق استراتيجية الحد من الفقر	• المعاهدات الدولية (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)؛ • التعليقات العامة للأمم المتحدة؛ • الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة؛ • الموقع الإلكتروني للبنك الدولي؛ • الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي • الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة.
المنظمات الدولية	• تقارير المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	• المواقع الإلكترونية ذات الصلة؛ • الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة.
	• معلومات حول الشركات	• الموقع الالكتروني للشركات • منظمة الشفافية الدولية؛ • المنظمات غير الحكومية الدولية.
	• البحوث الأكاديمية وغيرها من الدراسات	• الجامعات والأكاديميات؛ • النقابات المهنية (الأطباء، المحامون، المزارعون، التجار، المعلمون، نقابات العمال)
	• السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	• صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (يونيفم) • التقارير القطرية المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (هيئة معاهدة سيداو). • المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الإطار 15: مجموعات الموازنة التطبيقية

تهدف هذه المجموعات إلى تقييم آثار الموازنات على السكان الأكثر فقراً وتهميشاً، والدعوة إلى إجراء تحسينات وتغييرات في السياسات باستخدام النتائج. ويتضمن العمل إجراء بحوث حول الموازنة وتحليلها، والتدريب، والعمل المدني والسياسات.

3-5 مضمون الحقوق بموجب القانون الوطني والقانون الدولي

سيدور أي مشروع حول حق رئيسي واحد وعدة حقوق أخرى مرتبطة به، سواء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال، قد تنطوي عمليات الإخلاء القسري على أفعال عنف أو عمليات اعتقال تعسفي (حقوق مدنية وسياسية)، وعلى فقدان الدراسة أو الوظائف (حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية). كما يمكن أن يكون التمييز ضد الفئات المستضعفة ضمن القضايا المطروحة.

ويعتبر جمع المعلومات الوثائقية بشأن مضمون الحقوق في القانون الوطني والاقليمي والدولي عنصراً أساسياً في فهم كيفية تعريف الحقوق وماهية التزامات الدولة فيما يتعلق بهذه الحقوق.

فعلى المستوى الوطني، يمكن أن تكون الدساتير والقوانين والسياسات من مصادر المعلومات المفيدة:

- قد ينص الدستور على ما إذا كانت المعاهدات الدولية التي أصبحت الدولة المعنية طرفاً فيها، تنطبق بشكل مباشر أم لا. وهذا يعني أن المحاكم يمكن أن تستخدمها وكأنها قوانين وطنية. وإذا لم تنطبق المعاهدات بشكل مباشر، فإن الحكومة يجب أن تسن قوانين جديدة أو تعدل القوانين القائمة، وذلك لإدماج أحكام المعاهدة في القانون الوطني؛
- يحتوي بعض الدساتير الجديدة، من قبيل دستور جنوب أفريقيا، على مواد حول عدة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية؛
- لا تغطي دساتير أخرى سوى عدد قليل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فعلى سبيل المثال، يحمي دستور السنغال الحق في عدم التعرض للإخلاء إلا وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة؛ والحق في التعليم – مع أنه ليس الحق في التعليم الأساسي المجاني؛ والحق في العمل (اُنظر أيضاً القسم 3-3 في الكتاب الأساسي، الباب الأول)؛
- تضع بعض الدساتير المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت فصل بعنوان «توجيهات بشأن سياسة الدولة». أو ما شابه. فالدستور المؤقت للسودان (2005)، مثلاً، يحتوي على فصل بعنوان: «مبادئ إرشادية وتوجيهات»، ينص على أن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية يجب أن تشمل: استئصال شأفة الفقر... وتحقيق مستوى معيشة لائق لجميع المواطنين». وهذا يعني أنه لا يُعترف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق يمكن المطالبة بها من خلال المحاكم؛
- بيد أنه يمكن للمحاكم أن تحمي حقاً ما من خلال قانون يتعلق بمسألة أخرى. على سبيل المثال، إذا لم يكن هناك حق دستوري في الحصول على الماء، فإن المحامي يستطيع أن يحاجج بالقول إن الأسرة يجب أن تحصل على الماء لحماية حقها في الرعاية الصحية؛
- إذا لم يكن هناك قانون يتعلق بحق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن وضع سياسة تتعلق بذلك الحق يمكن أن يُظهر أن الحكومة تعتزم الإيفاء بالتزاماتها. فقانون الإسكان قد لا يأتي على ذكر الحقوق، ولكن مقصده يمكن أن يتضمن توفير سكن منخفض التكاليف.

إذا كان لدى الحكومة التزام بموجب الدستور أو معاهدة دولية، ولكنها لم تدمجه في قوانينها الوطنية، يمكن التفكير بالانضمام إلى منظمات أخرى لكسب تأييد الحكومة، باستخدام أساليب مقترحة في القسم 10.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي:

- استخدام الميثاق الأفريقي[3] وغيره من المعاهدات لمعرفة المزيد من المعلومات حول مضمون الحقوق؛
- تتضمن التعليقات العامة للأمم المتحدة أو التوصيات العامة لهيئات المعاهدات فهماً معمقاً للحقوق؛

- تقدم الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات توصيات بشأن الإجراءات الحكومية المتعلقة بالحقوق.

وتحتوي الكتيبات المتعلقة بالحقوق الفردية مزيداً من المعلومات بهذا الشأن.

الإطار 16: استخدام المعاهدات

1- استخدم الرسم الوارد في الملحق 3، والذي يتضمن قائمة بالمعاهدات الرئيسية والمواد التي تنص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إختزْ المادة التي تلائم غرضك؛
2- استخدم البيانات الإضافية لهيئات المعاهدات التي تتضمن تعليقاتها العامة؛
3- ابحث عن المادة الأكثر ملاءمة دائماً. فعلى سبيل المثال، إذا كنت تعمل بشأن قضية الحصول على الغذاء، فربما يكون من الأفضل استخدام المادة 15 من بروتوكول المرأة الملحق بالميثاق الأفريقي. أما إذا كنت تدرس قضية إنتاج الغذاء، فإنه يمكنك استخدام المادة 2.11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
4- فكِّر في المنهج الأفضل، وخصوصاً إذا كنت تعمل مع المحامين، مثلاً:
   - استخدمْ الحق في عدم التعرض للتمييز، للمطالبة بحقوق أخرى من قبيل الحق في إقامة مزيد من المراكز الصحية في منطقة ريفية (الحصول على المرافق الصحية عادةً ما يكون أفضل لسكان المدن)؛
   - استخدم حقوق النساء والأطفال على أفضل وجه: فإذا احتُرمت هذه الحقوق، فإن المجتمع بأسره يحصل على الفائدة؛
   - استخدم حقاً ما لتعزيز التمتع بحق آخر: فقد استخدمت المحاكم الهندية الحق في الحياة لتعزيز حقوق أخرى، من قبيل الحق في المأوى والغذاء. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004، قالت لجنة مناهضة التعذيب إن طائفة «الروما» في اليونان تعرضت لإساءة المعاملة على أيدي موظفين عموميين في أوضاع الإخلاء القسري – فقد ساعد استخدام الحق في عدم التعرض للتعذيب أو إساءة المعاملة على تعزيز الحق في الضمان القانوني لشغل المسكن.

4-5 جمع المعلومات مع المجتمع المحلي: شكل من أشكال البحث القائم على المشاركة

إن جمع المعلومات ليس مهمة «لمرة واحدة فقط»، وإنما عملية تحدث خلال فترة المشروع برمتها. وقد تتوفر معلومات جديدة ذات صلة في كل مرحلة من مراحل المشروع؛ ونتيجةً لذلك، قد يتغير المشروع مع مرور الوقت.

ويجب أن يعرف أفراد المجتمع سبب جمع المعلومات الوثائقية وكيفية استخدامها. ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع يجب أن يشارك وأن يتم التشاور معه في كل مرحلة من مراحل العملية. وإذا لم يكن بمقدور المجتمع الحصول على المعلومات، فإن مسؤولية توفيرها واختيار ما تراه ملائماً منها تقع على عاتق المنظمة التي تتولى تنفيذ المشروع. بيد أن ذلك يحد من قدرة المجتمع

على الاختيار. وللمجتمع الحق في فهم هذا الأمر. ينبغي أن تقطع المنظمة وعداً بجمع المعلومات ذات الصلة بمصالح المجتمع ككل وجميع أفراد المجتمع بلا تمييز وفقاً لأهداف المشروع.

وإذا كانت الاتصالات جيدة، فإن أفراد المجتمع ربما يشعرون بحرية في قول ما يريدون إذا اعتقدوا أنهم لا يملكون المعلومات الصحيحة أو التفاصيل الكافية. كما ينبغي أن يشارك أفراد المجتمع، بمن فيهم المجموعة الأساسية للمحفِّزين العاملين مع المنظمة، في عملية جمع المعلومات حيثما أمكن ذلك. إن المجتمع الذي يشارك في عملية جمع المعلومات يُنظر إليه على أنه يساهم في > البحوث القائمة على المشاركة.

إن البحوث القائمة على المشاركة ليست مجرد أسلوب من أساليب البحث، بل هي أكثر من ذلك: إنها خطوة أساسية لإشراك المجتمع في تحليل مشكلاته وتحديد الاستراتيجيات وتصميم وتنفيذ الأنشطة أو المشاريع. ومع توفر فهم أعمق للمشكلات، يصبح أفراد المجتمع قادرين على تبصير أو تعليم أفراد المجتمع الآخرين بالمشكلات، واتخاذ قرارات متبصرة، وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وممارستها.

وتصبح منظمات المجتمع المدني بمثابة عوامل تغيير تمزج بين رؤيتها ومعارفها وبين المعارف والموارد المحلية للمجتمع.

وتمتد البحوث القائمة على المشاركة إلى ما هو أبعد من مجرد جمع المعلومات، لتشمل مراقبة قضايا حقوق الإنسان، وهو ما يتناوله القسم التالي.

6 المراقبة وتقصي الحقائق – جمع المعلومات مباشرةً وفي عين المكان

يتناول هذا القسم جمع المعلومات المباشرة من خلال المراقبة وتقصي الحقائق. ويُعتبر هذان النشاطان، إلى جانب «تسجيل الملاحظات والتوثيق» من الأنشطة المميزة، ولكنها عادة ما تحدث في وقت واحد. كما يُظهر هذا القسم كيفية تحليل المعلومات التي يتم جمعها.

الإطار 17: المراقبة وتقصي الحقائق والتوثيق

المراقبة: هي ملاحظة طويلة الأجل وتحليل لأوضاع حقوق الإنسان تهدف إلى:

- مراقبة التطورات أو التغيرات في أوضاع حقوق الإنسان مع مرور الوقت، لمعرفة ما إذا كانت الحكومة تعمل على إحقاق حق ما بصورة تدريجية أم لا مثلاً.

تقصي الحقائق (ويشار إليه أيضاً بأنه إجراء بحوث أو تحقيقات): وهو جمع بعض الحقائق. ويمكن أن تكون هذه المعلومات:

- كمية، من قبيل نسبة الفتيات اللاتي يكملن مرحلة الدراسة الأساسية؛ أو
- نوعية، أو ما يسمى بالمعلومات الوصفية، من قبيل الوقوف على أسباب تسرب الفتيات من المدارس.

التوثيق: هو تسجيل المعلومات من أجل فهم سياق مشكلة ما وأسبابها ونتائجها، وذلك من خلال:

- تدوين ملاحظات من المقابلات والملاحظات (اُنظر القسم 6-8)؛
- جمع > بيانات مجزأة (اُنظر الإطار 25)؛
- تسجيل ملاحظات حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومات أو الأشخاص للتصدي للمشكلة؛
- معرفة ما إذا كانت الحادثة جزءاً من نمط عام؛
- تحديد انتهاكات القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

اُنظر أيضاً: يوكويلي: مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا، كتيب.

1-6 لماذا نراقب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

تتمثل أهداف مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقصي الحقائق المتعلقة بها في:

- تحديد وفهم المشكلات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتوعية بها؛
- تحديد انتهاكات حقوق الإنسان؛
- تقييم كيفية تنفيذ السلطات لالتزاماتها؛
- تحديد طرق إقناع السلطات بوقت الانتهاكات و > إصلاح أوضاع المتأثرين بها.

الإطار 18: فحص الحقائق

تتم عملية تقصي الحقائق عن طريق مقابلة الأشخاص وملاحظة الأوضاع. وهي لا تعني البحث عن الحقائق فحسب، وإنما التحقق من دقة تلك الحقائق. فالأشخاص الذين تُجرى معهم مقابلات يمكن أن يرتكبوا أخطاء أو قد يخشون قوى الحقيقة أو يحاولون تضليل الشخصي الذي يُجري المقابلة. كما أن المراقبين يمكن أن يسيئوا فهم ما يرونه أو يسيئون تفسيره.

ومن الضروري التدقيق في المعلومات عن طريق:

- إجراء مقابلات مع أشخاص مختلفين، ويفضل أن يكونوا من الأشخاص الذين يملكون معلومات مباشرة، أي أولئك الذين مروا بالحدث أو الحالة أو شهدوه؛
- التأكد من أن الأشخاص المختلفين لم يسمعوا القصة من المصدر الأصلي نفسه؛
- مقارنة النتائج؛
- استخدام الأسلوب «الثلاثي»: أي عدم الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات، وإنما التحقق منها من مصدرين مستقلين آخرين على الأقل؛

للاطلاع على مزيد من المعلومات، أُنظر القسم 6-3.

2-6 مناهج المراقبة وتقصي الحقائق

مزيد من المعلومات بشأن المؤشرات في القسم 3.7 ، الإطار 30.

ثمة مناهج عديدة مختلفة للمراقبة وتقصي الحقائق، وذلك بحسب الهدف العام للمشروع وغاياته. ويركز كل منهج في الجدول على التزام معين من التزامات الدولة، ولكن المشروع غالباً ما يكون مزيجاً من منهجين أو أكثر. وفي كل منهج، تتضمن المراقبة الفعالة تحديد ما سيبين النجاح (المؤشرات)، وما ينبغي تحقيقه في مراحل معينة (المقاييس).

الجدول 5: إطار للمراقبة وتقصي الحقائق

ما الذي ينبغي مراقبته	لماذا	كيف (تقصي الحقائق)
الأوضاع التي تشهد **انتهاكات واضحة**. مثال: عمليات الإخلاء القسري الجماعي.	• لوقف الانتهاك؛ • لضمان تقديم الجناة إلى العدالة؛ • لطلب الإنصاف أو التعويض.	• بالحصول على أدلة وثائقية؛ • بإجراء مقابلات مع المعنيين، بمن فيهم المسؤولون والضحايا والشهود.
تنفيذ سياسة ما. مثال: الإيفاء بالتزام أساسي بالحق في الرعاية الصحية (الوقاية من الأمراض) عن طريق توفير «ناموسيات» لمن لا يستطيعون شراءها.	• لمعرفة ما إذا كان يتم تنفيذ السياسة وفقاً للخطة؛ • لمعرفة ما إذا كانت السياسة تفي بأهدافها (بتقليص حالات الإصابة بالملاريا مثلاً).	• بمعرفة تفاصيل السياسة؛ • بالتدقيق في المؤشرات والمقاييس؛ • بإجراء مقابلات مع المستفيدين من السياسة (مقابلة الذين تسلموا الناموسيات لمعرفة كيفية استخدامهم لها).
مراقبة **إحقاق الحقوق بشكل تدريجي** مثال: توفير التعليم الأساسي المجاني.	• لضمان أن تكون المشاريع ملموسة (واضحة وحسنة التصميم وأن تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً؛ • لضمان أن تكون المشاريع جزءاً من خطة تدريجية.	• بالحصول على معلومات حول الخطة والأهداف والمؤشرات والمقاييس والتوقيت والموازنة؛ • بملاحظات مباشرة من عين المكان؛ • بإجراء مقابلات مع المعنيين.
مراقبة **استخدام الموارد المتوفرة إلى الحد الأقصى** في تنفيذ المشروع. مثال: بناء مدرسة.	• للتأكد من أن الأموال لا تُهدر أو تُنفق بشكل خاطئ.	• بمعرفة تفاصيل الخطة؛ • بإجراء مقابلات مع المعنيين؛ • بمراقبة الطريقة التي يتم بها اختيار المزودين ودفع أجور العمال؛ • بالقيام بزيارات منتظمة إلى الموقع؛ • بالتقاط صور؛ • بالاحتفاظ بمفكرة.
مراقبة **تقديم الخدمات ونوعيتها**. مثال: الخدمات الصحية.	• لضمان أن تكون الخدمات: • متوفرة ويسيرة المنال ويمكن دفع تكاليفها بالنسبة لأولئك الذين تستهدفهم تلك الخدمات؛ • ذات نوعية جيدة.	• بالحصول على معلومات حول الخطط، بما فيها المؤشرات والمقاييس؛ • بإجراء مقابلات مع الذين ينفذون الخطة والذين يستفيدون منها.

> يتبع

ما الذي ينبغي مراقبته	لماذا	كيف (تقصي الحقائق)
مراقبة **الالتزامات الأساسية الدنيا** للدولة. مثال: الحق في الحصول على غذاء كافٍ.	• لضمان إيفاء الدولة بالتزامها بكفالة عدم تعرض الفئات المستضعفة والمعوزة للجوع عندما تكون مواسم الحصاد رديئة.	• بالتحقق من أن الالتزام الأساسي جزء من السياسة الغذائية والزراعية؛ • بمعرفة كيف يتم تنفيذ السياسة؛ • بالتأكد مما إذا كانت قد وصلت إلى الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً.

الإطار 19: التعامل مع المسؤولين الصعبي المراس

- يمكن أن يرفض المسؤولون أحياناً حق دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مراقبة الحقوق. ورداً على ذلك، يمكن أن يذكّر الدعاة أولئك المسؤولين بأن الحق في المشاركة يشمل الحق في المراقبة؛
- ينبغي أن تتجنب منظمات المجتمع المدني بقدر الإمكان تصنيفها على أنها «مناهضة للحكومة» أو مرتبطة بحزب سياسي؛
- لقد طوَّر العديد من المسؤولين ممن «يقع على عاتقهم واجب»، بمن فيهم مسؤولو الشركات، أساليب لرفض الإجابة عن الأسئلة. كما طوَّر العاملون في مجال الحقوق أساليب مضادة، منها نشر الرفض أو الاستعانة بالخبراء للطعن في ما يفعله «مَن يقع على عاتقهم واجب».

3-6 مبادئ المراقبة

لقد نوقشت مبادئ المراقبة بصورة أكثر تفصيلاً في الوثيقة المعنونة بـ: أوكويلي، مراقبة وتوثيق حقوق الإنسان في أفريقيا، كتيب.

وتشمل المراقبة عدداً من المبادئ التي ينبغي احترامها عند العمل في الميدان:

- الاحترام التام للأشخاص الذين تقوم بمراقبة أوضاعهم؛
- اتخاذ موقف محايد أو غير منحاز؛
- المراقبة الحقيقية والدقيقة؛
- ضمان عدم إهمال حقوق المرأة وأثر السياسات عليها.

أُنظر الإطار 20 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الإطار 20: إرشادات عملية حول التقيد بمبادئ المراقبة وتقصي الحقائق

احترام المجتمع:
إن المراقبة وتقصي الحقائق يشكلان نوعاً من انتهاك خصوصية الناس، وقد يثيران الشبهات لدى الآخرين. ومن بين طرق بناء الثقة العمل مع زعماء المجتمع المحترمين لضمان تفهمهم للمشروع والأساليب.

ومن الأهمية بمكان إجراء المقابلات **بصورة حساسة ومهنية**:

- احترام أعراف الناس وحساسياتهم؛
- الحذر بشأن زيارة الأشخاص في منازلهم: فعلى سبيل المثال، قد لا يكون من المناسب أن يقوم رجل بزيارة امرأة؛
- أخذ موقف الشخص الذي تُجرى معه المقابلة بعين الاعتبار: فقد لا يرغب في الإجابة عن الأسئلة الحساسة إذا كان المراقب جاراً له؛
- ضمان أن يحظى المترجمون الفوريون، في حالة الاستعانة بهم، بثقة المجتمع؛
- ضمان تفهم الشخص الذي تُجرى معه المقابلة للغرض من تلك المقابلة وكيفية استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها؛
- عدم الضغط على الأشخاص من أجل مقابلتهم إذا كانوا مترددين في ذلك.

الحيدة: هي المعاملة المتساوية للأشخاص بغض النظر عن اختلاف العرق أو الدين أو العمر أو الجنس أو أي وضع آخر. وهي أيضاً العمل باسم منظمة لا تنحاز إلى أي طرف من أطراف الخلاف السياسي أو الديني.

وفيما يلي طرق ضمان الحيدة:

- الوعي بأن العمل في مجال حقوق الإنسان يعني أحياناً رفض إجراءات الحكومة، وقد ترى السلطات في هذا العمل معارضة ذات دوافع سياسية؛
- ضمان تسجيل آراء وأوضاع الفئات المستضعفة أو التي تتعرض للتمييز ضدها في المجتمع؛
- ضمان تمثيل النساء والرجال على قدم المساواة.
- وعادة ما يكون الناس أكثر استعداداً للثقة في المنظمة المحايدة واحترام ما تقوله.

دقة المعلومات: يمكن ضمان المعلومات الدقيقة (الحقيقية وغير المتحيزة والمنسقة) عن طريق ما يلي:

- العمل ضمن أزواج: يمكن أن يتبادل شخصان الأدوار في طرح الأسئلة؛
- معرفة الفروق بين الحقائق والمزاعم والمسموعات والشائعات.
  ومن الأمثلة على ذلك:
  - حقيقة: يقع المصنع في مدينة x؛
  - زعم: «تعرض زميلي للضرب على يدي رئيسه»؛
  - المسموعة: «قال لي أحدهم إن المصنع سيُغلق»؛
  - الشائعة: «يقول العديد من الأشخاص إن المالك غادر البلاد».

> يتبع

السرية (المحافظة على سرية التفاصيل الحساسة)، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:
- التأكيد للشهود بأن أسماءهم ستظل سرية، وأن معلوماتهم لن تستخدم بطريقة من شأنها أن تكشف عن هويتهم؛
- الاحتفاظ بالملاحظات التي تُسجل أثناء المقبلات في مكان آمن، وعدم السماح لأي شخص من غير العاملين في القضية بالوصول إليها.

4-6 تحديد وتسجيل الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لقد تم توضيح انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الباب الأول، القسم 4-6. ويقدم هذا القسم إرشادات أكثر عملية بشأن تحديد وتسجيل وتحليل هذه الحقوق.

فإذا لم تفِ الدولة بشكل متعمد بالتزامها باحترام حق ما وحمايته والإيفاء به في القانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني، فإنها تكون قد انتهكت حقوق الإنسان. والانتهاكات هي نتيجة للتمييز أو عدم الاستعداد أو الإهمال أو عدم الكفاءة أو الجهل بالالتزامات (غالباً ما يصبُّ العنصران الأخيران في حالة السلطات المحلية).

عند تحديد الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الضروري تحديد ما إذا كانت الدولة تتخذ خطوات لإحقاق الحقوق، ومراقبة كيفية إحقاق هذه الحقوق (أو عدم إحقاقها). ولتحديد ما إذا كانت دولة ما تتخذ خطوات بهذا الاتجاه، ينبغي فحص ما إذا كانت هذه الدولة تقوم بما يلي:

الباب الأول، القسم 2.4 المتعلق بكيفية تحليل الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- منع الانتهاكات وتحقيق الإنصاف الفعال؛
- استخدام الحد الأقصى من الموارد المتوفرة؛
- العمل بشكل تدريجي باتجاه الإحقاق التام للحقوق؛
- استخدام جميع الوسائل المتاحة؛
- التأكد من عدم وجود تمييز؛
- توفير أساليب للاستماع للشكاوى والتعامل معها.

ولتحديد ما إذا كانت الدولة تتقيد بالتزاماتها باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والإيفاء بها، ينبغي فحص ما إذا كانت تقوم بما يلي:
- إحقاق التزاماتها بالاحترام والحماية والإيفاء من خلال:
  - الامتناع عن المسّ بحقوق الناس (الاحترام)؛
  - ضمان عدم قيام الفاعلين غير التابعين للدولة بالمس بحقوق الناس (الحماية)؛
  - تسهيل حصول الناس على حقوقهم (الإيفاء)؛
  - توفير الموارد لغير القادرين على مساعدة أنفسهم (الإيفاء – التوفير)؛
- تقديم الخدمات المتوفرة واليسيرة المنال والمقبولة وذات النوعية الملائمة؛
- الإيفاء بالتزاماتها الأساسية الدنيا؛
- إحقاق الحقوق المدنية والسياسية.

ولتحديد ما إذا كان قد وقع انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم لا، فإن الأسئلة التالية ستكون مفيدة لهذا الغرض:

- هل الانتهاك المزعوم انتهاك حقيقي؟ عرِّف الانتهاك (أو الانتهاكات) وحدد المعاهدة الدولية أو المادة التي ينتهكها؛
- هل تنتهك الدولة حقاً دستورياً؟ ينبغي فحص الحق الوارد في الدستور بالقياس إلى الحق في الميثاق الأفريقي وغيره من معاهدات حقوق الإنسان؛ وقد تكون صيغة الحق الواردة في الدستور أقوى أو أضعف من الصيغة الواردة في المعاهدات التي صادقت عليها الدولة. وينبغي أن يستخدم دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصيغة الأقوى؛
- هل ثمة أدلة كافية تُظهر أن ذلك يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان؟
- هل الحقائق صحيحة؟ ينبغي التدقيق في الحقائق التي تم جمعها من مصادر مختلفة، وفحص مدى صحة الوثائق؛
- هل هناك نمط أو منحى (زيادة/نقصان) للانتهاك المزعوم؟

وتشمل الأنماط ما يلي:

- تكرر الانتهاك؛
- السياقات أو أنواع الأوضاع التي تقع فيها الانتهاكات (خلال الانتخابات مثلاً)؛
- تحديد فئة الضحايا (من قبيل النساء وسكان العشوائيات والنازحين والمعارضين السياسيين)؛
- الموقع (من قبيل المنطقة الجغرافية، المستوطنات غير الرسمية، مخيمات النازحين داخلياً)؛
- الجناة (أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات)؛
- ظروف الانتهاكات (قد تتزامن مع الأحداث العامة المهمة)؛
- نوع الرد الرسمي (من قبيل الإجراء التصحيحي العاجل، أو التغاضي عن الانتهاك).

للاطلاع على مزيد من المعلومات، اُنظر: أوكويلي: مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا، كتيب.

يقدم الإطار 21 مثالاً على المراقبة وتقصي الحقائق في مجتمع ما لتحديد الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإطار 21: تحديد الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مثال

المشكلة: أنباء عن سوء التغذية في إقليم شهد مصادمات عنيفة بين رعاة الماشية والمزارعين.
المهمة: التحقيق في الانتهاكات المزعومة للحق في الحصول على الغذاء.
السياق: تشير الأدلة الواردة من التقارير الصحفية وشهود العيان إلى ما يلي:

- في العام الماضي، جاءت شركة دولية لزراعة الخضار بهدف التصدير واستهلكت كميات ضخمة من مياه النهر؛
- تَقاتل رعاة المواشي مع المزارعين على قضية الحصول على الماء؛

> يتبع

- صدرت أوامر للشرطة بمنع رعاة الماشية من عبور النهر. وأدى ذلك إلى منع الأمهات من نقل أطفالهن المرضى إلى المستشفى، مما أسفر عن وفاة بعضهم.

رد الحكومة:

دفعت الحكومة المركزية أموالاً لحفر الآبار الارتوازية وجمع مياه الأمطار. وتشير الأدلة المستمدة من موازنة الحكومة المحلية وإفادات الشهود إلى أن الحكومة المحلية:

- قامت بحفر آبار ارتوازية للمزارعين، ولكنها لم تفعل شيئاً لرعاة المواشي. وكان معظم المسؤولين الحكوميين المحليين أنفسهم مزارعين؛
- لم تضع أية خطة بهذا الشأن، ولم تناقش المسألة مع المتأثرين، ولم تنفق سوى نصف المبلغ المخصص.

الانتهاكات بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- عدم اتخاذ خطوات (المادة 1.2): لم تضع السلطات المحلية خطة لإنفاق الأموال التي تلقتها؛
- عدم استخدام الحد الأقصى من الموارد المتوفرة (المادة 1.2). فقد أُنفق نصف المبلغ على شراء سيارات فخمة للمسؤولين؛
- عدم احترام الحق في حرية التنقل (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، والحق في الرعاية الصحية (المادة 12): فقد منع الجنود الأمهات من نقل أطفالهن إلى المستشفى؛
- عدم حماية الحق في الحصول على الماء (المادة 11): وذلك بالسماح للشركة الدولية باستهلاك كميات ضخمة من مياه النهر؛
- التمييز (المادة 2.2): حماية المجتمع الزراعي وإهمال مجتمع رعاة المواشي؛
- عدم المراقبة (التعليقان العامان 1، 3 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية): لم تقم الحكومة الإقليمية بمراقبة الحكومة المحلية.

الإجراءات التي ينبغي اتخاذها:

أظهرت مراجعة البحوث أن ما بدا انتهاكاً للحق في الحصول على الغذاء في البداية لم يكن في الحقيقة سوى انتهاك للحق في الحصول على الماء. وتشمل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها:

- إجراء مقابلات مع أفراد المجتمعيْن لتلقي اقتراحات بشأن المصالحة والتقاسم العادل للماء؛
- العمل مع الحكومة المحلية للحد من حصة الشركة الدولية من الماء؛
- إقناع الحكومة المركزية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، بوضع أنظمة ونشر الاتفاقيات مع الشركات الدولية فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية.

5-6 الدراسات المسحية للمجتمعات، ومجموعات التركيز

تُعتبر الدراسات المسحية ومجموعات التركيز طريقتين فعالتين لإجراء البحوث. وإن القيام بها بشكل جيد يتطلب تخطيطاً جيداً وممارسة جيدة.

والدراسة المسحية هي أداة تُستخدم للحصول على معلومات تفصيلية بشأن قضية محددة من أفراد المجتمع. ويمكن أن تكون الدراسة المسحية على شكل استبيان كتابي، أو مقابلة مع أشخاص مختلفين في المجتمع. ويبين الإطار 22 مثالاً على الدراسة المسحية.

الإطار 22: دراسة مسحية للحصول على معلومات حول قضايا الصحة والسلامة

المشكلة:
يعاني العاملون في تجارة الزهور، رجالاً ونساءً، من تردي الحالة الصحية وظروف السلامة. فهم يتعاملون مع المواد الكيميائية المميتة، وقد يُفصلون من العمل عندما يصابون بالمرض.

الهدف:
الحصول على معلومات حول ظروف عملهم، بهدف النضال من أجل حماية صحته وسلامتهم.

الإجراء:
إعداد مجموعة من الأسئلة وطرحها على المجتمع (الأفراد العاملون في تجارة الزهور)
ويمكن أن تغطي الأسئلة المواضيع التالية:

- وظيفة الشخص الذي أُجريت معه المقابلة، ومنذ متى يعمل مع الشركة؛
- إجراءات الصحة والسلامة الحالية؛
- مشكلات الصحة والسلامة التي مرَّ بها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والتي يمكن أن تكون ناجمة عن ظروف عملهم؛
- ماهية الإجراءات التي اتخذها كبار موظفي المصنع في حالات وقوع أخطار أو حوادث تتعلق بالصحة والسلامة.

ويمكن الحصول على معلومات إضافية من موظفي محلات نقابات العمال، ومن سجلات الصحة والسلامة ومن المقابلات مع كبار المسؤولين في الشركة.

ومن ناحية أخرى، فإن مجموعة التركيز هي مجموعة مناقشة لموضوع مختار بهدف الوصول إلى فهم مشترك لمشكلة معينة وتحديد الاستراتيجيات. ويتضمن الإطار 23 مثالاً على مناقشات مجموعة التركيز.

الإطار 23: مجموعة تركيز لمناقشة المواقف التي تنطوي على تمييز ضد المرأة

المشكلة:
حقوق المرأة في حيازة واستخدام ووراثة الممتلكات مقيَّدة بالقوانين التقليدية أو الأعراف فيما يتعلق بالطلاق أو الانفصال أو الميراث.

الهدف:
جمع معلومات حول المشكلة وحول مواقف الأشخاص.

إجراء مناقشات مجموعة التركيز:
معرفة نوع المجموعات التي ستكون مقبولة ثقافياً (المختلطة أم المكونة من جنس واحد). ومن بين الطرق الشائعة أن يتم إنشاء مجموعتين منفصلتين من ناحية الجنس، وتضم كل منهما فئات عمرية مختلفة.

تقوم كل مجموعة بمناقشة الأعراف والأسباب التي تكمن وراءها؛ وما إذا كانت قد تغيرت مع مرور الزمن؛ والآثار المختلفة التي تحدثها على الفئات المختلفة – الرجال، النساء، الأولاد، البنات، المسنون – وما ينبغي القيام به. ويمكن طرح السؤال المتعلق بالجانب التمييزي من الأعراف في نهاية المناقشة.

بعد ذلك، تلتقي المجموعتان أو ممثلو كل مجموعة، لمناقشة الآراء المختلفة ومقترحات العمل معاً.

6-6 مقابلات معمَّقة

توفر المقابلات المعمقة فهماً وافياً لتجربة الشخص. كم أن عقد مقارنة بين نتائج المقابلات المختلفة حول الموضوع نفسه يمكن أن يُظهر أنماطاً لانتهاكات حقوق الإنسان، وكيف تؤثر المشكلة على فئات مختلفة من الناس.

القسم 4.6 يناقش الأنماط كذلك.

ثمة خصائص معينة لإجراء المقابلة الجيدة، وهي:

- أن يعطي الشخص الذي تُجرى معه المقابلة موافقة مسبقة وحرة ومتبصرة على إجرائها؛
- أن تكون الأسئلة معدَّة بشكل جيد وواضحة ومفتوحة النهايات؛
- أن تُجرى المقابلة بشكل سلس، وأن يتم فحص البيانات لتوخي الدقة؛
- أن تكون ملاحظات مُجري المقابلة دقيقة وواضحة.

إن الموافقة الحرة والمسبقة والمتبصرة شرط من الضروري توفره قبل إجراء المقابلة المعمقة. وفيما يلي توضيح لكل عنصر من عناصر هذا الشرط:

- حرة: ألا يتعرض الشخص لأية ضغوط لحمله على إجراء المقابلة معه؛
- مسبقة: ينبغي الحصول على موافقة الشخص الذي ستتم مقابلته قبل بدء المقابلة؛
- متبصرة: أن يتم تزويد الشخص بمعلومات كاملة لتمكينه من اتخاذ قرار بشأن الموافقة على إجراء المقابلة أو عدمها، وتشمل تلك المعلومات:
  - لماذا هناك حاجة إلى المعلومات؛
  - كيف ستُستخدم تلك المعلومات؛
  - ما إذا كان يمكن الإفصاح عن هوية الشخص الذي ستتم مقابلته أم لا؛
  - ما هي المخاطر المحتملة؛ ففي بعض الحالات يتعرض الأشخاص الذين تُجرى معهم مقابلات لأعمال انتقامية، إما لأن المعلومات حساسة، كما في حالات العنف الأسري مثلاً، أو لأن السلطات قمعية ويخاف الناس من مقابلة الغرباء.

الإطار 24: كيف تُجري مقابلة جيدة

- قم بإجراء أكبر قدر ممكن من البحوث: احصل على البحوث من الوثائق وغيرها من المصادر، واستخدمها كأساس للأسئلة؛
- بعد تخطيط الأسئلة، اختبرها عن طريق مقابلة زميل أو صديق. ثم ناقش مدى دقتها وكيف ينبغي أن تُصاغ؛
- اِطرح أسئلة واضحة وقصيرة بالترتيب نفسه في كل مقابلة؛
- اِطرح أسئلة مفتوحة. لا تطرح أسئلة موحية تشجع المستجيب على إعطاء رد معين. وتجنبْ الأسئلة المغلقة، التي تتطلب عادة أجوبة بنعم أو لا (إلا إذا كان الجواب بنعم أو لا مطلوباً، من قبيل: «هل شاهدت ذلك الحدث؟»؛
- إن طرح الأسئلة والاستماع إلى الأجوبة وتدوين الملاحظات ليس بالأمر السهل. حدد طول المقابلة، كي يكون بإمكانك القيام بالمهمات الثلاث جميعاً بشكل كاف، أو الاستعانة بشخص آخر يشاطرك المهمة؛
- قد يتكلم الأشخاص الذين تقابلهم بنبرة سريعة، ويغفلون تفاصيل ويُدلون بإفادات متناقضة. اِطرح أسئلة تكميلية للحصول على التفاصيل المفقودة، أو اِطرح السؤال الأصلي بطريقة مختلفة؛
- أطلب توضيحاً إذا قدم الشخص الذي تجري معه المقابلة معلومات غامضة؛
- للحصول على مزيد من التفاصيل، حافظ على طرح أسئلة: «مَن، ماذا، أين، متى، كيف ولماذا»؛
- كثيراً ما يعطي الأشخاص تقديرات، من قبيل: «لم يتلق حوالي 50 عاملاً أجورهم». اِسألهمْ عن كيفية التوصل إلى ذلك التقدير؛
- قم بجمع بيانات مجزأة إذا كنت تطلب معلومات كمية. على سبيل المثال، إذا كنت تريد أن تعرف عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة، اِسأل عن عدد الأولاد وعدد البنات؛
- ميِّز بين المعلومات المباشرة والمعلومات غير المباشرة. فالمعلومات المباشرة هي تلك التي شهدها أو مرَّ بها الشخص الذي تجري معه المقابلة، أما المعلومات غير المباشرة فهي تلك التي قيلت له من قبل آخرين؛
- إن احترام الشخص الذي تجري معه المقابلة يشمل اختيار المكان والزمان الملائمين له؛
- يفضل إجراء مقابلة منفصلة مع كل شخص على حدة؛
- في نهاية المقابلة إطرح السؤال التالي دائماً: «هل ثمة شيء آخر تعتقد أنني ينبغي أن أعرفه منك؟»
- دقِّق في الحقائق بسؤال أشخاص آخرين عن الوضع، ويُفضل أن يكونوا من المصادر المباشرة. وتأكد من أن الشخص الذي تجري معه المقابلة لا يكرر معلومات منقولة عن مصادر غير مباشرة.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن إجراء المقابلات، اُنظر: أوكويلي، مراقبة وتوثيق حقوق الإنسان في أفريقيا، كتيب.

الإطار 25: البيانات المجزأة

البيانات المجمَّعة هي كافة البيانات التي تُجمع معاً بدون التمييز بينها. فعلى سبيل المثال نقول إن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء في مجتمع ما يبلغ 6,000 شخص.

أما البيانات المجزأة فهي البيانات التي يتم تقسيمها وفقاً لمعايير محددة، من قبيل الجنس (رجال/نساء، أولاد/بنات)، والعمر (دون سن الثامنة عشرة، أو المسنون)، أو المنطقة التي يعيش فيها السكان (الريف/المدن).

ويمكن للبيانات المجزأة أن تُظهر أين تكمن الاحتياجات الأكبر. فعلى سبيل المثال، ربما يشير البحث في مجتمع ما إلى أن نصف عدد الأطفال لا يلتحقون بالمدارس، ولكن عندما تصبح البيانات مجزأة بحسب الجنس، قد نجد أن 70% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم من البنات. وهذا ينبغي أن يقود إلى مزيد من الأسئلة، منها: ما هي أسباب كون عدد البنات غير الملتحقات بالمدارس أكبر من عدد الأولاد؟ إن إجراء المزيد من البحوث في الأسباب من شأنه أن يساعد على خلق استراتيجيات فعالة.

7-6 الملاحظة المباشرة وفي عين المكان

إن كل فرصة في الميدان تمثل فرصة للملاحظة المباشرة. ويشمل هذا النوع من الملاحظة زيارة الأماكن أو حضور الاجتماعات أو الفعاليات لملاحظة ما يحدث. فعلى سبيل المثال، عند مراقبة عمليات الإخلاء القسري المحتملة، فإن الملاحظة المباشرة في عين المكان يمكن أن تعني حضور اجتماعات تشاورية، والتواجد أثناء تنفيذ عمليات الإخلاء، أو زيارة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم في أوضاعهم الجديدة. وهذا يتيح فرصاً لالتقاط الصور الفوتوغرافية ومقابلة مختلف المعنيين في مسرح الحدث، من قبيل المسؤولين وأفراد المجتمع المحلي.

8-6 تدوين الملاحظات

لقد قدمت الأقسام السابقة أدوات لجمع المعلومات من مصادر مباشرة في المجتمع، ومنها الدراسات المسحية ومجموعات التركيز والمقابلات والملاحظة المباشرة. وتتعزز جميع هذه الأدوات بقدرتك على تسجيل ما حدث بشكل مكتوب.

إن تدوين الملاحظات يشكل جزءاً أساسياً من كل أداة من أدوات البحث هذه. وفيما يلي بعض المبادئ التوجيهية لتدوين الملاحظات للمقابلة (أو مجموعة التركيز):

- قبل المقابلة/مجموعة التركيز: أكتب تاريخ إجراء المقابلة، واسم الشخص الذي ستقابله وأي أشخاص آخرين من الحاضرين، ومكان إجراء المقابلة؛
- فكّر ملياً في نوع الأسئلة التي ستطرحها والطريقة الفضلى لطرحها؛
- أثناء المقابلة:
  - إطرح الأسئلة باختصار لإفساح المجال لكتابة الملاحظات؛

- تجنَّبْ الخربشة؛
- أُكتب جملاً كاملة، وليس كلمات غير مترابطة؛

- في نهاية المقابلة:
  - إلقِ نظرة سريعة على ملاحظاتك، وتأكد مما إذا كنت قد قمت بتغطية كافية لجميع النقاط المهمة؛
  - أتحْ للشخص الذين تقابله فرصة طرح أسئلة أو توضيح أي أمر يمكن أن يؤرقه؛
  - إقرأ ملاحظاتك في أقرب وقت ممكن بعد إجراء المقابلة، مادمت تتذكرها جيداً؛ إذ ربما تحتاج إلى إجراء تصحيحات أو تسجيل إضافات.

عندما تسجل ملاحظات للمراقبة المباشرة، تأكد من أن أفراد المجتمع على علم بأنك تسجل ملاحظات وبأسباب تسجيل تلك الملاحظات. وكما هي الحال بالنسبة للمقابلات، إقضِ بعض الوقت بعد المراقبة لمراجعة ملاحظاتك كي تتأكد من أنك دوَّنتَ جميع الحقائق المهمة.

الإطار 26: يجوز للمحكمة طلب الاطلاع على الملاحظات المتعلقة بالمقابلات

إن أخذ الشهادات أو الإفادات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يعتبر جزءاً أساسياً من العمل في مجال حقوق الإنسان. وفي حالة رفع القضية إلى المحكمة، فإن بوسع المحكمة أن تأمر بالحصول أو الاستيلاء على ملاحظات أية مقابلة واستدعاء الشخص الذي أجراها كشاهد، وهو الذي يستطيع أن يؤكد أن ملاحظاته كاملة ودقيقة وواضحة.

9-6 دمج وتحليل المعلومات

بعد جمع كافة المعلومات، يحين وقت دمجها وتحليلها.

إن دمج المعلومات يعني أن تقوم في نهاية كل مهمة بما يلي:
- التأكد من أن ملاحظات المقابلة مكتوبة بشكل واضح؛
- إعداد ملخص يغطي جميع النقاط الرئيسية (وهذا يجعل من تبادل المعلومات مع الآخرين أكثر سهولة)؛
- الاحتفاظ بالملاحظات في ملف لتسهيل العودة إليها في المستقبل.

ويتم تحليل المعلومات عندما تُقدم الملخصات الموحدة إلى اجتماع يضم جميع الذين شاركوا في جمع المعلومات. ولتحليل المعلومات، يجب أن تسأل نفسك عمَّ تقوله لك هذه المعلومات بشأن ما يلي:
- طبيعة الأوضاع وأسبابها؛
- عدد الأشخاص المتأثرين؛
- مدى حرمان هؤلاء (كأصحاب حقوق) من حقوقهم؛
- ما تقوم به السلطات (التي يقع على عاتقها واجب) بشأن الأوضاع؛

- مدى عجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها بموجب القانون الوطني والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت دولة طرفاً فيها؛
- ما ينبغي القيام به لإحقاق الحقوق ذات الصلة.

وإذا وُجدت ثغرات في المعلومات أو كان بعضها غير واضح، ينبغي أن تقوم بمزيد من تقصي الحقائق وتكرار عملية التحليل.

10-6 التشاور مع المجتمع

ينبغي تقديم المعلومات التي تم جمعها، مع نتائج التحليل، إلى المجتمع الأوسع لمناقشتها. بيد أن المعلومات التي جُمعت بموجب شرط السرية يجب أن تبقى كذلك، ولذا فإن أسماء أشخاص معينين ممن جرت مقابلتهم يمكن أن يتم حذفها أو تغييرها.

وفيما يلي بعض الأسئلة التي تُطرح عند تقديم النتائج إلى المجتمع:

- هل تعكس المعلومات المقدمة الأوضاع بشكل دقيق؟
- هل يحدد التحليل بشكل صحيح ماهية الحقوق التي لم يتم إحقاقها، ومَن هم المتأثرون وما الذي تفعله السلطات، ومن هم أصحاب الشأن، وما الذي ينبغي القيام به من أجل تحسين الأوضاع؟ إذا كان الجواب بالنفي، من الذي ينبغي توضيحه على نحو أوضح؟
- هل هناك تعليقات أو توصيات أخرى؟

وتتمثل الخطوة التالية في كتابة المعلومات في تقرير أو في سجل آخر. ويتضمن القسم 8 طرقاً متنوعة لتقديم المعلومات.

7 مراقبة سياسات الحكومة وموازناتها

أوضح الباب الأول من هذا الكتاب أنه لإحقاق حقوق الناس، لا بد من إدماج معاهدات ومعايير حقوق الإنسان في قوانين الحكومة وسياساتها، وينبغي تخصيص موارد كافية لتنفيذ ذلك.

ويمكن أن تشكل مراقبة سياسات الحكومة وموازناتها طريقة قوية لتحسين إمكانية حصول الناس على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا نشاط غالباً ما تضطلع به المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني، لأنها تستطيع الوصول إلى الموقع الإلكتروني للحكومة أو مكتب المعلومات التابع لها بسهولة أكثر. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، فإن المهمة ستكون مختلفة، وذلك بحسب واجبات وسلطات الحكومة المحلية.

ويركز هذا القسم على الأنشطة التي يمكن أن تُنفذ على المستوى المحلي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية أن تستفيد من العمل مع منظمات المجتمع المدني التي تقوم بمراقبة السياسات والموازنات على المستوى الوطني.

الإطار 27: السياسات والموازنات

قد تكون السياسة قانوناً أو وثيقة أخرى تبين ما تعتزم الحكومة أن تفعله بشأن جانب من جوانب عملها. وتحدد كيفية تنفيذه ومراقبته، كما تضع أهدافاً وغايات محددة. ويُطلب من الحكومات تقييم طرق تنفيذ السياسات. ولذا فإن السياسات يجب أن تتضمن مؤشرات ومقاييس (أُنظر الإطار 30).

وتحدد الموازنة الأموال التي تتوقع الحكومة أن تجنيها من الضرائب أو غيرها من أنواع الدخل، وكيف ستُنفق لتنفيذ السياسات. كما تُظهر حجم الأموال التي ستنفقها كل وزارة أو دائرة، والتي ستُعطى إلى السلطات المحلية. ويتعين على الحكومات مراقبة الموازنات للتأكد من إنفاقها بشكل سليم وليس إهدارها.

7-1 لماذا ينبغي مراقبة السياسات والموازنات؟

إن مراقبة السياسات والموازنات تمكّن المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني من إظهار نجاح الحكومة أو فشلها في إحقاق حقوق الإنسان. وإن للناس الحق في المشاركة في وضع السياسات والموازنات ومراقبتها.

ومن خلال مراقبة السياسات والموازنات، يمكن:

- ممارسة الحق في المشاركة في مراقبة السياسات والموازنات؛

- التأثير على خيار السياسات وكيفية تنفيذها؛
- تعزيز > أولويات مساعدة الفقراء والمهمشين؛
- تحديد المجالات التي تكتنفها مشاكل (ومنها انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة)؛
- تبيين أولويات الموارد الخاطئة أو إساءة استخدامها؛
- توفير البدائل أو اقتراح الحلول (إذا كان ذلك ملائماً)؛
- فضح الوعود الجوفاء التي تُقطع خلال الحملات الانتخابية؛
- تشجيع الشفافية في عمل الحكومة؛
- تثبيط الفساد.

2-7 الحكومة اللامركزية

لقد تم التشجيع على اللامركزية (منح صلاحيات للحكومات المحلية)، من قبل منظمة حكومية محلية أفريقية تدعى «المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا»، ومنظمات غير حكومية ومانحين دوليين.

الإطار 28: اللامركزية

منذ التسعينيات من القرن المنصرم، تم تحوُّل العديد من الحكومات إلى اللامركزية. وهذا من شأنه، نظرياً، أن:

- يسمح للسكان المحليين بالمشاركة في القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات العامة؛
- يشجع الحكومات المحلية على استخدام سلطاتها لاتخاذ القرارات ومراقبة موازناتها بروح المسؤولية؛
- يجعل الحكومات أكثر خضوعاً للمساءلة من قبل السكان المحليين.

بيد أن العوامل التالي يمكن أن تحد من سلطات الحكومات اللامركزية ومن إخضاعها للمساءلة:

- الحكومات المحلية غير المنتخبة وإنما المعيَّنة من قبل الحكومة المركزية؛
- عدم كفاية التمويل أو تأخر تسليم الأموال من جانب الحكومة المركزية؛
- الافتقار إلى الموظفين المهرة؛
- سيطرة النخبة المحلية أو الفساد.

3-7 مراقبة السياسات والموازنات: عملية من ثلاث خطوات

مراقبة سياسات الحكومة وموازناتها هي عملية مكونة من ثلاث خطوات موضَّحة في الشكل 5.

الشكل 5: عملية من ثلاث خطوات لمراقبة السياسات والموازنات

الخطوة الأولى:
دراسة مضمون السياسات الراهنة وأثرها. إلى أي مدى يتمتع أفراد المجتمع فعلياً بحق معين، من قبيل حق الأمهات في الرعاية الصحية مثلاً؟

الخطوة الثانية:
التعرُّف على مدى المشكلات وأسبابها. ما هو معدل وفيات الأمهات؟ هل تتوفر أرقام تُظهر المعدلات في المدن والمناطق الريفية. وماذا يقول أفراد المجتمع بشأن هذه المشكلات؟ على سبيل المثال، يمكنك إجراء مقابلات ودراسات مسحية لتحديد العوامل التي تؤدي إلى وفيات الأمهات. هل الرعاية الصحية للأمومة متوفرة ومقبولة وذات نوعية جيدة (مثلما يقتضي التعليق العام رقم 12)؟

الخطوة الثالثة:
النظر في كيفية تصدي السياسات والموازنات للقضايا.
ماذا تقول السياسات ذات الصلة؟ هل هي ملائمة؟ ما هي أهداف السياسة ومؤشراتها ومقاييسها؟ إلى أي مدى نُفذت السياسات؟ هل أظهرت السلطات أنها على دراية بالمشكلات؟ هل يتم إنفاق الأموال بشكل جيد أم هل يتم إهدارها؟

مصادر المعلومات

- اِقرأ الباب ذي الصلة من السياسة الوطنية إذا كان ذلك ممكناً. ولابد أن تكون هذه السياسة منشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة. وقد تحتاج إلى طلب مساعدة جهات أخرى، من بينها منظمات غير حكومية مقرها في العاصمة أو منظمات غير حكومية دولية تعمل في منطقتك. وانظر أيضاً في استراتيجيات الحد من الفقر؛
- حاولْ الحصول من السلطات الحكومية المحلية على معلومات بشأن كيف تعتزم تنفيذ السياسة الوطنية؛
- أُطلب من السلطات المحلية معلومات حول الموازنة المخصصة لمشاريع محددة، من قبيل توفير الرعاية الطبية الطارئة في حالات الولادة (لمساعدة الأمهات على الإنجاب بصورة آمنة)؛
- اِتصلْ > «بمجموعات الموازنة التطبيقية» العاملة في البلد أو في بلدان أخرى.

الإطار 29: ربط الساسات والموازنات بالحقوق

1- مراقبة مبنى مدرسة: ويمكن أن يشمل ذلك فحص ما يلي:

- ما إذا كان قد تم التشاور مع الأهالي والمعلمين والطلبة (الحق في المشاركة)؛
- ما إذا كانت الموارد المستخدمة (الأموال، المواد، قوة العمل، والوقت) كافية ومستخدمة بشكل سليم (أقصى قدر ممكن من الموارد المتوفرة)؛
- إلى أي مدى أسهم المشروع في الإحقاق التدريجي للحق في التعليم.

2- مراقبة موازنة سلطة محلية لمعرفة كيف استفادت منها الفئات الأكثر تهميشاً:

- قد يشمل ذلك اختيار أحد مجالات التمييز، كالنوع الاجتماعي أو الإعاقة:
- مراقبة الموازنات المخصصة للحقوق المختلفة ومقاييسها ومؤشراتها على مدى عدة سنوات؛
- معرفة كيفية تأطير السياسات والموازنات بحيث تلبي احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً؛
- مراقبة العمليات التشاركية لمعرفة ما إذا كانت آراء المهمشين تؤخذ على محمل الجد أم لا.

3- مراقبة حق محدد، من قبيل الحق في الحصول على مياه شرب آمنة:

وقد يشمل ذلك:

- جمع أدلة على تردي الحالة الصحية نتيجة لمياه الشرب غير الآمنة؛
- النظر في السياسات المتعلقة بالصحة والمياه والأشغال العامة (الإنشاءات)، وربطها بالشروط الواردة في التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- النظر في الميزانية المخصصة لتحسين إمدادات المياه والتحقيق في كيفية تطبيقها في مجال معين؛
- تحديد مجال في الموازنة، يبدو أنه يقوض الحقوق (من قبيل إنفاق جزء كبير من الموازنة على الجوانب الإدارية، وجزء قليل على الخدمات نفسها).

الإطار 30: استخدام مؤشرات حقوق الإنسان

يجب أن تتضمن السياسات مؤشرات ومقاييس لتتبُّع مسار التقدم باتجاه تحقيق أهداف السياسة. ونادراً ما تستند المؤشرات الحكومية إلى مؤشرات حقوق الإنسان. بيد أن المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية تستطيع استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لمراقبة إحقاق الحكومة التدريجي لالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان. وتجد في الكتيبات ذات الصلة في هذه السلسلة مؤشرات حقوق الإنسان الخاصة بحقوق معينة وإرشادات لاستخدامها.

وتستند مؤشرات حقوق الإنسان إلى عناصر حقوق الإنسان. ويمكن استخدامها لمعرفة ما إذا كانت الخدمات:

- متوفرة – هل توفر الحكومة الهياكل الضرورية كالمستشفيات والمدارس؟
- يسيرة المنال – هل يسهل الوصول إلى الخدمات مادياً؟ وهل يمكن دفع تكاليفها اقتصادياً؟
- لا تنطوي على تمييز – هل هي متاحة للجميع بلا تمييز؟ هل تعطي الحكومة الأولوية للفئات المهمشة؟
- هل هي ذات نوعية ملائمة؟ هل يستخدمها الناس فعلاً، وإذا كان الجواب بالنفي، فلماذا؟

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية أن تستخدم مؤشرات حقوق الإنسان من أجل:

- تشجيع السلطات على استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لوضع سياساتها وتنفيذها؛
- إجراء دراساتها المسحية الخاصة على أساس واحد أو أكثر من المؤشرات؛
- جمع إحصاءات بشأن المؤشر نفسه كل ستة أشهر أو سنة لقياس الإحقاق التدريجي للحقوق.
- يمكن إرسال المعلومات التي يتم جمعها إلى:
- السلطات المحلية أو الوطنية؛
- المنظمات غير الحكومية الوطنية التي يمكنها تضمين تفاصيل محلية في تقاريرها الخاصة بها؛
- المفوضية الأفريقية؛
- المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالموضوع.

النقاط الرئيسية:

- بعض الإحصاءات بحاجة إلى بيانات كمية (عددية). ويمكن توفر هذه البيانات لدى السلطات المحلية. وكبديل عن ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بجمع بياناتها الخاصة في منطقة محلية؛
- عند استخدام بيانات كمية، من المهم تحديد النسبة المئوية للأشخاص المتأثرين (عدد الأشخاص المتأثرين أو الأسر المتأثرة، مقسمة على عدد الأشخاص أو الأسر في المنطقة التي تجري مراقبتها، ثم مضروبة بـ 100)؛
- من المهم للغاية أحياناً طلب المشورة من خبراء بشأن كيفية استخدام مؤشر ما؛
- ومن المهم أيضاً استخدام تعريفات واضحة وقابلة للقياس للعنصر المزمع مراقبته؛
- عند استخدام البيانات، وضِّح المعايير والمنهجية المستخدمة دائماً.

4-7 المشاركة في وضع السياسات والموازنات المحلية

كي تشارك المنظمات والمجتمعات المحلية في وضع سياسات وموازنات محلية، ينبغي استخدام مناهج مختلفة بحسب استعداد السلطات المحلية.

ربما تكون المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني قد قامت بتحليل السياسات والموازنات، وإذا كان الأمر كذلك، فقد يكون لديها مواد مفيدة أو إرشادات لمنظمات المجتمع المدني المحلية.

إذا **كانت السلطات المحلية مستعدة** لتبني منهج تشاركي، فإن ثمة أساليب شائعة لذلك:

- تُعقد الاجتماعات على مستوى المجتمع لوضع قائمة «رغبوية» باقتراحات لإحقاق الحقوق؛
- يحدد المجتمع والسلطات الأولويات بشكل مشترك؛
- يحدد أفراد المجتمع ما بوسعهم القيام به لأنفسهم؛
- تقوم السلطات «بتقدير تكاليف» الأولويات «الرغبوية»، وتبلغ المجتمع بما هو ممكن، وذلك بحسب الموازنة؛
- عندما تُتخذ القرارات، فإن الأولويات القصوى عادة ما تستحوذ على معظم الموازنة، بينما يمكن إسقاط الأولويات الدنيا.

يتعين على المجتمعات والمنظمات تهيئة نفسها للمشاركة عن طريق:

- إبلاغ جميع أفراد المجتمع بالعملية؛
- تشجيعهم على مناقشة أفكارهم وأولوياتهم؛
- تحديد ما يستطيع أفراد المجتمع أن يُسهموا به، من قبيل حفر خنادق لنظام صرف صحي جديد؛
- وضع استراتيجية للعمل مع السلطات لمناقشة طرق بديلة لإنفاق الأموال أو لكسب التأييد لأولوية معينة؛
- استخدام مبادئ ومؤشرات حقوق الإنسان لدعم المحاججات.

يمكن أن تساعد المنظمة في إجراء بعض البحوث، من خلال دراسة الموازنات السابقة وتحليلها لاستخلاص العبر مثلاً. ومن بين الأسئلة الإرشادية التي تُطرح:

- هل تعطي السياسات أولوية للإجراءات المتعلقة بالفئات المهمشة؟
- هل كانت الموازنة واقعية أم مفرطة في الطموح؟
- هل أُنفقت الأموال على نحو جيد أم أُهدرت، أم لم تُنفق كلياً؟

أما إذا **كانت السلطات المحلية غير مستعدة** لتبني منهج تشاركي، فإن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تنظر في ما يلي:

- تشجيع المجتمع المحلي على وضع «قائمته الرغبوية» الخاصة به وتحديد أولوياته؛
- مناقشة الموازنة السابقة مع المجتمع وتحديد الجوانب الجيدة أو السيئة، التي يمكن الاحتفاظ بها أو تغييرها في الموازنة التالية؛
- تبادل «القائمة الرغبوية ذات الأولوية مع المنظمات الأخرى لطلب التعليقات والاقتراحات؛
- تقديم «القائمة الرغبوية» إلى السلطات المحلية وكسب تأييد المعنيين لدعمها؛
- التحدث إلى السلطات المحلية ومحاولة إقناعها باستخدام منهج أكثر تشاركية؛
- بعد قيام السلطات بنشر خططها، ينبغي عقد مزيد من المناقشات مع المجتمع واتخاذ إجراءات على مستوى أعلى إذا لزم الأمر.

الإطار 31: يتضمن الدستور الأوغندي الحق في المشاركة في وضع السياسات

ينص الدستور الأوغندي (لعام 1995)، في المادة × من الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، على أن: «تتخذ الحكومة الخطوات الضرورية لإشراك الناس في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية التي تؤثر عليهم».

وفي أوغندا تتمتع السلطات المحلية المنتخبة بصلاحيات وضع السياسات. ويجري التشاور مع الناس على جميع المستويات ودعوتهم إلى تسمية أولوياتهم. ثم تنعكس تلك الأولويات في السياسات المحلية، بالقدر الذي تسمح به الأموال المتوفرة.

8 حفظ السجلات وإدارة المعلومات

إن تسجيل نتائج المراقبة وتقصي الحقائق خطوة تأتي بين المراقبة والعمل. ويدور هذا القسم حول ضمان تسجيل المعلومات بشكل سليم ووضعها في ملفات بشكل منطقي وحفظها إلى حد كبير بطريقة آمنة.

وتقوم هذه المهمة على «العمل المكتبي» إلى حد كبير، ولكن من المهم التشاور مع المجتمع وتزويده بالمعلومات وإشراكه بقدر الإمكان. ولدى بعض منظمات المجتمع المدني مراكز لموارد حقوق الإنسان، حيث يستطيع أفراد المجتمع أن يشاركوا بشكل نشط. وتحتوي هذه المراكز على سجلات المنظمة والوثائق الوطنية والدولية ذات الصلة. وبالطبع ينبغي المحافظة على سرية معلومات المنظمة المتعلقة بالأفراد.

8-1 ما نوع المعلومات التي ينبغي حفظها، ولماذا؟

إن نوع المعلومات التي ينبغي الاحتفاظ بها يعتمد على ماهية الغرض الذي تخدمه المعلومات. ويتضمن الجدول 6 تصنيفاً مفيداً لأنواع مختلفة من المعلومات.

الجدول 6: أنواع المعلوما

نوع المعلومات	أمثلة	الأغراض
المعلومات المتوفرة بشكل علني	• المعلومات الرسمية: القوانين، وثائق السياسات، والخرائط؛ • معلومات حول الحقوق: القانون الدولي لحقوق الإنسان والتعليقات العامة؛ • المقالات الصحفية ذات الصلة؛ • التقارير المنشورة من قبل منظمات المجتمع المدني الأخرى.	• يقوم العمل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حد كبير على هذه الوثائق؛ • المصادر تقدم معلومات حول كيفية إحقاق هذه الحقوق.

نوع المعلومات	أمثلة	الأغراض
معلومات سرية، أُنظر القسم 8-2-1	• أسماء الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، والملاحظات المتعلقة بالمقابلات؛ • قوائم بالأشخاص الذين تتصل بهم المنظمة وتفاصيل الاتصال بهم؛ • المراسلات (ماعدا الرسائل العامة)؛ • الصور الفوتوغرافية للأشخاص.	• تشكل هذه المعلومات أساساً لتحديد الاستراتيجيات والتحركات (تحذير! أُنظر الإطار 26 في القسم 6-8: يمكن استخدام ملاحظات سرية في المحكمة)؛
معلومات منشورة (من المنظمة)	• بيانات صحفية، رسائل مفتوحة، تقارير، ومواد حملات.	• ينبغي الاحتفاظ بها حتى لو أصبحت قديمة، فهي مفيدة كسجل للعمل ولغايات التقييم.

8-2 سلامة المعلومات وسريتها وتخزينها

ضعْ قواعد بشأن سرية المعلومات واستخدامها وسلامتها، وتأكد من أن جميع الأشخاص في المنظمة، ممن يستطيعون الوصول إلى الملفات، يراعون تلك القواعد.

8-2-1 سلامة المعلومات وسريتها

للمحافظة على سلامة المعلومات وسريتها، تأكد من:

- الاحتفاظ بقائمة المعلومات الموجودة؛
- الاحتفاظ بنسخة إضافية من الملفات الإلكترونية بشكل منتظم (قرص مدمج، فلاش، قرص صلب خارجي)؛
- أُنظر في إمكانية عمل نسخ من السجلات الأساسية والاحتفاظ بها في مكان مختلف تحسباً لحالات السرقة أو التلف.
- لا يجوز لأحد الوصول إلى المعلومات السرية سوى الأشخاص ذوو العلاقة المباشرة بتلك المعلومات.

عند استخدام معلومات عامة، انتبه إلى ما يلي:

- قوانين حقوق الطبع تحمي المعلومات المنشورة من «السرقة» أو التشويه (وهذا يشمل النصوص أو أفلام الفيديو أو الصور الفوتوغرافية أو المواد السمعية.
- ينبغي الإقرار بمصدر المقتبسات دائماً، وذلك باستخدام الهوامش أو الحواشي عادةً؛

- ضمان دقة المقتبسات وأنها تنقل الرسالة المقصودة في الأصل. إذ أن استخدام اقتباس من شخص ما ربما يكون مضللاً أو يشكل تفسيراً خاطئاً لكلماته؛
- لا يجوز استخدام الصور الفوتوغرافية إلا بإذن من الأشخاص الظاهرين في الصور. كما ينبغي الإقرار بحقوق الطبع للصور الملتَقطة من قبل آخرين، باستخدام رمز حقوق الطبع © واسم صاحب حقوق الطبع.

عند استخدام المعلومات المتعلقة بأفراد:
- أُنظر القسم 8.6 المتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمتبصرة؛
- حيثما تستوجب هوية الأشخاص أن تُحاط بالسرية، استخدم اسماً مستعاراً (واذكر في التقرير أنه ليس الاسم الحقيقي)، أو استخدم عبارات من قبيل «إحدى النساء» أو «بعض المعلمين»؛
- إنتبه إلى أن استخدام هذه الأشكال قد لا يخفي هوية الأشخاص في المجتمعات الصغيرة.

8-2-2 التخزين المنظَّم للمعلومات

إن استعادة وتحليل المعلومات التي يتم تخزينها بشكل منظم أسهل بكثير من المعلومات غير المصنّفة بشكل ملائم. ويعتبر الحاسوب الطريقة الفضلى لتخزين البيانات وتقديمها بطرق مختلفة. لمزيد من الإرشادات، أُنظر الموقع www.huridocs.org، و«الأمن الرقمي والخصوصية للمدافعين عن حقوق الإنسان»، منشورات منظمة «مدافعون في الخط الأمامي» (www.frontlinedefenders.org).

وبغض النظر عن النظام المستخدم لتخزين المعلومات، يفضل الاحتفاظ بنسخة من جميع المعلومات تحسباً للسرقة أو العطل في الحاسوب أو الخادم (بما في ذلك الفيروسات) أو التلف:

الإطار 32: استعادة المعلومات بسهولة

- صنِّف الملفات بعناية بحسب الموضوع أو المشروع المحدد؛
- طوِّر نظاماً للمراجع النظيرة للملفات. فعلى سبيل المثال، ربما تكون المعلومات المتعلقة بالحق في الغذاء في قرية ما ذات صلة بالحق في الرعاية الصحية في قرية أخرى في المنطقة نفسها. والإشارة إلى المراجع النظيرة تعني الإشارة في كل ملف إلى الباب ذي الصلة في الملف الآخر؛
- فحص قوانين حماية البيانات فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالأفراد.

3-8 نقل النتائج

إن جميع الوسائل الرسمية لنقل الرسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (من قبيل التقارير أو البيانات الصحفية) تعتمد المنهج نفسه على وجه العموم: أي إحاطة الناس علماً بالمشكلة وإقناعهم بالقيام بعمل معين لتحسين الوضع. ويمكنك اختيار شكل معين بحسب الغرض من نقل المعلومات. ويتضمن الجدول 7 عدداً من هذه الأشكال.

وبالنسبة لكل شكل من هذه الأشكال، من المهم الإشارة إلى حقوق إنسانية محددة.

وفي الرسائل والمذكرات التي تُرسل إلى مسؤولين حكوميين، من المهم تذكير المسؤولين بالتزاماتهم بموجب القوانين والمعايير الوطنية والدولية:

- إذا كان الحق موجوداً في القانون الوطني، فإنه يُفضل الإشارة إلى ذلك، ولكن ينبغي كذلك الإشارة إلى الصك الدولي ذي الصلة؛
- عند الإشارة إلى مبدأ أو معيار من غير المعاهدات، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يرجى العلم بأن المجتمع الدولي وضع هذه المعايير كي تراعيها جميع الدول؛
- أُذكر الاسم الكامل للمعاهدة أو المعيار بالإضافة إلى المختصر عند ذكرها لأول مرة، ثم استخدم المختصر فقط بعد ذلك.

فعلى سبيل المثال، يمكنك اقتباس النص الكامل للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو جزءاً من تلك المادة باستخدام الاسم الكامل لهذا العهد في المرة الأولى، ثم استخدام المختصر فقط (ICESCR) بعد ذلك.

أما بالنسبة للتقارير وغيرها من الوثائق الموجَّهة بشكل أساسي لأفراد الجمهور، من المهم توعية القراء بأن الحكومات ملزمة بإحقاق الحقوق بموجب القوانين الوطنية والدولية. وقد لا تكون هناك ضرورة للاقتباس من المعايير الدولية في النص، ولكن ينبغي الإشارة إليها في الهوامش.

الجدول 7: أشكال مختلفة لنقل النتائج

الشكل	الغرض والجمهور المستهدف	الأسلوب وغيره من المتطلبات
بيان عام	• لجذب الانتباه للانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان؛ • يمكن إرساله إلى أعضاء المجالس البلدية أو غيرهم من المسؤولين الآخرين أو المنظمات غير الحكومية أو أصحاب الشأن في المستويات الإقليمي والوطني والدولي.	• مختصر مفيد ومحدد.
بيان صحفي	• لتوصيله إلى الجمهور على أوسع نطاق ممكن؛ • لنشره في الصحافة المطبوعة، وبثه عبر الإذاعة و/أو الوسائل الإلكترونية؛ • ربما يُستخدم كأساس لإجراء مقابلات مع الصحفيين (أُنظر الباب الثاني، القسم 11-4).	• كما ورد آنفاً؛ • يستحق أن يكون مادة للأخبار.
رسالة إلى المسؤولين وغيرهم من أصحاب الشأن	• إحاطة مسؤول ما علماً بوجود مشكلة، وتقديم توصيات بشأن ما ينبغي القيام به؛ • طرح أسئلة «بحثية» حول السياسة (وحتى لو لم يُجبْ المسؤول، فإنه يمكنك أن تنشر حقيقة أنك طلبتَ منه معلومات، ولكنك لم تتلق رداً)؛ • إحاطة بعض المعنيين علماً بمنظمتك أو أنشطتها؛ • تقديم شكوى؛ • طلب عقد اجتماعات أو دعوة أحد أصحاب الشأن (أو أصحاب الشأن) لحضور أحد الأنشطة أو المشاريع؛ • إجراء متابعة بعد الاجتماع والإشارة إلى النقاط الرئيسية. وهذا من شأنه أن يوفر سجلاً للاجتماع وأن يذكّر الشخص بما عليه أن يفعل؛ • كتابة رسائل؛ وإذا لم يُتخذ أي إجراء، أُكتب إلى سلطة وطنية أعلى أو إلى هيئة إقليمية أو دولية.	• كما ورد آنفاً؛ • يجب أن تتسم الرسائل باللياقة دائماً؛ • النُسخ من الرسالة نفسها التي تُرسل إلى عدد متنوع من أصحاب الشأن، يجب أن توجه دائماً إلى الشخص الأكثر أهمية.

الشكل	الغرض والجمهور المستهدف	الأسلوب وغيره من المتطلبات
مذكرة إلى من يقع على عاتقهم واجب	• إعطاء معلومات تفصيلية من شأنها أن تمكِّن مَن يقع على عاتقهم واجب من اتخاذ إجراء لتغيير سياسة ما مثلاً.	• القدرة على ترتيب المعلومات بالطريقة الأكثر منطقية، وإجراء نقاش واضح حولها؛ • بدايةً هذه ليست وثائق عامة. ويتمثل أحد الأساليب الجيدة في إحاطة المسؤول علماً بأنها ستُنشر في وقت متأخر. وقد يشجع هذا الأمر المسؤول على الرد على المذكرة؛ • ينبغي إرسال مذكرة مع رسالة تغطية توضح أغراضها؛ • ينبغي تضمين جميع الردود في النسخة العامة من المذكرة.
تقرير عام	• شرح طبيعة وحجم المشكلة ولماذا ينبغي على مَن يقع على عاتقهم واجب التحرك وفق الطريقة الموصى بها؛ • تمكين صانعي السياسات ومَن يقع على عاتقهم واجب أو غيرهم من ذوي النفوذ من فهم المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها؛ • استهداف المعنيين على المستويات المحلي والإقليمي والوطني والدولي، ممن يمكنهم استخدامه بطريقة ما؛ • يمكن إرساله إلى وكالات التمويل، مع طلب تمويل المشروع.	• ينبغي تقديم المعلومات الواردة في التقرير بطريقة واضحة ومختصرة ووافية؛ • أضف خرائط أو جداول أو صور فوتوغرافية لدعم النتائج التي توصلتَ إليها حيثما يكون ذلك مناسباً؛ • تجنبْ المصطلحات التقنية، وإذا لم تستطع، قم بتوضيحها.

الإطار 33: التعامل مع ردود الفعل على البيانات أو التقارير

إن إصدار بيان عام أو تقرير ربما يسبب الحرج للمسؤولين الذين فُضحت أفعالهم على الملأ. فكن مستعداً للتصرف بشكل مناسب:

- قد يتجاهل المسؤولون التقرير، آملين في أن الدعاية له لن تدوم طويلاً؛
- ربما يقررون شن هجوم مضاد، ويقولون إن المزاعم ليست صحيحة، أو يُبرزون عاملاً جديداً لم تكن على علم به.

وسيكون من المفيد لك:

- تجنب توجيه اللوم لشخص محدد: فتسمية الأفراد أو التلميح إليهم قد يصل إلى حد التشهير أو القدح. استخدم عبارات عامة من قبيل «قال مسؤولون حكوميون كذا/أو فعلوا كذا، أو وردَ أنهم قالوا/أو فعلوا كذا»؛
- اُكتب بطريقة حقيقية، وتجنبْ بشكل صارم العبارات المهينة أو الغاضبة أو التهكمية؛
- اِبحث عن أشخاص يتمتعون بخبرات ملائمة لمساعدتك في صياغة البيان أو التقرير عند الضرورة، من قبيل منظمة غير حكومية تعمل في مجال الفساد، أو محام، أو شخص محترم من أفراد المجتمع المحلي.

4-8 كيفية إعداد التقارير

قبل الشروع بكتابة تقرير أو بيان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ضع قائمة مراجعة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الذي ينبغي أن يحققه التقرير أو البيان؟
- مَن الذي ينبغي أن يقرأه – أي: مَن الذي يمكن أن يساعد في إحداث فرق؟
- ما هي النقاط الرئيسية المتعلقة بالمشكلة التي ينبغي إبرازها؟
- ما هو الإجراء أو الإجراءات التي يتعين على السلطات المسؤولة اتخاذها؟
- كيف يُنظر إلى مبادئ من قبيل الدقة والسرية (اُنظر الإطار 20، القسم 3.6)؟

من الهياكل الشائعة لكتابة التقرير أو البيان:

- **مقدمة**: قُل باختصار ما هي المشكلة، وما الذي ينبغي القيام به؛
- **توضيح المشكلة**: إتَّبع نسقاً منطقياً، إما بحسب الترتيب الذي تطورت فيه الأوضاع، أو تناول مختلف جوانب المشكلة. وينبغي أن يتضمن هذا القسم:
  - وصف موجز لأسباب المشكلة أو كيف بدأت؛
  - كيف تطورت المشكلة (وهذا يتضمن بيانات وخرائط ومعطيات عددية)؛
  - كيف تؤثر على حياة الأشخاص (ويتضمن دراسة حالات وشهادات وصوراً فوتوغرافية)؛
  - ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات أو غيرها وتسببت بالمشكلة أو ساعدت على ازديادها سوءاً؛
  - كيف يتناقض ذلك مع التزاماتها بحقوق الإنسان بموجب القوانين والسياسات الوطنية أو المعايير الدولية (أذكر مقتبسات من هذه الوثائق)؛
- **ضرورة اتخاذ إجراءات لتحقيق الإنصاف**: يجب أن يحدد هذا القسم ما يجب القيام به لوضع حد للانتهاكات وإعادة الحقوق إلى أصحابها (وتُعرف عادة باسم «توصيات»).

عندما تفرغ من كتابة مسودة التقرير أو البيان، استخدم قائمة المراجعة لمعرفة ما إذا كانت قد تمت تغطية جميع النقاط الأساسية. وقبل نشر المعلومات، أُطلب من شخص ما أن يفحص مدى دقتها. ويجب أن يتمتع هذا الشخص بخبرة في العمل في مجال حقوق الإنسان، يمكنه البحث عن افتراضات غير مثبتة، وثغرات محتملة، ومَواطن عدم الاتساق وعدم الدقة والتحيز.

9 المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها

يتناول هذا القسم العمل مع الأشخاص الذين يطالبون بحقوقهم ويدافعون عن الأشخاص الأقل قدرة على التصرف بأنفسهم ويحاولون تنفيذ الحقوق من خلال إجراء تغييرات في السياسات أو بالوسائل القانونية وغيرها من الوسائل.
ويتحدث القسمان 1.9 و 2.9 عن العمل مع مَن يقع على عاتقهم على أي مستوى، بينما يركز القسم 3.9 على العمل على المستوى المحلي.

الإطار 34: التأكيد على حقوق العمال المنزليين

«ديتشوانيلو» هو مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان. وقد حقق المركز في أوضاع العمال المنزليين: وهم الأشخاص الذين يساعدون في العمل في البيوت ويعتنون بالأطفال والبستانيون وغيرهم، ووجد أن العديد منهم تعرضوا للاستغلال على أيدي أصحاب العمل. وقد ساعد التحقيق في زيادة فهم عمال المنازل لحقوقهم القانونية. وفي عام 1995 أصدر مركز دَيتشوانيلو» كتيباً استهدف العمال وأصحاب العمل، وتم تحديثه وطباعته في عام 2003. وتضمَّن الكتيب نموذج عقد، لأنه يمكن استغلال العمال بسهولة بدون هذه الحماية. وساعد الكتيب العمال على تأكيد حقوقهم التي يحميها القانون، وعلى النضال من أجل تحديد حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل، وغيرها من الحقوق التي لا يحميها القانون.

1-9 المطالبة بالحقوق والدفاع عنها وتنفيذها

على عاتق الدولة تقع مسؤولية إحقاق الحقوق بواسطة سن وتنفيذ القوانين والسياسات. ويجب أن تحترم هذه القوانين والسياسات الحقوق وتحميها وتفي بها.

ويلعب البرلمانيون كذلك دوراً رئيسياً في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن الأهمية بمكان بناء علاقات مع الممثلين المحليين، ومع اللجان البرلمانية ذات الصلة.

ليس كل شخص واعياً بحقوقه. ومن بين الذين يعون حقوقهم، هناك القليل منهم الذين يعرفون كيف يطالبون بها. وهنا يستطيع دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساعدة المجتمعات على المطالبة بحقوقها أو الدفاع عنها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم ذلك عن طريق العمل على مستويات أدنى، ثم العمل باتجاه المستويات الأعلى بواسطة الأنشطة التالية:

- إحاطة المسؤولين الحكوميين علماً بالمشكلة، وطلب اتخاذ إجراء تصحيحي (اُنظر الحلول الإدارية في الباب الأول، القسم 4-7)؛
- إقناع البرلمانيين وغيرهم من أفراد المجتمع المتنفذين بممارسة الضغط على السلطة المسؤولة عن المشكلة؛

- العمل مع الآخرين، إذا كانت هناك ضرورة للعمل على مستوى أعلى من أجل:
  - رفع القضية إلى هيئة حكومية، من قبيل غرفة المظالم العامة، التي تنظر في الشكاوى المتعلقة بسياسة ما تم تنفيذها بشكل غير عادل وسيء؛
  - مراجعة اللجنة البرلمانية ذات الصلة؛
  - تقديم شكوى إلى لجنة وطنية لحقوق الإنسان، أو مكتب المظالم؛
  - الطلب من محام رفع دعوى إلى المحكمة، أو اتخاذ إجراء لإقناع السلطات بتنفيذ الحكم بعد تأييد المحكمة لحق ما؛
  - تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة؛
  - إرسال تقارير إلى المفوضية الأفريقية واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو المقرر الخاص المعني.

الإطار 35: «حملة العمل من أجل المعالجة» في جنوب أفريقيا

أرادت حملة العمل من أجل المعالجة تحسين إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز على الأدوية. وقررت التركيز على دواء يمكن أن يوقف انتقال المرض من الأم إلى طفلها. وكانت الأدوية متوفرة في بعض المستشفيات، ولكن السلطات قالت إنها مكلفة جداً بحيث لا تستطيع إعطاءها إلى جميع من يحتاجون إليها. ورفعت «حملة العمل من أجل المعالجة» دعوى إلى المحكمة. وقال القاضي إن موقف الحكومة غير معقول وأمرها بتوفير كافة الوسائل المتاحة من أجل توفير الدواء واتخاذ خطوات فورية للقيام بذلك. في البداية لم يحدث شيء من ذلك، ثم بادرت «حملة العمل من أجل المعالجة» إلى تعبئة آلاف الناس للمطالبة بالأدوية. وبعد ذلك بفترة وجيزة تم توفير الأدوية للأمهات المحتاجات. ومضت الحملة قدماً في النضال من أجل توفير أدوية أرخص للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز. وفي عام 2003 قالت الحكومة الكندية إنها ستغير قوانينها بحيث تسمح بإنتاج أدوية مماثلة لتلك المصنّعة في كندا لتوفيرها بأسعار أرخص.

2-9 القيام بعمل

قبل التفكير بأي عمل، تأكد من أن أفراد المجتمع:

- يتفهمون المشكلة (اُنظر القسم 2)؛
- يقدمون مقترحات بشأن ما ينبغي القيام به حيال المشكلة (القسم 4)؛
- يناقشون حقائق الوضع؛ ويمكن أن يتم ذلك بمناقشة نتائج المعلومات التي يتم جمعها (اُنظر القسمين 5، 6)؛
- يحللون كيفية تحقيق أهدافهم عن طريق الأعمال الملموسة، وماهية العقبات المحتملة.

ويوضح إطار التخطيط في الملحق 1 هذه العملية بتفصيل أكبر.

وتتمثل الخطوة التالية في وضع خطة عمل. ففي حين أن من غير الضروري أن يوافق كل شخص عليها، فإن من المهم أن تؤخذ جميع الشكوك وبواعث القلق على محمل الجد. ويُظهر المثال في الجدول 8 أن مجموعة من الأسئلة يمكن أن تساعد على إرشاد المجتمع لوضع خطة عمل.

الجدول 8: عينة أسئلة لوضع خطة عمل مع المجتمع

خطة العمل: منظمة مجتمع مدني متخيَّلة تعمل مع مجتمع تجار في السوق. ويهدف هذا المشروع إلى إقناع السلطات البلدية بإحقاق (تسهيل) حق التجار في خلق بيئة عمل صحية. وينبغي أن تشكل أسئلة مماثلة لهذه الأسئلة أساساً لخطة العمل.

السؤال	رد فعل المجتمع
ما هي الطريقة الفضلى لحل المشكلة؟	• زيادة عدد مرات جمع النفايات، وزيادة أماكن توفر المياه وإنشاء مرفق مراحيض جديد؛ • جعل التجار أكثر حذراً حيال نفاياتهم.
ما الذي يستطيع التجار أن يفعلوه لأنفسهم، وما هي التزامات السلطات؟	• يستطيع المجتمع أن يشجع على النظافة؛ • ينبغي أن تقوم السلطات بتحسين مستوى خدمات التمديدات الصحية والبنية التحتية.
من هي السلطات المسؤولة عن المشكلة؟	• دوائر المياه والمجاري والصحة.
مَن هم المسؤولون، أو غيرهم من المعنيين، القادرون على المساعدة في حل المشكلة؟	• موظفو البلدية المسؤولون عن السوق؛ • مفتش الصحة في البلدية المتمركز في المستشفى؛ • المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل الحق في الرعاية الصحية.
ما هي الرسالة التي يجب أن تُرسل إلى هذه المجموعات المختلفة من الناس؟	• الأسواق القذرة تسبب المرض للتجار والمشترين، وتنفِّر المشترين والسياح؛ • الأسواق النظيفة تشجع التجارة وتفيد الاقتصاد.
ما هي الطريقة الفضلى لنقل الرسالة أو الرسائل؟	• التشجيع على النظافة، وتوعية التجار بالمخاطر الصحية؛ • مقابلة موظفي السوق والموظفين الصحيين؛ • إجراء مقابلة مع محطة الإذاعة المحلية؛ • الاستعانة بصحفي تلفزيوني لتصوير السوق؛ • تنظيم مسيرة لتجار السوق.
من هم الحلفاء الرئيسيون في المجتمع المدني؟ وكيف يمكن إقناعهم بالانضمام إلى الحملة؟	• منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة والبيئة؛ • باصطحابها إلى السوق لرؤية الظروف على أرض الواقع والتحدث إلى التجار.
مَن ينبغي أن يفعل ماذا لتخطيط هذه الأعمال؟	• تجار السوق يحددون الناطقين بلسانهم لإجراء مقابلات والتخطيط للمسيرة؛ • أفراد منظمات المجتمع المدني يقومون بتنسيق المهام مع المنظمات غير الحكومية الشريكة، وترتيب اجتماعات مع اللجان البرلمانية، والاتصال بالصحفي التلفزيوني، إلخ.

كما ينبغي تذكُّر أمور أخرى عند وضع خطة عمل:

- تحديد التحديات وكيفية التصدي لها؛ مثال: كيف سترد السلطات على تنظيم مسيرة؟
- تقييم المخاطر؛ إذا كان المجتمع المعني متردداً في القيام بتحرك ما، فإنه يمكن لإحدى منظمات المجتمع المدني أو مجموعة من المنظمات أن تقوم به؛
- تقييم التحركات: ينبغي دعوة جميع أصحاب الشأن إلى المشاركة في التقييم.

3-9 العمل مع المسؤولين على المستويات المحلي والإقليمي والوطني

قبل العمل مع المسؤولين على أي مستوى، من المهم للغاية توفر استراتيجية واضحة ومعرفة مَن هم المسؤولون المعنيون.

1-3-9 استراتيجية للعمل مع المسؤولين

ثمة عدة أسباب للعمل مع المسؤولين، منها:

- السعي للحصول على معلومات حول سياسة ما إذا لم تكن المعلومات متوفرة أصلاً؛
- فحص الحقائق، مثلاً في حالة سريان شائعة تقول إنه سيتم إغلاق مدرسة ما لغايات إجراء إصلاحات عامة خلال الفصل الدراسي؛
- إحاطتهم علماً بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتبه في وقوعها؛
- إقناعهم بضمان إحقاق الحقوق بما يتماشى مع التزاماتهم.

ولكن قبل العمل مع المسؤولين، من الضروري:

- تحديد وتحليل المسؤولين المعنيين (اُنظر القسمين 4-3-1 و 4-3-2) من حيث مستواهم وسلطاتهم؛
- تحديد هدف عام وغايات محددة (اُنظر القسم 4-4).

ويمكن للحكم غير الرشيد أن يطرح تحديات على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من قبيل:

- عدم الاستعداد لتقديم معلومات أو السماح بمشاركة حقيقية؛
- عدم الحماية: سيكون أفراد المجتمع مترددين في طلب الإنصاف في حالة عدم وجود هياكل تحميهم، من قبيل لجنة لحقوق الإنسان؛
- الشكلية: حيث ينتقي المسؤولون عدداً قليلاً من الأشخاص في عضوية لجان صنع القرار؛
- يمكن أن يدعو الرسميون إلى برامج معينة، لم يتم اختبارها أو تأييدها بشكل مناسب، من قبيل برامج الادخار المجتمعية.

ويتعين على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات أن تتحدى الحكومات كي تلعب دورها كذلك.

وينبغي أن تتجنب تكرار دور الحكومة، ما لم تعجز السلطات عن الإيفاء بدورها حيثما تكون هناك حاجة ماسة.

2-3-9 طرق العمل مع المسؤولين المحليين

بعد وضع استراتيجية للعمل مع المسؤولين، هناك عدة طرق للعمل مع المسؤولين المعيَّنين أو المنتخَبين، ومنها:

- الاجتماعات المنتظمة: غالباً ما تعقد منظمات التنمية اجتماعات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين أو أعضاء المجالس البلدية. وقد تتيح مثل هذه الاجتماعات فرصة لإثارة بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان؛
- الاجتماعات المرتَّبة: تحديد موعد وزيارة مكاتب المسؤولين؛
- إذا كان من الصعب الوصول إلى المسؤولين المحليين مباشرة، يمكن التفكير باستخدام «سفير»، من قبيل أحد أفراد المجتمع المحترمين، أو أحد أعضاء منظمة غير حكومية كبرى لزيارة مكتب المسؤول وتمثيل قضيتك؛
- المراسلات: الكتابة إلى المسؤول أو عضو المجلس البلدي لتقديم شكوى أو اقتراح؛
- دعوة مسؤول إلى المشاركة في فعالية، من قبيل افتتاح ورشة عمل أو زيارة مجتمع ما يعاني من مشكلة (ينبغي تزويدهم بمعلومات يمكنهم إدماجها في كلماتهم، ودعوة الصحافة لتغطية أخبار الفعالية)؛
- عقد حلقات دراسية حول موضوعات محددة لحقوق الإنسان (ولاسيما تلك التي تُسلط عليها الأضواء لأسباب معنية) واستضافة متحدث يتمتع بمكانة تجتذب المسؤولين.

3-3-9 طرق العمل مع المسؤولين الإقليميين والوطنيين

إن العمل مع المسؤولين على المستويين الإقليمي والوطني يتَّبع المنهج نفسه المتَّبع مع المسؤولين المحليين. بيد أن ثمة نقاطاً إضافية ينبغي إبرازها:

- يجب أن يكون هناك سبب وجيه للقيام بعمل على المستويين الإقليمي والوطني. وعادة ما يكون ذلك ضرورياً عندما يفشل العمل على المستوى المحلي، أو عندما تتعدى المشكلة صلاحيات المسؤولين المحليين؛
- ينبغي تدعيم العمل على المستوى الإقليمي أو الوطني من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً منها على المستوى المحلي، ومنها:
  - تقديم شرح أوفى (فقد لا يفهم بعض المسؤولين الوطنيين الواقع المحلي)؛
  - ما تم فعله على المستوى المحلي، ولماذا يجب المضي قدماً في هذه المسألة؛
  - إذا كانت لمجتمعات أخرى أو منظمات غير حكومية أخرى مشكلات متشابهة في المناطق نفسها أو المناطق المختلفة من البلاد، فإن اتباع منهج مشترك ربما يكون أكثر تأثيراً (انظر القسم 11-2).
- إن الدعاية على المستوى المحلي، أو على المستويين الإقليمي أو الوطني، إن أمكن، ربما يشجع السلطات على الاستماع إلى أصوات الناس.

إن المندوبين البرلمانيين يمكن أن يكونوا حلفاء مفيدين بشكل خاص للعمل مع المسؤولين على المستوى الوطني. فقد يكون أعضاء البرلمان مهتمين بدعم مشروعك، ولكنهم لا يملكون الوقت الكافي لإجراء بحوث، وقد يثمّنون تلقي معلومات بحيثة من منظمات المجتمع المدني. وقد يساعدهم ذلك على وضع سياسات مناسبة أولاً، ومساءلة الحكومات عن تنفيذها ثانياً.

ومن بين المقاربات المحتملة للعمل مع البرلمانيين:

- طلب عقد اجتماع مع:

- الشخص الذي يمثل الإقليم أو المنطقة التي يعيش فيها المجتمع المعني؛
- اللجنة البرلمانية المعنية، من قبيل لجنة حقوق الإنسان، أو اللجنة الصحية؛

- قدِّم ملخصاً عن القضية؛
- أُذكر ما تريد أن يفعله الأعضاء أو المندوبون؛ وهذا قد يشمل:
  - زيارة المجتمع للوقوف على المشكلة بأنفسهم؛
  - استجواب الوزير المعني؛
  - اعتماد قرار.

بعد الاجتماع، أُكتب تقريراً وحدِّد ماهية تحرك المتابعة الضروري.

الإطار 36: تخطيط الاجتماعات الفعالة

ينبغي تخطيط الاجتماعات بعناية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- الهدف العام، من قبيل إقناع المسؤول بمنع إغلاق عيادة؛
- أهداف محددة؛ من قبيل ضمان أن يكون المسؤول على دراية بالرأي العام، ودعوته إلى زيارة الموقع للتحدث إلى أفراد المجتمع؛
- مَن هم أعضاء الفريق (ألا يكون العدد كبيراً جداً) ومن هو القائد؛
- كيفية تقديم الموضوع (قم بإعداد مذكرة بالنقاط الرئيسية)؛
- دور كل عضو في الفريق (طرح أسئلة، تدوين ملاحظات، تقديم ملخص في النهاية)؛
- ما الذي ينبغي تقديمه إلى المسؤول (مذكرة، منشور توضيحي).

4-3-9 مراجعة المؤسسات (على المستويات المحلي والإقليمي الوطني)

إذا لم تسفر مراجعة السلطتين التشريعية والتنفيذية عن نتائج، فإنه يمكن نقل المسألة إلى واحدة أو أكثر من الهيئات التالية (ولكن ليس بهذا الترتيب بالضرورة):
- اللجان الوطنية لحقوق الإنسان أو مكاتب المظالم؛
- لجان مكافحة الفساد؛
- مكاتب الشكاوى العامة؛
- المحاكم؛
- وسائل الإعلام.

للاطلاع على مزيد من الإرشادات من المحاكم، أُنظر الباب الأول، القسم 7.4.

إن الخيارات الثلاثة الأولى من القائمة المذكورة آنفاً هي ما يُشار إليها عموماً على أنها > هيئات شكاوى. ولدى هيئات الشكاوى هذه قواعد لما يمكن أن تفعله، وكيف يتصل الأشخاص ببعضهم بعضا. ويمكن الحصول على معلومات من المكاتب الحكومية المحلية أو الإنترنت أو منتديات المنظمات غير الحكومية. وقد يكون لبعضها مكاتب على المستويين الإقليمي أو المحلي.
وقبل مراجعة إحدى هيئات الشكاوى، ينبغي معرفة ما يلي:
- ما إذا كانت الشكوى «مقبولة»، أي:
  - ما إذا كانت الهيئة مخولة بالتعامل مع المسألة قانونياً؛

- ما إذا كانت هناك أدلة كافية؛
- كيفية تقديم الشكوى: ربما يكون من الضروري تعبئة استمارة.

ويتمثل الخيار الرابع من القائمة المذكورة آنفاً في رفع قضية أمام المحكمة. ويُعتبر هذا الخيار، الذي يُشار إليه أيضاً بأنه > المقاضاة، مفيداً في الأوضاع التي وقع فيها انتهاك لحق يحظى بالحماية بموجب الدستور أو القانون (أو بموجب المعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها في بعض الحالات). وعند النظر في المقاضاة كخيار،:

- إسأل أحد المحامين عما إذا كان يعتقد أن لديك أدلة كافية؛
- إعلم أن بعض المحامين يتبنون قضايا حقوق الإنسان بدون تقاضي أجور؛
- تأكد مما إذا كان من الضروري أن يطلب المحامي مشورة من المنظمات الوطنية أو الدولية ذات الخبرة إما في الحق المحدد أو في المقاضاة في مجال حقوق الإنسان؛
- إذا وافق محام ما على رفع قضية، سيكون من المفيد له أن يعود إلى التعليق العام رقم 3 والتعليق العام رقم 9 على المادة 1.2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتضمن إرشادات بشأن قابلية هذه الحقوق للمقاضاة بموجب القانون الوطني، وبشأن نطاق الإنصاف الذي يمكن توفيره.

الإطار 37: استخدام آلية الشكاوى

إن استخدام آليات الشكاوى ورفع قضايا في المحاكم يعتبران من الخطوات القوية للغاية باتجاه إحقاق الحقوق. وتطور هذه القضايا تفسيرات جديدة للقانون. ويمكن استخدامها لدعم قضايا أخرى. وينبغي أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تشجيع الصحفيين على نقل أخبار هذه القضايا. كما ينبغي أن تضمّن الدول معلومات بشأنها في تقاريرها المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمفوضية الأفريقية.

أما الخيار الأخير في القائمة المذكورة آنفاً فهو استخدام وسائل الإعلام (الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، والإنترنت). وللاستفادة من وسائل الإعلام على أفضل نحو، من المهم للغاية:

- أن تكفل دقة معلوماتك وتقديمها بشكل جيد (سواء على الورق أو بالوسائل الإلكترونية أو شخصياً)؛
- أن تقدم رسائل واضحة ومعقولة تبين ما ينبغي القيام به بشأن المشكلة المطروحة.

وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية الخاصة بنقل كل رسالة ما يلي:

- تحديد الأهداف المحددة، من قبيل تغيير آراء الناس أو إقناعهم بالتحرك من أجلها؛
- تحديد الجمهور المستهدف: أي المجموعات أو الأفراد الذين يجب أن يتلقوا الرسالة؛
- اتخاذ قرار بشأن النقاط الرئيسية التي ينبغي الاستماع إليها وفهمها؛

- صياغة رسالة لاجتذاب انتباه الجمهور المستهدف، وتركيز الاهتمام على النقاط الرئيسية؛
- فحص ما إذا كان الجمهور المستهدف قد سمع الرسالة، وقياس رد فعله عليها.

4-9 العمل مع الفاعلين غير التابعين للدولة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني

إن الشركات الوطنية والدولية أو غيرها من المنظمات مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن الدولة ملزمة بحماية الحقوق. وينبغي أن تكون هناك قوانين تنظم أنشطة الشركات وتفرض عقوبات مناسبة على خرق تلك القوانين.

أما الإجراءات الموجَّهة إلى الفاعلين غير التابعين للدولة على المستويات المحلي أو الإقليمي أو الوطني، فيجب:

- أن تكون لها أهداف واضحة، من قبيل وقف انتهاك معين لحقوق الإنسان أو الحصول على تعويضات للضحايا؛
- أن تكون مدعومة بالأدلة المتعلقة بطبيعة أفعالهم وتأثيرها، بما في ذلك:
  - ما الذي قام به الفاعل غير التابع للدولة وما هي الحقوق التي انتُهكت؛
  - ماذا تقول القوانين ذات الصلة؛
  - ما إذا كان للشركة مدونة قواعد أخلاقية. وهذه ليست ملزمة قانونياً، ولكن من المفيد اقتباسها؛
  - ما إذا كان أي من المسؤولين في الدولة متورطاً (على سبيل المثال، تتورط الشرطة أحياناً في عمليات إخلاء قسري بأوامر من فاعلين غير تابعين للدولة)؛
  - أثر تلك الأفعال على المجتمع من حيث الآثار الجسدية والعاطفية والخسائر المادية، وإذا كنتَ تخطط لطلب تعويضات للأشخاص المتأثرين، فإنك يجب أن تتشاور مع محام؛
  - الشهادات والأدلة الفوتوغرافية والأدلة الوثائقية.

أُنظر الباب الأول، القسم 2.5 للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة.

تواجه منظمات المجتمع المدني والمجتمعات مهمات متعددة، هي:

- محاولة تحديد وفضح الطرق التي يقوّض فيها الفاعلون غير التابعين للدولة حقوق الإنسان وينتهكونها؛
- محاولة مساءلة الدولة على الأمور التي تستطيع وينبغي أن تقوم بها؛
- التعامل مع الضغوط التي يمارسها ضدها المسؤولون الذين يتهمون منظمات المجتمع المدني والمجتمعات «بالتدخل» لأنهم (أي المسؤولون) يدعمون المشروع أو يستفيدون منه بشكل ما.

5-9 الشركات العابرة للجنسية

ثمة عدد من المعايير غير الملزمة لمختلف أنواع العمل التجاري. أُنظر الباب الأول،القسم 5-4.

لدى الشركات العابرة للجنسية استراتيجيات عديدة لحماية نفسها. وهي غالباً ما تكون مجموعة عنقودية من الشركات التابعة، كل منها تعمل في بلد مختلف وبموجب اتفاقيات توفر لها الحماية من الإجراءات القانونية. وهذا ما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية العمل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات العابرة للجنسية. وربما تود أن تعمل مع منظمات غير حكومية متخصصة.

قبل وقت طويل، كان من المستحيل تحميل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان للشركات العابرة للجنسية. ولكن في عام 2008 رحب مجلس حقوق الإنسان بإطار اقترحه الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالشركات وحقوق الإنسان ويقوم هذا الإطار على ثلاثة مبادئ:

- واجب الدولة تجاه حماية الناس من الانتهاكات على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة، ومنهم الشركات، وذلك عن طريق إصدار أنظمة بهذا الشأن؛
- التزام الشركة بحماية حقوق الإنسان وممارسة الدأب الواجب (أُنظر القسم 5-3)؛
- تمكين الضحايا من الحصول على إنصاف فعال بشكل متزايد، وذلك من خلال المحاكم أو غيرها من آليات الشكاوى.

ولمتابعة التطورات الحاصلة في الجهود الرامية إلى زيادة مساءلة الشركات العابرة للجنسيات، أُنظر موقع الممثل الخاص المعني بالشركات وحقوق الإنسان:
http://www.business-humanrights.org/SpecialRepPortal/Home

ومن بين الأنشطة المحتملة:

- معرفة ما إذا كان للشركة حليف أو حلفاء في الحكومة، والتفكير بالاتصال بهم؛
- تقديم تقارير موجزة إلى المسؤولين الحكوميين أو غيرهم ممن يمكن أن يكون لهم نفوذ لدى الشركات العابرة للجنسيات؛
- الكتابة إلى الشركة العابرة للجنسيات في مكتبها ببلدكم، وإرسال نسخة من الرسالة إلى المقر الرئيسي للشركة (ولكن ذلك قد لا يكون له تأثير كبير)؛
- فضح الانتهاكات التي تقترفها الشركة في وسائل الإعلام الوطنية وفي وسائل الإعلام الدولية وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية؛
- الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى في الحملات العامة، من قبيل التظاهر أمام مكاتب الشركة، ومحاولة جذب انتباه وسائل الإعلام؛
- الطلب من أحد أعضاء البرلمان المتعاطفين إثارة المسألة في البرلمان.

ومع أنه ربما يكون من الصعب إجراء تحقيق في الانتهاكات على أيدي الشركات العابرة للجنسيات والقيام بحملات ضدها، فإن من المهم جمع المعلومات وتمريرها إلى المنظمات الدولية المتخصصة في مثل هذا العمل.

10 العمل على المستويين الإقليمي والدولي

يتناول هذا القسم العمل على المستويين الإقليمي (الأفريقي) والدولي، ويشمل:

- تقديم معلومات إلى هيئات إقليمية ودولية لحقوق الإنسان؛
- المشاركة في استراتيجيات التنمية.

وقد لا تستطيع منظمة مجتمع مدني صغيرة القيام بهذا العمل لوحدها، ولكنها يمكن أن تتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني أو مع محام متخصص.

الإطار 38: تقديم التقارير

يشعر العديد من منظمات المجتمع المدني بأن العمل مع المؤسسات الإقليمية والدولية إهدار للوقت. صحيح أن تقديم تقارير جيدة يستغرق وقتاً طويلاً، وأن رد المؤسسات قد يكون بطيئاً. ولكن من الصحيح أيضاً أن تقارير المنظمات غير الحكومية تنطوي على فهم متقدم وحماية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمات غير حكومية إلى اللجنة الأفريقية شكوى بشأن انتهاك الحكومة النيجيرية لحقوق السكن. ومع أن الميثاق الأفريقي لا يذكر الحق في السكن الملائم على وجه التحديد، فقد وجدت اللجنة الأفريقية أن الحق في السكن الملائم والحق في الحصول على الماء موجودان في المواد 14، 16، 18 من الميثاق، وأنهما يؤخذان معاً (أُنظر كتيب السكن، الإطار 14)

10-1 تقديم معلومات إلى الهيئات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان

تشمل هذه المؤسسات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب4 ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية5 وغيرهما من هيئات المعاهدات. وأُنشئت آلية حديثة نسبياً لتقديم التقارير حول حقوق الإنسان، وهي مجلس حقوق الإنسان. ومن المهم معرفة أن هذه الهيئة الدولية هي الهيئة الأكثر ملاءمة لهذا الغرض.

ربما يُنفذ قدر كبير من هذا العمل من قبل منظمات غير حكومية على المستوى الوطني، أو في إطار ائتلافات مع منظمات غير حكومية على المستوى الإقليمي. وثمة فرص عديدة للعمل خلال اجتماعات هيئات المعاهدات:

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم طلبات للحصول على صفة مراقب وربما تحضر الاجتماعات؛
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك في المناقشات (بدون التمتع بحق التصويت)؛
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم بيانات شفوية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها.

وثمة طرق أخرى للعمل مع هيئات المعاهدات أدناه.

أُنظر الملحق 5 للاطلاع على قائمة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإطار 39: معرفة المزيد بشأن اللجنة الأفريقية، وكيفية تقديم شكوى

عادة ما يقوم المركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية الأفريقية قبل انعقاد الدورة العادية للجنة الأفريقية. ويقدم المركز تدريباً حول كيفية تقديم الشكاوى إلى اللجنة. ويعتبر المنتدى منصة مفيدة لخلق الاهتمام بالقضية (أُنظر الرابط: www.pambazuka.org/en/category/courses/40205

يمكنكم طلب نسخ من «المرشد إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب»، الذي يترافق مع «المرشد إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب»، من منظمة العفو الدولية عبر موقع المنظمة: www.amnesty.org

10-1-1 تقديم شكاوى إلى اللجنة الأفريقية

يجوز لكل منظمة مجتمع مدني أو لكل فرد تقديم معلومات أو شكوى إلى هيئات المعاهدات. وتعرف هذه العملية رسمياً باسم > «المراسلات». وللقيام بذلك ينبغي:

- تنزيل نسخة من «استمارة نموذجية لتقديم الشكاوى» من موقع اللجنة الأفريقية على الشبكة العنكبوتية: (www.achpr.org)
- ضمان أن تلبي القضية شروط تقديم الشكوى (يُفضل الحصول على مشورة من شخص ذي خبرة، كالمحامي)؛
- إن تقديم شكوى نيابة عن شخص آخر يستلزم الحصول على موافقة ذلك الشخص، إلا إذا كانت هناك أسباب مبرَّرة لعدم القيام بذلك؛
- بعد إرسال الشكوى، ينبغي التأكد من تقديم أية معلومات ذات صلة.

ثم تعقد اللجنة الأفريقية اجتماعاً مغلقاً لمعرفة ما إذا كانت الرسالة تلبي الشروط المطلوبة أم لا. وإذا كان الجواب بنعم، يتم إدماج نتائج الفحص في تقرير أنشطة اللجنة إلى مجلس الاتحاد الأفريقي، ويتم نشر النتائج.

2-1-10 تقديم تقرير موازٍ

ثمة طريقة أخرى للتأكد من أن هيئة المعاهدة تلقت وصفاً دقيقاً لأوضاع حقوق الإنسان في بلد ما، وتتمثل هذه الطريقة في إصدار تقرير > مواز.

ولإعداد تقرير مواز، ينبغي:

- معرفة متى من المقرر أن يُقدم تقرير البلد المعني إلى هيئة المعاهدة؛
- كتابة رسالة إلى هيئة المعاهدة قبل موعد اجتماعها المقرر بعدة أشهر، وإطلاعها على المسائل الخطيرة. وقد تستخدم هيئة المعاهدة هذه المعلومات عندما تصوغ قائمة بالأسئلة التي ستطرحها على المسؤولين الحكوميين المشاركين في الدورة؛
- بعد أن تنظر هيئة المعاهدة في تقرير الحكومة، تنشر ملاحظاتها الختامية على الإنترنت. وقد تتضمن هذه الملاحظات إشادةً أو انتقاداً لكيفية تنفيذ الحكومة لأحكام الاتفاقية؛
- يتجاهل العديد من الحكومات توصيات هيئة المعاهدة. وينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني بنشر هذه التوصيات وممارسة الضغط من أجل تنفيذها؛
- مساعدة الحكومات التي لديها أفكار خلاقة بشأن كيفية تنفيذ التوصيات، التي تأخذ بعيد الاعتبار واقع الفئات الأقل حظاً.

الإطار 40: وضع قائمة مراجعة قبل إرسال الشكاوى

ثمة عدد من العوامل التي ينبغي النظر فيها قبل إرسال المعلومات أو الشكاوى إلى هيئات المعاهدات. ومن بين الأسئلة التي تُطرح:

- هل الدولة طرف في المعاهدة أو البروتوكول الإضافي للمعاهدة؟
- هل هناك انتهاك واضح (أو نمط انتهاكات مماثلة) للمعاهدة؟
- هل هناك معلومات كافية، وهل هي دقيقة؟
- هل اتُّخذت جميع الخطوات الممكنة على المستوى الوطني؟ ولماذا فشلت؟، أو لماذا لم تُتخذ أية خطوات.

3-1-10 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

لدى مجلس حقوق الإنسان إجراءان يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدمهما لتقديم معلومات بشأن حقوق الإنسان، وهما: آلية المراجعة الدورية العالمية، وإجراء الشكاوى.

وللقيام بالمراجعة الدورية العالمية يقوم المجلس بمراجعة سجل حقوق الإنسان لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 192 دولة، مرة واحد كل أربع سنوات.

ويجوز للمنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بما يلي:

- تقديم معلومات إلى فريق العمل التابع لآلية المراجعة الدورية العالمية؛
- حضور دورات المراجعة الدورية العالمية وإصدار بيانات؛
- حضور الدورة العادية للمجلس عندما يتم النظر في مراجعات الدول.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مجلس حقوق الإنسان، أُنظر الملحق -6 أ.

الإطار 41: قائمة بالمراجعات القطرية

لمعرفة متى يحين موعد مراجعة أوضاع بلدك، اُنظر الرابط:
www.ohchr.org/EN/HRBodies/ UPR/Pages/UPRmain.aspx، اُنظر تحت عنوان «اجتماعات وفعاليات»، ثم أنقر على قائمة البلدان التي سيُنظر في أوضاعها في الدورة القادمة. ثم اذهب إلى الجدول الزمني لمعرفة التاريخ، ومن ثم إلى قائمة «الثلاثيات» – أي الدول الثلاث التي ستتولى مناصب «المقررين».

لتقديم شكوى بموجب «إجراء الشكاوى» حول «النمط المستمر للانتهاكات الصارخة والمثبتة» لأي حق من حقوق الإنسان، ينبغي أن تكتب منظمات المجتمع المدني تقريراً يتَّبع قواعد معينة. ويجب أن تكون الرسالة:

- من الضحية أو من شخص يعمل نيابة عن الضحية؛
- مكتوبة بعبارات مهذبة، وخالية من أي تحيز سياسي؛
- واضحة في حقائق القضية وتتضمن أدلة على وقوع انتهاك؛
- تتضمن معلومات حول انتهاكات مماثلة أخرى تُظهر منحى أو نمطاً؛
- تستند إلى معلومات مباشرة إلى أقصى حد ممكن: ولن يُنظر في المراسلات التي تعتمد على تقارير الصحف أو غيرها من التقارير المنشورة؛
- واضحة فيما يتعلق بالجهود التي بُذلت على المستويين المحلي أو الوطني لحل المشكلة.

ويقوم فريق العمل الخاص بالمراسلات التابع لمجلس حقوق الإنسان بفحص الشكوى. ويتألف فريق العمل من خمسة خبراء في مجال حقوق الإنسان، يشكلون اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان. ويمثل كل عضو منهم إحدى المناطق الجغرافية الخمس للعالم.

وإذا اعتبر فريق العمل الخاص بالمراسلات أن الشكوى تفي بهذه الاشتراطات، فإنه يحيلها إلى فريق العمل الخاص بالأوضاع، الذي يتألف من خمس دول أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، كل واحدة تمثل مجموعة إقليمية واحدة. ويعقد فريق العمل الخاص بالأوضاع اجتماعين سنوياً للنظر في الشكاوى الجديدة، فضلاً عن التقدم الذي أُحرز بشأن الشكاوى التي قُدمت في السنوات السابقة. وبعد تلقي المشورة من فريق العمل الخاص بالمراسلات، يقدم إلى المجلس تقريراً حول القضية، كما يقدم إليه توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها. ويعتبر هذا الإجراء سرياً.

4-1-10 الاتصال بالمقررين الخاصين

يعتبر الاتصال بالمقررين الخاصين شكلاً آخر من أشكال العمل من أجل إحقاق حقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على المعلومات عبر المواقع التالية على الشبكة الدولية:

- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تحت عنوان «الإجراءات الخاصة» (الصلاحيات الموضوعية أو الصلاحيات القطرية): اُنظر الرابط: www2.ohchr.org/english/bodies/chr/special/index.htm
- المفوضية الأفريقية، تحت عنوان «الآليات الخاصة»: اُنظر الرابط: www.achpr.org/english/_info/news_en.html

تحتوي الكتيبات الأخرى من «هاكي زيتو» المتعلقة بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة على معلومات حول عمل المقرر الخاص ذي الصلة.

يمكن للمقررين الخاصين تلقي «مناشدات عاجلة» و«رسائل مزاعم»، يجب أن تتضمن الحد الأدنى من المعلومات حول ما يلي:

- تحديد هوية الضحية المزعومة/الضحايا المزعومين؛
- تحديد هوية مرتكب/مرتكبي الانتهاك المزعوم؛
- تحديد هوية الشخص/الأشخاص أو المنظمة/المنظمات التي ترسل المعلومات (ستتم المحافظة على سرية المعلومات).
- تاريخ ومكان وقوع الحادثة؛
- وصف تفصيلي للحادثة.

2-10 المؤسسات والمجموعات الاقتصادية والعمليات الأفريقية والإقليمية

1-2-10 المجموعات الاقتصادية الإقليمية

للمجموعة الاقتصادية الإقليمية معاهدة توضح أهدافها وتنظّمها.

كما يمكن ان يكون للمجموعة الاقتصادية الإقليمية:

- مكاتب على المستوى الوطني؛
- برلمانات تضم لجاناً متخصصة تغطي أهداف المعاهدة؛
- آليات لمشاركة المجتمع المدني؛
- محاكم قانونية للالتزام بأحكام المعاهدة.

وتشمل فرص المشاركة في أو العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- كسب تأييد الأمين العام أو مؤتمر القمة أو المجلس؛
- طلب عقد اجتماعات مع أعضاء البرلمان الوطني، الأعضاء في برلمان المجموعة الاقتصادية الإقليمية في الوقت نفسه، وتزويدهم بالمعلومات وطلب اتخاذ إجراءات؛
- المشاركة في الفروع الوطنية لهيئة المعاهدة؛
- المشاركة في الفروع الوطنية لمنتدى المجتمع المدني.

وعند القيام بعمل، ينبغي قراءة المعاهدة أولاً لأن أي عمل يجب أن يستند إلى أحكام المعاهدة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المعاهدة تتضمن مادة تنص على تعزيز دور المرأة في التنمية، يمكن إبلاغ الأمين العام للمجموعة الاقتصادية الإقليمية أو الهيئة القيادية للمجموعة بما إذا كانت الدولة تمارس تمييزاً ضد المرأة، ودعوته إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة.
كما يمكن رفع قضية إلى محكمة مدنية يتم إنشاؤها بموجب المعاهدة، وذلك بمساعدة محام.

نوقش موضوع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل مختصر في الباب الأول، القسمين 4-7-3 و 6-2.

10-2-2 مجلس الاتحاد الأفريقي وبرلمان الاتحاد الأفريقي

ثمة طرق للعمل مع مجلس الاتحاد الأفريقي، من بينها:

- المشاركة، إن أمكن ذلك، في الاجتماعات الوطنية المتعلقة بالتقارير المقدمة إلى مؤتمرات القمة التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال منتدى منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأفريقي، والاجتماعات المتعلقة بانتخابات الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي؛
- أما الذين لا يستطيعون المشاركة فيمكنهم إرسال مقترحاتهم أو طلباتهم من خلال مندوب بلدهم في منتدى منظمات المجتمع المدني.

طرق العمل مع برلمان الاتحاد الأفريقي:

- تقديم عرائض من قبل المؤسسات والأفراد؛
- اغتنام فرص المشاركة، إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلي بلدانكم، بعد إنشاء الآليات.

10-2-3 الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأوراق استراتيجية الحد من الفقر

تتيح «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا» (نيباد) و«أوراق استراتيجية الحد من الفقر» فرصاً للمشاركة في عملياتهما:

- إبحث عن فرص المشاركة في اجتماعات «آلية مراجعة الأقران الأفريقية» التابعة «لنيباد»، إما بشكل مباشر أو من خلال الممثلين الوطنيين؛
- يتم وضع أوراق استراتيجية الحد من الفقر بالتشاور مع المجتمع المدني. حاول أن تعرف متى تحدث تلك المشاورات وكيف تحدث، وفكِّر بطرق المشاركة المباشرة أو غير المباشرة (أُنظر القسم 10-3).

10-3 المؤسسات الدولية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر

للاطلاع على المزيد من الأهداف الإنمائية للألفية، أُنظر الباب الأول، القسم 5-5.

في عام 1999 اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظاماً جديداً بشأن استراتيجيات الحد من الفقر للإيفاء بالأهداف الإنمائية للتنمية. وثمة فرص للقيام بالأنشطة التالية:

- يشارك بعض المجموعات في صياغة أوراق استراتيجية الحد من الفقر؛
- يمكن لمجموعات أخرى أن تلعب دوراً مهماً في مراقبة التقدم الذي يتم إحرازه على طريق الحد من الفقر. إذ يمكنها أن ترى كيف تعكس هذه الأوراق الأهداف الإنمائية للألفية (إذ أن بعض هذه الأوراق لم يعكس تلك الأهداف كثيراً)، وأن تقوم بمراقبة تلك الجوانب؛
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي لا تشارك بشكل مباشر في صياغة أوراق استراتيجية الحد من الفقر أن ترسل النتائج التي تتوصل إليها إلى تلك التي تشارك.
- تشجع بعض منظمات المجتمع المدني البرلمانات الوطنية على لعب دور مراقب قوي؛
- من الممكن تقديم شكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي بشأن الانتهاكات التي تتسبب بها سياسات وإجراءات البنك الدولي في المشاريع المموَّلة من البنك.

الإطار 42: مرصد الفقر في موزمبيق

اشتملت خطة العمل للحد من الفقر المدقع في موزمبيق (2003) على آلية لمشاركة المجتمع المدني، أُطلق عليها اسم «مرصد الفقر». وقد اعتقد الناس في البداية أن ذلك عبارة عن تمرين «واجهة عرض» للتأثير على انطباعات المؤسسات المالية الدولية. فقد قررت مجموعة مؤلفة من 20 منظمة مجتمع مدني («مجموعة العشرين») المشاركة في العمل. وفي عام 2004 أجرى المرصد دراسة مسحية لإسماع صوت الفقراء، وأجرى مقابلات مع 10,000 شخص في المناطق الريفية والحضرية. وأصدرت المجموعة تقريرها السنوي الأول حول الفقر، وقدمت توصيات إلى الحكومة. وبحلول عام 2005، وصل عدد المنظمات الأعضاء في المرصد إلى 60 منظمة. وأُنشئت لجان تابعة «لمجموعة العشرين» في كل إقليم من الأقاليم العشرة. وبعد ذلك، عندما أنشأت الحكومة لجاناً موضوعية لا تضم سوى ممثل واحد لمنظمات المجتمع المدني، عقد المرصد مناقشاته الموضوعية، ودرس نتائج المناقشات الواردة في التقرير السنوي للفقر لعام 2008.

11 مزيد من الاقتراحات للعمل

يحتوي هذا القسم على أفكار للتوعية بحقوق الإنسان في مجتمع معين ومشاركة الأشخاص في أعمال هادفة تساعد على إحقاق الحقوق.

11-1 التوعية بحقوق الإنسان

كما ذُكر في القسم 4-1، ينبغي أن تتم التوعية بحقوق الإنسان بشكل مستمر. وإن الاجتماعات أو المقابلات أو المراقبة أو تقصي الحقائق يمكن أن تمثل فرصاً للتوعية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولعل الطريقة الفضلى للتوعية بحقوق الإنسان تتمثل في وضع مبادئ التربية على حقوق الإنسان المذكورة في الجدول 9 بعين الاعتبار.

الجدول 9: مبادئ التربية على حقوق الإنسان

المبدأ	المعنى
تقدير المعارف والخبرات والتجارب والمهارات في المجتمع	إن تعلم حقوق الإنسان أمر يتعلق باكتشاف أو تعزيز المعارف والخبرات والمهارات المتوفرة في المجتمع المعني. ومن الأهمية بمكان وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق حياة المجتمع وتجارب الناس الخاصة، من قبيل استخدام إدارة موارد العائلة لشرح وضع الموازنة وتخصيص الموارد الوطنية. كما أن الموضوع يتعلق ببناء ثقة الناس من أجل المشاركة الكاملة في حياة المجتمع وحتى خارجه.
العمل معاً	إن الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمع على العمل معاً، يجب أن تتضمن تمارين ومناقشات حول كيفية ارتباط الناس بعضهم ببعض في العائلة والمجتمع. وينبغي أن يتمكن أفراد المجتمع من إدراك التمييز وفهم علاقات السلطة بين مختلف المعنيين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لموقع المرأة في المجتمع ولمشاركتها الكاملة في اتخاذ القرارات.
التفكير النقدي	يعيش العديد من الناس في مجتمعات صغيرة ولا تُتاح لهم فرص لتوسيع نطاق فهمهم إلى خارج حدود حياتهم اليومية. ونتيجة لذلك، فإنهم قد يقبلون الظلم كحقيقة من حقائق الحياة أو على أنها إرادة الله، ويتلقون الإحسان إذا قُدم لهم. ويمكن أن تبين التربية على حقوق الإنسان كيف ترتبط حياتهم بالأنظمة الوطنية والعالمية، وكيف يمكن تحدي الظلم.

> يتبع

المبدأ	المعنى
التعلم من خلال العمل	إن استخدام الأوضاع والأمثلة المتصلة بحياة أفراد المجتمع من شأنه أن يشجعهم على المشاركة في النقاش والتحليل. كما أنهم سيتعلمون من خلال المشاركة في الأنشطة، من قبيل البحوث التشاركية وتخطيط الحملات.
إبلاغ الذين ينبغي أن يكونوا على علم	لقد قُدمت المقترحات السابقة، بينما كان الناس العاديون في الأذهان. وقد لا تفهم فئات أخرى، كالمحامين وغيرهم من المهنيين والسياسيين، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل سليم. ربما تكون لهم خبرة في مجال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاص بهم – كالقانون، التعليم، الصحة، السكن، إلخ... ولكن العديد من الناس لم يسمعوا شيئاً عن كيفية إحقاق حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وربما يحتاج هذا الجمهور إلى مقاربة مختلفة، من قبيل دعوتهم إلى المشاركة في أنشطة ترويجية (اُنظر القسم 9-3).

2-11 استخدام المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان في مشاريع التنمية

تُقدم بعض المنظمات غير الحكومية التي تركز على مشاريع التنمية سلعاً أو خدمات، من قبيل الأدوات، أو تمويل المشاريع الصغيرة أو المشورة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة إمكانية الحصول على الحقوق، كالحق في كسب العيش، بدون زيادة قدرة الأشخاص على المطالبة بحقوقهم.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان، اُنظر الباب الأول، القسم 6-4.

الإطار 43: برامج تمويل المشاريع الصغيرة

إن برامج /تمويل المشاريع الصغيرة تمكّن المجتمعات من تنفيذ مشاريع تهدف إلى لتحسين حياتها. فهي تقوم على الثقة وصنع القرار المشترك. ويمكن للأشخاص الذين يعرف بعضهم بعضاً إجراء تقييم واقعي لما يحتاجه المقترضون، وما إذا كان من المرجح أن يتمكنوا من تسديد الأموال. وقبل وضع برنامج لتمويل مشروع صغير، من المهم الحصول على مشورة من شخص ذي خبرة. وتستطيع المجموعات إنشاء برامج تمويل المشاريع الصغيرة وإدارتها بنفسها. وربما يُنصح بمناقشة تمويل المشاريع الصغيرة مع مصارف التنمية الريفية، الموجودة أصلاً في العديد من بلدان أفريقيا. وفي بعض الأحيان تقدم هذه المصارف تسهيلات خاصة، منها القروض وتسهيلات الادخار والتأمين للأشخاص ذوي الدخل المتدني.

ويعتبر «بنك جرامين» في بنغلاديش أحد الأنظمة المشهورة في هذا المضمار. وتشتمل هذه الأنظمة على واحد أو أكثر من العناصر التالية:

- تقوم مجموعات صغيرة بجمع مدخرات وإعطاء قروض إلى بعضها بعضا؛
- يعتمد الإقراض على تقييم المجموعة لشخصية المقترض وليس على الضمان أو الرهن؛

> يتبع

- تُعطى القروض لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة، أو تحسين المنازل أو في حالات الطوارئ، حيث تكون مهلة الإشعار قصيرة؛
- يتم إنشاء سلة مدخرات، ويكون للأعضاء فيها «أسهم» أو حصص بحسب النسبة المئوية لمساهماتهم؛
- تتوفر القروض بحسب حجم المدخرات، كأن تكون ضعفي أو ثلاثة أضعاف قيمة مدخرات الشخص.

ملحوظة: لدى بعض البلدان قوانين تنظم برامج تمويل المشاريع الصغيرة.

باستخدام المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان في مشاريع التنمية، تكون هناك صلة ملموسة بحقوق محددة، وتُبذل جهود لضمان تمكين الأشخاص من المطالبة بحقوقهم.

ومن بين الأمثلة على إدماج حقوق الإنسان:

- ضمان مشاركة الناس في تصميم المشروع ومعرفتهم بالحقوق ذات الصلة؛
- زيادة الوعي بالحق في عدم التعرض للتمييز وبالمساواة بين الجنسين؛
- تعزيز الوعي بالترابط بين الحقوق من خلال زيادة الوعي بالبدء بحق واحد. على سبيل المثال، زيادة إمكانية حصول المرأة على عمل قد تشمل زيادة الارتباط بالحقوق الأخرى، من قبيل الحصول على الرعاية الصحية أو رعاية الطفولة؛
- توعية الناس بالتزامات الحكومة نحو احترام الحقوق وحمايتها والإيفاء بها.

الإطار 44: تقديم الخدمات من أجل حقوق الإنسان

تلقت منظمة غير حكومية متخيَّلة تمويلاً لمساعدة النساء اللاتي يعشن في خيام ومنازل قمن ببنائها بأنفسهن في مخيمات اللاجئين، على إنشاء نظام القروض الصغيرة. ولربط النظام بتعزيز قدرة المرأة على فهم حقوقها والمطالبة بها، فإن المنظمة غير الحكومية:

- تحدد المهارات المرتبطة مباشرة باستخدام القرض من قبيل: كيفية إدارة المالية، وكيفية اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن ما ينبغي زراعته وشراؤه وبيعه، وبناء الشبكات ومساعدة بعضهم بعضا؛
- تقوم بإدماج الحق في كسب العيش؛
- تقدم الحقوق الأخرى تدريجياً، وتساعد النساء على المطالبة بالحصول على:
  - معلومات أفضل (حول أسعار السوق، وأمراض النباتات مثلاً)؛
  - ظروف سكن أفضل (الحصول على مواد بناء وتمديدات صحية أفضل)؛
  - رعاية صحية أفضل؛
- تعزز الكرامة والتمكين النابعيْن من زيادة الفهم لكيفية ممارسة الحقوق وتحسين مستوى الدخل؛
- تشجع الأمهات اللاتي تم تمكينهن واللائي يطمحن إلى توفير نفس الفوائد إلى بناتهن.

3-11 العمل ضمان شراكة

الشراكات هي عبارة عن اتفاقيات تعاون بين مجموعتين أو أكثر. أما أسباب إقامة الشراكات فتشمل:

- الاستفادة من مَواطن القوة والخبرات التي تتمتع بها كل من هذه المجموعات؛
- التعلم من بعضها بعضا؛
- العمل معاً من أجل أهداف أو مشاريع مشتركة.

ويمكن أن تُقام الشراكات بين أنواع مختلفة من المعنيين. وإن العمل مع الشركاء (أو الحلفاء)[6] يمكن أن يزيد من فعالية الحملات. ومن بين الشركاء أو الحلفاء:

- مجتمعات أخرى وجماعات المجتمع المدني العاملة بشأن قضايا متشابهة؛
- المنظمات الدولية؛
- المهنيون، من قبيل المهنيين الطبيين أو المعلمين أو الأكاديميين أو المحامين؛
- المسؤولون الحكوميون.

للاطلاع على قائمة بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنظر الملحق 5.

ويمكن تطوير الشراكات مع الجماعات الأخرى لحقوق الإنسان في بلدان مختلفة على الإنترنت. وتضم الموارد الرئيسية موقع المفوضية الأفريقية على الشبكة الدولية، وشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنظمة الكرامة الدولية.

الإطار 45: الشراكات

اعتاد أفراد مختلف الأحياء الفقيرة في نيروبي على الاجتماع في إطار ورشات العمل أو غيرها من الفعاليات التي تنظمها المنظمات الشريكة. وقرروا التشبيك فيما بينهم ماداموا يواجهون مشكلات مشتركة.

في عام 2004 نظمت هذه الجماعات احتفالاً بحقوق الإنسان، حيث عقدت ندوات مفتوحة في كل منطقة، وطوّرت رمزاً، هو «شعلة النضال». وقد نُقلت الشعلة إلى ثماني مناطق مختلفة. ونجح ذلك تماماً في تعبئة المجتمعات، وشعر الناس وكأنه تم إنقاذهم.

يمكن إقامة عدة أنواع من التعاون مع الشركاء أو الحلفاء، منها:

- تبادل المعلومات والتجارب؛
- العمل بشكل مشترك في مشاريع متشابهة أو تكميلية؛
- إقامة علاقات جيدة مع المجموعات المهنية من أجل الاستفادة من آرائهم وتجربتهم.
وبالمقابل، ربما يحتاج هؤلاء إلى معلومات حول حقوق الإنسان أو حول ما يحدث على مستوى القواعد الشعبية؛
- العمل مع محام لتقديم شكوى أو اللجوء إلى المحكمة؛
- ممارسة ضغوط مشتركة لكسب تأييد الحكومة.

الإطار 46: العمل في إطار الشراكة

- احتفظ بهويتك واستقلالك، ولكن اعمل مع الآخرين، حيثما يساعدك ذلك على تحقيق أهدافك؛
- حافظ على علاقات جيدة مع الحلفاء المحتملين، وحاول معرفتهم من أجل اختيار الشركاء المناسبين للعمل الذي تقوم به؛
- الانتقائية مهمة لعملك بشأن مشروع محدد. وينبغي اعتماد مبادئ لتنسيق العمل وتبادل المعلومات وتحديد مسؤوليات كل شريك وتجنب الصراعات على السلطة؛
- في بعض الأحيان تكون الانتقائية أقل ضرورة، وذلك لأهداف عريضة للغاية، من قبيل المسيرة ضد الفقر؛
- إختر اللحظة المناسبة للعمل مع الآخرين. ويجب أن يكون ذلك منذ البداية، أو عندما تصل إلى مرحلة الحملة في المشروع؛
- يجب أن تكون المجموعات التي تتعاون مع المسؤولين الحكوميين على وعي بأنها قد تُستخدم من قبل الحكومة، وبالتالي قد تخسر ثقة المجتمع.

4-11 العمل مع وسائل الإعلام

إن التوعية من خلال استخدام وسائل الإعلام المتنوعة يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لنقل رسالة ما. وتعتبر وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزة والملصقات والصحافة المطبوعة (الورقية أو الإلكترونية) طرقاً «لنشر» الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشكلاً من أشكال التوعية.

إن العمل مع وسائل الإعلام طريقة للوصول إلى العديد من الناس من أجل:

- توعيتهم بالمشكلة أو القضية، وكيف تؤثر على الناس؛
- إظهار أن ثمة طريقة للتعامل مع المشكلة أو القضية؛
- الحصول على دعمهم؛
- زيادة وعيهم العام بحقوق الإنسان.

وإن اختيار الوسيلة الإعلامية الأكثر ملاءمة أمر يعتمد على الرسالة وعلى الجمهور المستهدف. فإذا كانت الوسيلة الإعلامية إذاعة أو صحيفة محلية، فإن الصحفيين يودون استخدام القصص الإخبارية التي تتسم بأنها:

- **مثيرة**: فقد تكون المشكلة شائعة، ولكن ربما يكون هناك شيء جديد يُراد قوله عنها. وقد يتمثل العامل المتعلق «بالخبر» في:
  - ما يفعله المجتمع بالنسبة لمشكلته؛
  - تطور جديد في مشكلة قديمة؛
  - شيء قاله شخص مهم أو فعله بشأن المشكلة؛
  - شيء ناجح أو شيء سيئ.
- **مقدَّمة بشكل واضح**: حيث تُظهر القصة ما هو خطأ، وما ينبغي القيام به ومَن هم المتورطون أو أصحاب الشأن؛

- تأتي في الوقت المناسب أو المحدد: لماذا تعتبر القضية مهمة الآن؟ قد تكون قضية طارئة؛ وإذا لم تكن كذلك، فإن ثمة حاجة إلى «صنارة لصيد أخبار» (مثل صنارة صيد السمك):
  - يمكن صنع هذه «الصنارة» بتوجيه دعوة إلى شخصية مهمة لزيارة المجتمع ودعوة مندوبي الصحافة إلى الحضور؛
  - يمكن «أصطياد» الدعاية لفعالية أو ذكرى معينة. فعلى سبيل المثال، إذا كان الموضوع يتعلق بالتعليم الأساسي، فإنه يمكنك اختيار «يوم الطفل الأفريقي» (16 يونيو/حزيران).

وقبل استخدام الإذاعة أو الصحف لنشر رسالة ما:

- تعرَّف على الصحفيين أو مقدِّم البرنامج، إما عن طريق الاتصال الهاتفي بمحطة الإذاعة وطلب التحدث مع شخص ما، أو بزيارة المحطة إن أمكن. وضِّح له ما يقوم به المجتمع وزوِّد الصحفيين بتفاصيل عنوانك؛
- حدد أشخاصاً من المجتمع ممن يمكن إجراء مقابلات معهم واستخدم هذه الأساليب:
  - قبل تسجيل المقابلة إسأل الصحفي/ الصحفية عن الأسئلة التي يعتزم طرحها، ولكن كن مستعداً للأسئلة المفاجئة؛
  - قم بالتحضير للمقابلة بالإشارة إلى نقطتين رئيسيتين أو ثلاث نقاط رئيسية تود أن تبرزها. فكِّر في كيفية التعبير عنها بذكر حقيقة أو حالة مثيرة للاهتمام لتوضيح نقطة ما؛
  - فكِّر في الجمهور، واختر اللهجة المناسبة لمخاطبته؛
  - إذا كانت المقابلة إذاعية تحدَّث بوضوح، ولكن ليس ببطء.

الإطار 47: برامج إذاعية منتظمة حول حقوق الإنسان

ربما تبدي محطة إذاعية محلية اهتماماً باستضافة برنامج أسبوعي خاص بحقوق الإنسان. ويمكن أن يتضمن البرنامج مناقشة لبعض القضايا بحضور خبير أو اثنين في الاستوديو. ويمكن دعوة المستمعين إلى إرسال تعليقاتهم أو أسئلتهم عبر الهاتف (وقد فعل مثل هذا الأمر مركز حقوق الإنسان في أوغندا). وأنتج «توكنغ درام ستوديو» في ليبيريا مسلسلاً درامياً شعبي، فيه مزيج من المتعة والتعليم.

بعض النظر عن نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة، فإن ثمة نقاطاً عامة ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند الالتقاء بالأشخاص العاملين مع وسائل الإعلام أو لجذب اهتماهم:

- اختيار صحفي متعاطف ودعوته إلى زيارة المجتمع وكتابة تقرير إخباري عنه. وقبل الزيارة ينبغي أن يقرر المجتمع ما هي الرسالة الرئيسية التي يريد توصيلها، ومَن هم أفراد المجتمع الذين يستطيعون نقل الرسالة على أفضل نحو، وما الذي يريدون إبرازه للصحفي؛
- إعداد منشور حول المشكلة وإستراتيجية التجمع أو هدفه. وإرساله إلى وسائل الإعلام وعرض الإستعداد والإجراء ومقابلات معها؛
- تحديد «النجوم» أو «السفراء»: حاولْ جذب اهتمام شخصية مشهورة بمشكلة ما. إذ يمكن لهذه الشخصية إقناع مسؤولين على مستوى عال باتخاذ إجراءات ما أو التحدث إلى وسائل الإعلام.
- تقديم شهادات: ربما يكون هناك شخص ما في المجتمع المتأثر يتحلى بالثقة والاستعداد لرواية قصته إلى وسائل الإعلام؛

- تنظيم فعالية ودعوة الصحفيين لحضورها؛
- تنظيم مسيرة عبر الشوارع أو مظاهرة بجانب مكان محوري، من قبيل مكتب حكومي أو دار للعبادة، مع حمل اللافتات وإطلاق الهتافات والشعارات. تأكَّد مما إذا كان القانون يشترط الحصول على إشعار مسبق، وتأكد من أن المتظاهرين يعرفون الاستراتيجية ويتصرفون وفقاً لها؛
- عقد حوار عام؛
- الدعوة إلى رسالة ما خلال فعالية عامة من نوع آخر، كالعرض المسرحي أو المعرض الفني أو الفعالية الرياضية. وقد تضطر في مثل هذه الحالة إلى طلب إذن من منظمي الفعالية أو التعاون معهم.

11-5 وسائل الاتصال الإلكترونية

ثمة طرق عديدة للتوعية من خلال استخدام التقانة الجديدة7، كالإنترنت والبريد الإلكتروني والرسائل النصية. أمثلة:
إنشاء صفحة على الشبكة العنكبوتية تتضمن أخباراً عن عمل منظمة ما؛
إنشاء مدونة على الشبكة العنكبوتية لتبادل المعلومات مع الآخرين؛
الانضمام إلى الحملات على المستويات المحلي والإقليمي والوطني والدولي مثلاً، يمكن إرسال أخبار عمليات الإجلاء القسري إلى موقع مركز حقوق السكن وعمليات الإخلاء (وهي منظمة غير حكومية) على الشبكة العنكبوتية؛
إرسال رسائل إلى أشخاص لطلب دعمهم؛
استخدام الرسائل النصية القصيرة أو الرسائل الإلكترونية من أجل تنسيق الأنشطة.

11-6 الفعاليات العامة

يمكن توجيه الفعاليات العامة إلى السكان المحليين لتزويدهم بمعلومات حول قضية ما أو إشراكهم في المطالبة بحق ما. إن الهدف الرئيسي لهذا النوع من الفعاليات العامة يجب أن يتمثل في إحداث تأثير على المستوى المحلي.

وتوجَّه أنواع أخرى من الفعاليات العامة مباشرة إلى السلطات على المستويات المحلي والوطني والدولي، وذلك لإقناعها بإتخاذ إجراءات. وفي هذه الحالات، يمكن أن يكون الهدف الرئيسي، إما تبيين فشل السلطات في الاضطلاع بواجبها، أو تشجيعها على التصرف بشكل إيجابي.

وفيما يلي أنواع الفعاليات العامة:
- الجلسات العامة
- بطاقات التقارير
- برلمان الشعب؛
- المسرح التشاركي (القائم على المشاركة)؛
- فعاليات الفنون البصرية؛
- فعاليات رياضية مع الاختلاف.

11-6-1 الجلسات العامة

إن هدف الجلسات العامة هو التوعية بالمشكلة المحلية التي تؤثر على العديد من الناس، وإبراز قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة. وفيما يلي إشارة إلى بعض النقاط بشأن الجلسات العامة:

- الميسّر مسؤول عن رئاسة الفعالية وضمان طرح قضايا حقوق الإنسان على طاولة الحوار؛
- ينبغي أن يعطي أفراد المجتمع الذين يمثلون مختلف الفئات، كالعمر، والجنس، إلخ، أدلة تتعلق بالقضية؛
- يمكن دعوة المهنيين، كالمحامين والأطباء، إلى الإدلاء بتعليقاتهم؛
- ثم يدعو الميسّر أفراد الجمهور إلى طرح أسئلتهم حول المشكلة، وماهية الجهود التي بُذلت من أجل حلها، ولتدارس ما ينبغي القيام به بشأنها؛
- إذا حاولت السلطات حل المشكلة، فإن ذلك يجب أن يتم التعريف به، ويمكن أن يُطلب من المشاركين الإعراب عن تقديرهم لذلك؛
- بعد الاجتماع يقدم المنظمون ملخصاً للحوار في تقرير قصير ويقومون بتوزيعه على المسؤولين وأفراد الجمهور.

11-6-2 بطاقات التقرير

ثمة نوع آخر من الفعاليات العامة (أكثر ملاءمة للمجموعات الأصغر)، وهو إصدار «بطاقات تقارير»، حيث:

- يعقد المنظمون حلقة نقاش عام حول أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – كالتعليم مثلاً. ويكون للنقاش هدفان هما: تشجيع السلطات المحلية على الخضوع لمساءلة الجمهور، وجعل الناس يدركون أن لهم حقاً في المشاركة؛
- يطلب الميسّر من أفراد المجتمع أن يذكروا خصائص النظام التربوي الجيد؛
- بعد النقاش، تُكتب هذه الخصائص في قائمة على الجانب الأيسر من ورقة كبيرة/أو على السبورة. ويمكن أن تكون إحدى هذه الخصائص «النوعية الجيدة للمعلمين»؛
- بعد ذلك، يتدارس أفراد المجتمع ما إذا كان لدى مدارسهم المحلية معلمون ذوو نوعية جيدة، ثم يعطون هذا الجانب علامة، لنقل 2 من 10. ويُكتب تعليق بجانب العلامة، من قبيل: «قلة عدد المعلمين الذين تلقوا تدريباً مناسباً» ويتكرر ذلك إلى أن تُعطى كل نقطة على البطاقة علامة وتعليق؛
- ثم تُرسل البطاقة إلى مديرية التربية والتعليم المحلية مع رسالة تغطية تشرح أسباب عقد الفعالية. ويمكن أن يُسأل المسؤولون عما إذا كانوا قد قاموا بمراقبة المشكلات المشار إليها في البطاقة، وما الذي أظهرته مراقبتهم لها. ويمكن إصدار نسخ أصغر من البطاقة على ورقة وتوزيعها على أفراد المجتمع.

11-6-3 برلمان الشعب

«برلمان الشعب» هو نوع آخر من الفعاليات العامة التي تشجع على مناقشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي فعالية «برلمان الشعب» يتم تشكيل برلمان صوري مع أصحاب الحقوق (من قبيل أفراد المجتمع) حيث يلعب ممثلو منظمات المجتمع المدني دور نواب البرلمان. وكي يعمل برلمان الشعب، ينبغي:

- تنظيم حوار حول كيفية إيفاء الدولة بحق ما على المستوى المحلي. ويجب أن يكون الحق منصوصاً عليه في الدستور الوطني أو في إحدى المعاهدات التي تكون الدولة المعنية طرفاً فيها؛
- يتم إعداد تقرير جلسة الحوار وإرساله إلى جميع أصحاب الشأن.

11-6-4 المسرح التفاعلي

المسرح التفاعلي هو نوع شائع من الفعالية العامة التي يشارك فيها أفراد المجتمع. فالمسرح العادي هو المسرح الذي تؤدى فيه مسرحية جاهزة من قبل ممثلين أمام جمهور المشاهدين. أما في المسرح التفاعلي فإن الجمهور يسهم بأفكاره وتجربته ويؤثر في أحداث المسرحية.

وهذا أسلوب قوي للتوعية بحقوق الإنسان، كما أنه يساعد المشاركين في تحليل المشكلات وتغيير المواقف وتحديد الأنشطة لحل المشكلات. وكي يكون المسرح التفاعلي ناجحاً، ينبغي:

- أن يجري أفراد المجتمع بحوثاً تتعلق بالمشكلة وأن يصمموا المسرحية ويمثّلوا الأجزاء الرئيسية منها؛
- أن يقوم الممثلون بإدخال أفراد المجتمع (الجمهور) في أحداث المسرحية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يوقفوا سير المسرحية وأن يطلبوا من الجمهور إبداء رأي أو مشورة، أو تقرير ما ينبغي أن يحدث في اللحظة التالية.

الإطار 48: المسرح التفاعلي في كينيا

نُفذ مشروع مسرح تفاعلي في إحدى مدارس نيروبي بكينيا، حيث حدثت توترات شديدة بين المعلمين والطلبة. وقد ساعد مشروع المسرح كلا الطرفين على فهم حقوق وواجبات بعضهما بعضا. إذ تعلّم الطلبة الانضباط الذاتي، وتعلم المعلمون الاستماع إلى طلابهم.

وهذا المثال من: «بن ني والين: التعبئة من أجل حقوق الإنسان باستخدام المسرح التفاعلي»، وهو متوفر على موقع البرنامج الخاص بأفريقيا التابع للفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية: (www.amnesty.nl/in_actie_vervolg/spa)
ويمكن طلب نسخ ورقية.

11-6-5 الفنون البصرية

كما هي الحال بالنسبة للمسرح التفاعلي، يمكن أن تكون فعاليات الفنون البصرية تفاعلية بالقدر نفسه. فهي بحاجة إلى إعداد وأنشطة متابعة؛ كما ينبغي ربطها بأنشطة أخرى وأن يكون لها هدف واضح؛ ويجب ألا تكون مجرد «فرجة ليوم واحد»؛ وأن يكون دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موجودين في مسرح الفعالية لإشراك الناس في الحديث عن الحقوق. ومن بين طرق إشراك أفراد المجتمع في خلق فعاليات الفنون البصرية:

- الإعلان عن حملة: حيث يمكن أن تكون المادة البصرية عبارة عن لافتة ضخمة على مبنى أو بين شجرتين. وينبغي أن يشارك المجتمع المعني في تصميم اللافتة وصنعها وتعليقها. ويمكن تنظيم فعالية عامة عندما تُعلق اللافتة؛
- تركيب توضيحي لأحد بواعث القلق: لتحفيز التفكير بالحق في الحصول على الماء مثلاً – حيث يتم ترتيب زجاجات بلاستيكية ودلاء من الماء النظيفة والماء القذرة وملصقان/أو سبُّورتان، تُكتب على أحدهما قائمة بالأمراض التي تنتقل بواسطة الماء وعلى الآخر قائمة بإرشادات صحية من قبيل غلي مياه الشرب. ولجعل الناس يفكرون بالحق في السكن الملائم، يمكنك

جمع مواد غير صالحة كالصناديق والألواح البلاستيكية وإطارات السيارات، وأن تطلب منهم المساعدة في بناء مأوى؛

- فعالية طلاء تفاعلي: لتنظيم فعالية تهدف إلى إبراز الحق في التعليم، يمكن جمع الوالدين والطلبة وأشخاص من سكان الحي لطلاء المدرسة. ويتمثل أحد أهداف هذه الفعالية في جعل المجتمع المحلي أكثر وحدة.

11-6-6 فعاليات رياضية

وأخيراً، يمكن أن تكون الفعاليات الرياضية كذلك مكاناً للتصدي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى سبيل المثال، للتوعية بأوضاع الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، يمكن أن تشمل الفعالية الرياضية تنظيم سباقات يحمل فيها صاحب المركز الفائز اسم حق ما، ولكن المتسابقين ينبغي أن يكونوا معاقين بطرق مختلفة، كأن تكون أرجلهم مربوطة بغير شدة، بحيث لا يستطيعون السير إلا بخطوات صغيرة، أو يتم عصب عيونهم، وبحاجة إلى مساعدة آخرين.

11-7 تقييم

بغضّ النظر عن أشكال الإجراءات التي ستقررون اتخاذها مع المجتمع نتيجة للتحليل، فإن إجراء تقييم للمشروع أمر مفيد لأنه سيمكّنكم من تحديد النجاحات والتحديات التي واجهتموها خلال المشروع، وتساعدكم على تحسين مستوى المشاريع المستقبلية.

إن تقييم مشروع ما هو عبارة عن عملية مستمرة، ويجب ألا يتم في نهاية المشروع فقط. فخلال جميع مراحل المشروع يمكن عقد اجتماعات منتظمة (إما داخل المنظمة أو مع المجتمع)، كنوع من «التدقيق» للتأكد من أن المشروع يسير بسلاسة.

وعند تحديد طرق قياس مشروع ما، ضع بعين الاعتبار ما يلي:

- ما إذا تم الإيفاء بالهدف العام والغايات المحددة، أو إلى أي مدى؛
- ما إذا كانت الأنشطة مناسبة ومنسقة بشكل جيد؛
- ما إذا أصبح أفراد المجتمع أكثر معرفة بحقوقهم وبكيفية مطالبتهم بها، أم لا؛
- ما إذا تم تمكين أفراد المجتمع نتيجةً لذلك النشاط أم لا؛
- ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الأنشطة؛
- ما هي الدروس المستقاة من أجل تحديد «الممارسات الفضلى»، وما هو العمل المختلف الذي يمكن القيام به في المرة القادمة.

خاتمة

إننا نوصي المهتمين بتعميق معارفهم بالاطلاع على المصادر المذكورة في الملاحق وإلى الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة. ويوضح إطار التخطيط في الملحق 1 كيفية العمل من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خطوة خطوة.

المختصرات

AEC	المجموعة الاقتصادية الأفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
CAT	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
CBO	منظمة مجتمع محلي
CEDAW	اتفاقية القضاء على جمع أشكال التمييز ضد المرأة
CERD	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
CESCR	اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
CP rights	الحقوق المدنية والسياسية
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
CSO	منظمة مجتمع مدني
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لالأمم المتحدة
ECOSOCC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد والأفريقي
ESC rights	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
HRBA	المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان
HRC	لجنة حقوق الإنسان
IDP	النازحون داخلياً
IFI	مؤسسة مالية دولية
IGO	منظمة حكومية دولية
IMF	صندوق النقد الدولي
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MWC	اتفاقية العمال المهاجرين: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
NGO	منظمة غير حكومية
ODA	مساعدات رسمية مباشرة
OP	البروتوكول الاختياري لبرلمان الاتحاد والأفريقي
PRSP	أوراق استراتيجية الحد من الفقر
REC	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
SCP	اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب (جزء من اتفاقية مناهضة التعذيب)
TNC	شركة عابرة للجنسيات
UPR	آلية المراجعة الدورية العالمية
UN	الأمم المتحدة
UDHR	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
WTO	منظمة التجارة العالمية

مسرد المصطلحات

المصطلحات المكتوبة بخط مائل تمثل أبواباً موجودة في المسرد.

أ

الإجراءات الخاصة: هذا هو المصطلح العام لآليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تتعامل إما مع أوضاع قطرية محددة أو قضايا موضوعية. وقد تكون هذه الآليات مقررين خاصين، أو خبراء مستقلين، أو فِرق عمل.

آراء استشارية: تقدم المفوضية الأفريقية آراء استشارية بشأن مواضيع متنوعة. كما أن ثمة هيئات أخرى يمكن أن تقدم آراء استشارية، من قبيل المحاكم، ولكن الحكومات ليست ملزمة باتباع تلك الآراء. اُنظر أيضاً التعليقات العامة.

أصحاب الشأن: الأشخاص الذين لديهم اهتمام أو «مصلحة» في وضع معين. ويمكن لأصحاب الشأن أن يساندوا أو يعارضوا أفعال المجتمعات أو دعاة حقوق الإنسان.

إطار حقوق الإنسان: ويتكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، ومنها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية العمال المهاجرين.

الالتزام: الواجب الذي تتعهد به الدولة عندما تصدق على معاهدة ما أو تنضم إليها.

الالتزامات الأساسية الدنيا: بغض النظر عن فقر الدولة المعنية، فإنها يجب أن تلبي الحد الأدنى من متطلبات كل حق. وكي تحقق ذلك، ربما تضطر إلى طلب مساعدة دولية. ولا يمكن تلبية الالتزامات الأساسية الدنيا إذا كان العديد من الناس يعانون من سوء التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو السكن الملائم أو التعليم الأساسي.

انتهاك حقوق الإنسان (abuse): الضرر الذي يلحق بالحقوق الإنسانية لشخص ما، أو حرمانه منها على أيدي شخص أو أشخاص ليسوا من مسؤولي الدولة ولا يتصرفون باسم الدولة. أما عندما ترتكب الدولة انتهاكاً مماثلاً فإنه يسمى «*violation*».

انتهاك حقوق الإنسان (violation): يقع هذا الانتهاك عندما تتوفر أدلة على أن دولة ما، أو شخصاً يتصرف باسم تلك الدولة، ينتهك حقاً إنسانياً معترفاً به دولياً.

الإنصاف: وسيلة لتصحيح الخطأ. وبمصطلحات حقوق الإنسان، فإنه يشمل الإنصاف القضائي، من قبيل الاسترداد (استعادة شيء انتُزع)، أو التعويض (دفع أموال مقابل الضرر)، أو جبر الضرر (الاعتراف بأن الإجراء كان خطأ، والقيام بشيء لإصلاح الضرر).

انضمَّ، انضمام: عندما تصبح دولة ما طرفاً في معاهدة دخلت حيز النفاذ أصلاً، يُقال إنها انضمت إلى المعاهدة. وللانضمام نفس الأثر القانوني للتصديق.

ب

البحوث التشاركية: هي البحوث المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان، التي يشارك فيها أفراد المجتمع.

ت

تحديد الأولويات: وضع الأشياء بالترتيب بحسب الأولوية. ويجب أن تعطي الحكومات الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً.

الترسيم: رسم خرائط كطريقة للمساعدة على تحديد العناصر الرئيسية لوضع معين أو مشكلة ما، والصلات بين تلك العناصر.

التصديق: عندما تصدق دولة على معاهدة ما، فإنها توافق على الالتزام بشروط المعاهدة، وسن القوانين الضرورية التي من شأنها أن تجعل تلك المعاهدة جزءاً من القانون الوطني أو المحلي.

التعليقات العامة: هذه وثائق تسلمها هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وتوضح مضمون حقوق إنسانية محددة، وتقدم للدول إرشادات بشأن كيفية تنفيذ الحق قيد البحث. وينبغي أن تسترشد الدول بها عند وضع السياسات. كما يتعين على دعاة حقوق الإنسان استخدام التعليقات العامة كمرشد لعملهم. اُنظر أيضاً: الآراء الاستشارية.

التغير المناخي: التغيرات في المناخ التي تؤثر على العمليات الكونية، بما في ذلك ارتفاع منسوب البحار والارتفاع والانخفاض الشديدين في حرارة الجو. وبات من المقبول على نطاق واسع أن يعتبر التغير المناخي أو «ارتفاع درجة حرارة الأرض» نتيجة للتلوث أو انتشار «غازات المستنبتات الزجاجية» في الجو. والسبب الرئيسي لذلك هو الأنشطة الصناعية والزراعية للبشر، ولاسيما من خلال احتراق النفط والفحم والغاز (وقود المستحثات). وفي حين أن حجم إسهام أفريقيا في ارتفاع درجة حرارة الأرض يعتبر متدنياً مقارنةً بمساهمة المناطق الأكثر صناعية، فإن هذه القارة لا تستطيع أن تتجنب آثار هذه الظاهرة، التي قد تشمل حدوث مواسم جفاف حادة أو فيضانات، يمكن أن تؤثر سلبياً على صحة الناس وعلى إمكانية حصولهم على الأرض والغذاء والسكن والماء. أما المناطق الأكثر عرضة للتأثر بشكل حاد فهي الجزر الصغيرة والمناطق الجبلية المرتفعة والمناطق الساحلية المكتظة بالسكان.

التقرير الموازي: يقوم بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بإصدار تقاريرها الخاصة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها، وتقدم تلك التقارير إلى آليات حقوق الإنسان المعنية كتعليق على تقرير الدولة أو كنقيض له.

التماهي: عندما تتبنى أقلية ما، تدريجياً، مواقف وأعراف الجماعة المهيمنة. وعندما يُرغم أشخاص على التقيد بالثقافة السائدة والمهيمنة، أو يتم تقويض ثقافتهم بطرق أخرى، فإن ذلك يعني أن حقوقهم الإنسانية تعرضت للانتهاك.

التمتع بالحق: في مصطلحات حقوق الإنسان يعني هذا المصطلح استخدام حق معين أو ممارسته.

توثيق حقوق الإنسان: تسجيل معلومات حول حقوق الإنسان على شكل فوتوغرافي أو سمعي أو سمعي – بصري من أجل توضيح الأوضاع أو فضح الانتهاكات أو تقديم توصيات لإحداث تغيير.

التوصية: قد تقدم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان «توصيات» إلى الحكومة عندما تعتقد أن الأخيرة يجب أن تفعل شيئاً أو أن تتوقف عن فعل شيء.

ج

الجناة: الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانوا تابعين للدولة أو غير تابعين لها.

ح

الحاكمية الرشيدة: طريقة للحكم تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية وتلتزم بحكم القانون. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار آراء الجميع، وخاصة آراء الفئات الأكثر ضعفاً. وتكفل التصدي للفساد بشكل فعال، وتستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتشمل الحق في التعليم والعمل والمستوى المعيشي الكافي والغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتنمية الثقافية.
أُنظر أيضاً: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق البيئية والتنموية.

حقوق الإنسان: الحقوق التي يملكها كل شخص لأنه إنسان. وحقوق الإنسان مكتوبة في قوانين دولية وإقليمية ووطنية، وتنطوي على التزامات حكومية. أُنظر أيضاً: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق البيئية والتنموية.

الحقوق البيئية والتنموية: وتتعلق بالحق في بيئة سليمة من الناحية الإيكولوجية وفي تنمية مستدامة. أُنظر أيضاً: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحقوق المدنية والسياسية: إن حقوق الإنسان يعتمد بعضها على بعض ويرتبط بعضها ببعض. بيد أن من المناسب النظر في ثلاث فئات من الحقوق. فالحقوق المدنية والسياسية تركز على الحرية، وتشمل الحق في الحياة وفي حرية الفرد وسلامة شخصه، والحق في التحرر من الاسترقاق وعدم التعرض للتعذيب، والحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والدين والتجمع والاشتراك في الجمعيات. أُنظر أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق البيئية والتنموية.

خ

خاضع للمساءلة/المساءلة: تقتضي الديمقراطية والحاكمية الرشيدة أن يكون الشعب قادراً على مساءلة حكوماته. ويجب أن تتحمل السلطات مسؤولية قراراتها وسياساتها وأفعالها، وأن تبرر سلوكها أمام الشعب.

الخصخصة/أو التخاصية: نقل مؤسسة خدمية أو صناعية أو تجارية عامة أو مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

د

الدأب الواجب: غالباً ما يُستخدم هذا المصطلح بالارتباط بالعنف ضد المرأة، ولكنه ينطبق على جميع حقوق الإنسان. فالدول تمارس الدأب الواجب إذا اتخذت إجراءات لمنع الانتهاكات على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة والتحقيق فيها والمعاقبة على ارتكابها. كما يقتضي الدأب الواجب من الدول أن توفر الإنصاف لضحايا تلك الانتهاكات.

داعية حقوق الإنسان: الشخص الذي يساعد الآخرين على المطالبة بحقوق الإنسان، والذي غالباً ما يكون عضواً في منظمة مجتمع محلي أو منظمة غير حكومية.

الدولة الطرف: بعد أن تصدق دولة ما على معاهدة أو تنضم إليها، تصبح دولة طرفاً في المعاهدة. أُنظر أيضاً: الانضمام والتصديق.

س

السياسة: الأهداف العامة والغايات المحددة المعلنة للحكومة فيما يتعلق بالجوانب المختلفة من عمل الحكومة، كالصحة أو التعليم أو المواصلات. وتوضع السياسات في وثائق تحدد فيها الوزارات الحكومية ما تخطط لتحقيقه في فترة زمنية محددة. وينبغي أن تتضمن السياسات مؤشرات ومقاييس لاقتفاء التقدم باتجاه أهداف السياسة.

ص

صك حقوق الإنسان: مصطلح عام يشمل أي معاهدة إقليمية أو دولية لحقوق الإنسان، أو أي معيار آخر من معايير حقوق الإنسان كالإعلان أو المبادئ التوجيهية أو المبادئ.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: يشمل هذا المصطلح المعاهدات والمعايير الدولية.

ع

علم البيئة: علم العلاقات بين الكائنات العضوية وبيئاتها.

العملية القانونية الواجبة: الإجراءات والضمانات القانونية المناسبة لضمان عدم حرمان أي شخص من حقوقه.

ف

الفئات المهمشة أو الأفراد المهمشون: مصطلح عام يُطلق على الفئات المستضعفة والتي تتعرض للتمييز، أو الأفراد المستضعفين والذين يتعرضون للتمييز.

الفاعلون التابعون للدولة: وهم ممثلو الدولة على جميع مستويات الحكم، من قبيل وزراء الحكومة أو المسؤولين في البلديات أو أفراد الشرطة أو موظفي المؤسسات الحكومية كالمستشفيات. أُنظر أيضاً: الفاعلون غير التابعين للدولة.

الفاعلون غير التابعين للدولة: الفاعلون الذين ليسوا دولاً، ويشملون المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية والجماعات المسلحة والأفراد. أُنظر أيضاً: الفاعلون التابعون للدولة.

ق

قابل للبت فيه قضائياً: تكون الحالة قابلة للمقاضاة إذا كانت المحكمة قادرة على اتخاذ قرار بشأنها. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك نص على الحق في الغذاء في الدستور أو في أي قانون آخر، فإن المحكمة تستطيع توفير الإنصاف لضحية انتهاك ذلك الحق.

ل

اللامركزية: الحكومة اللامركزية هي الحكومة التي لها هياكل حكومية مركزية ومحلية معاً. والهياكل اللامركزية قد تكون ديمقراطية وقد لا تكون كذلك، وذلك بحسب نظام الحكم. فهي تكون ديمقراطية إذا انتُخبت محلياً وتمتعت بسلطات وضع السياسات. كما تتلقى السلطات اللامركزية أموالاً من الحكومات المركزية و/أو تتمتع بصلاحيات جمع الأموال من الضرائب المحلية.

م

المادة: تتألف المعاهدات وغيرها من الصكوك الدولية من عدد من المواد، تشير كل مادة منها إلى جانب من جوانب الموضوع الذي يشمله الصك.

المؤشر: رقم أو أية بيانات أخرى تُختار لإظهار مدى التقدم الذي أُحرز باتجاه تحقيق هدف ما. فعلى سبيل المثال، في بلد يموت فيه واحد من كل عشرة أطفال نتيجةً للإسهال (وهو مرض ينتقل بواسطة الماء)، ربما تضع الحكومة هدفاً يتمثل في تخفيض هذا العدد إلى النصف. وربما يكون المؤشر ضمان حصول نصف العدد الإجمالي للأطفال على تمديدات صحية آمنة في غضون ثلاث سنوات.

مبادئ باريس: مجموعة من المبادئ التوجيهية لمؤسسات وطنية أُنشئت لحماية الحقوق. وتتضمن المبادئ التوجيهية كيفية إنشاء مثل هذه المؤسسات وإدارتها. وقد اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 48/134 في 20 ديسمبر/كانون الأول 1993.

المجتمع: لأغراض هذه السلسلة، نعرّف «المجتمع» بأنه مجموعة من الناس الذين يعملون معاً من أجل إحقاق حقوقهم. أما «المجتمع الدولي» فيشير إلى الحكومات والوكالات الدولية التي تصنع القرارات وتتخذ الإجراءات التي تؤثر على شعوب العالم.

المجتمع الدولي: أُنظر باب «المجتمع».

مجموعات الموازنة التطبيقية: مجموعات من الأشخاص الذين يقومون بتحليل الإنفاق الحكومي بهدف معرفة ما إذا كانت الحكومة تنفق أموال البلد وفقاً لوعودها الانتخابية، وكيف تُنفق الأموال (أو تُهدر). ويعمل بعض مجموعات الموازنة التطبيقية مع مجموعات حقوق الإنسان لمعرفة ما إذا كانت أولويات الحكومة تتماشى مع التزامات حقوق الإنسان وموجَّهة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً.

محقق الشكاوى/مكتب المظالم: مسؤول حكومي يتولى التحقيق في شكاوى المواطنين ضد الحكومة أو موظفيها. وعادة ما يساعد محقق/محققة الشكاوى طاقم من المحققين والمحامين. وشأنه شأن اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، فإن مكتب المظالم يجب أن يلتزم بمبادئ باريس.

المراسلات: مصطلح يعني الرسائل التي تقدم معلومات إلى هيئات المعاهدات.
أُنظر أيضاً: التقارير.

المستفيد: الشخص الذي يُتوقع أن يستفيد من إجراء ما أو مشروع معين.

المشروع: المشروع في سلسلة الكتيبات هذه هو نشاط مخطَّط وله أهداف وغايات محددة. ويمكن أن يكون نشاطاً قصير الأجل مع مجتمع ما ويركز على قضية محددة. كما يمكن أن يكون نشاطاً أطول أجلاً ويتضمن قضايا مختلفة عديدة.

المطالبة بالحقوق: يستطيع الأفراد «المطالبة» بحقوقهم من خلال آليات من قبيل المحكمة. كما يستطيعون «ممارسة» الحقوق أو «المطالبة» بها أو «الدعوة إلى تنفيذها».

المعاهدة: المعاهدة هي اتفاقية ملزمة، بموجب القانون الدولي، لأطراف دخلت فيها وتخضع للقانون الدولي، وهي بشكل رئيسي الدول والمنظمات الدولية. وتحمل المعاهدات أسماء مختلفة، منها: الميثاق أو الاتفاقية أو العهد أو الاتفاق أو البروتوكول.

المعايير: تضم معايير حقوق الإنسان مجموعات من الإعلانات أو المبادئ العامة أو المبادئ التوجيهية التي صاغتها الدول معاً. وهي تُعتبر من الممارسات الفضلى، ولذا يتعين على الدول احترامها. ولكن الدول غير ملزمة قانونياً بتنفيذها. أُنظر أيضاً: صكوك حقوق الإنسان.

المعلومات الأساسية أو المباشرة: المعلومات التي تُجمع من الأشخاص بشكل مباشر. أُنظر أيضاً: المعلومات أو البيانات الثانوية.

المعلومات أو البيانات الثانوية: المعلومات التي جمعها شخص آخر، من قبيل تلك المستقاة من تقرير صحفي أو دراسة مسحية أجرتها منظمة أخرى. اُنظر أيضاً: المعلومات الأساسية أو المباشرة.

المعلومات أو البيانات المجزأة: المعلومات التي تعطي أرقاماً منفصلة حول فئات مختلفة، كالجنس والعمر والوضع الاجتماعي – الاقتصادي والمنطقة الجغرافية والجماعة العرقية.

المعلومات الوثائقية: معلومات مكتوبة في وثائق ورقية أو إلكترونية، تتضمن معايير لحقوق الإنسان ودساتير وقوانين وسياسات وموازنات حكومية.

المقاضاة: رفع قضية أمام المحكمة.

مقياس: معيار يمكن بواسطته قياس الأشياء، كأن تكون المسافة القصوى بين كل أسرة وأقرب مصدر من مصادر المياه النظيفة 500 متر.

الملاحظات الختامية: التعليقات أو الآراء التي تقدمها هيئة معاهدة معينة إلى دولة ما بعد قيامها بفحص تقرير دوري للدولة. ويُطلب من الأطراف في معاهدة ما تقديم تقارير منتظمة لإظهار كيفية تنفيذها لشروط المعاهدة.

المنظمة غير الحكومية: أية جماعة غير ربحية منظمة على المستويات المحلي والوطني والدولي.

منظمة مجتمع محلي: هي منظمة تقدم خدمات اجتماعية أو تقوم بحملات على المستوى المحلي، وتعتمد على أفراد المجتمع في الأيدي العاملة والدعم المادي والمالي.

المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان: منهج في التنمية يقوم على مبادئ حقوق الإنسان. ويطالب هذا المنهج بمساءلة الدولة عن إحقاق حقوق الأفراد، ولا سيما الحق في: عدم التعرض للتمييز؛ والحصول على المعلومات؛ والمشاركة في صنع القرار؛ والحق في الإنصاف عندما تُنتهك الحقوق.

الموازنة: موازنة الحكومة هي ملخص لما سيتوفر من أموال (من عوائد الضرائب أو غيرها مثلاً) وكيف تخطط الحكومة لإنفاق تلك الأموال على مدى فترة زمنية محددة. اُنظر أيضاً: مجموعات الموازنة التطبيقية.

هـ

هيئة الشكاوى: آلية يجوز لها تلقي الشكاوى من أفراد الجمهور. وتشمل هيئات الشكاوى الوطنية: لجان حقوق الإنسان ومكاتب المظالم والمكاتب التي يتم إنشاؤها في الوزارات أو الدوائر لتلقي الشكاوى. كما أن بعض هيئات المعاهدات الإقليمية والدولية أو هيئات المراقبة تقبل الشكاوى.

هيئة المعاهدة أو هيئة مراقبة المعاهدة: وهي لجنة تنشأ بموجب شروط المعاهدة لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجبها. ويمكن أن تتلقى هيئات المعاهدات معلومات من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية حول ما إذا كانت الدولة تفي بشروط الاتفاقية أم لا.

وكالة: أُنظر وكالة التنمية.

وكالة التنمية: وكالة يتم إنشاؤها لدعم النمو الاقتصادي في بلد ما أو منطقة معينة، عن طريق توفير الموارد والمساعدات الضرورية. ومن بين وكالات التنمية: الوكالات التابعة للأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والوكالات غير الحكومية المستقلة، كمؤسسة «أوكسفام»؛ والوكالات الحكومية، كوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (يو إس أيد).

هوامش

الباب الأول:

(1) أُنظر: **إدماج حقوق الإنسان من أجل الكرامة الإنسانية، كتاب مبسَّط حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، منظمة العفو الدولية 2005.

(2) سلسلة أخرى من منشورات منظمة العفو الدولية باسم **«أوكويلي»**، تركز على الحقوق المدنية والسياسية. أُنظر: www.amnesty.nl/spa

(3) **سدس البشرية يعاني من سوء التغذية – أكثر من أي وقت مضى، منظمة الأغذية والزراعة** (فاو)، بيان صحفي، 19 يونيو/حزيران 2009. أُنظر: www.fao.org/news/story/en/item/20568/icod، تمت زيارة الموقع في 29 ديسمبر/كانون الأول 2009.

(4) **تقرير الأهداف لإنمائية للألفية**، 2007.

(5) **تقرير التنمية الإنسانية 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، ص 25.

(6) **الجمعية العامة للأمم المتحدة، احتياجات التنمية في أفريقيا: حالة تنفيذ الالتزامات المتنوعة، التحديات والمضي قُدماً** (2008). متاح على الرابط: www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/sgreport/sg-development-report-08.pdf

(7) **المؤسسة الطبية والبحثية الأفريقية: تقديم أدلة كتابية بشأن نسبة أمراض الأمهات**، أُنظر الرابط: www.appg-popdevrh.org.uk/.../2.1.1%20AMREF%20Evidence.doc، تمت زيارة الموقع في 2 يناير/كانون الثاني 2010.

(8) التعريف منقول عن **«إدارة منظمات المجتمع المحلي»**، مارتا تشيتشيتو – سالي ويوفيتي جيار، «يو إس أيد»، 2006.

(9) يقول بعض الباحثين إن الأهمية التي يكتسبها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأساس للحقوق الإنسانية الحديثة تعطيه صفة القانون العرفي الملزم لجميع البلدان.

(10) يمكن الاطلاع على أمثلة في: **«حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان، والحقوق المترابطة»**.

(11) يمكن الاطلاع على التعليقات العامة عبر الرابط: www2.ohchr.org/english/bodies/ce-scr/comments.htm

(12) في وقت كتابة هذا الكتاب، كان فريق العمل لا يزال يعدُّ **«المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب»**.

(13) أُنظر التعليق العام رقم 3 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول طبيعة التزامات الدول الأطراف (المادة 2، الفقرة 1)، 1990.

(14) على سبيل المثال، في التعليق العام رقم 12 بشأن الحق في الغذاء، قالت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: «... حيثما يكون هناك فرد أو جماعة غير قادرين، لأسباب خارجة عن إرادتهم، على التمتع بالحق في الحصول على غذاء كاف بالوسائل المتاحة لهم، فإن الدول ملزمة بالإيفاء بذلك الحق بشكل مباشر. وهذا الالتزام كذلك على الأشخاص الذين يقعون ضحايا للكوارث الطبيعية وسواها».

(15) **تقرير فريق الخبراء المعني بالسكان الأصليين/المجتمعات الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب**، أبريل/نيسان 2005، ص. 58، فقرة 1.4. أُنظر أيضاً الجدول 3.

(16) **مجموعة العمل الدولية لشؤون السكان الأصليين** (2006). السكان الأصليون في أفريقيا: الشعوب المنسية؟ أُنظر الرابط: www.achpr.org/english/Special%20Mechanisms/Indegenous/ACHPR%20WGIP%20Report%20Summary%20version%20ENG.pdf.

(17) حلَّ محل **الميثاق الثقافي لأفريقيا**، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1976.

(18) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الثقافة وحقوق الإنسان، أُنظر: **تناقض شجرة بانيان: أنشطة حول الثقافة وحقوق الإنسان**، وهو برنامج دولي للتدريب على حقوق الإنسان، 2008.

(19) **الإدارة البيئية للمجتمع (سيغ)**، الرسالة الإخبارية، يوليو/تموز 2007. وبوريني عضو في التحالف العالمي لسيغ.

(20) بدأ البرنامج في عام 1997 من قبل **«العقد الشعبي للتربية على حقوق الإنسان»**، الذي يُعرف الآن باسم **«الحركة الشعبية لتعلم حقوق الإنسان»**، وهي منظمة غير حكومية دولية. وقد أصبحت 16 مدينة في 10 بلدان مدناً لحقوق الإنسان.

(21) بيان صحفي، **SERAP، محكمة مجموعة دول غرب أفريقيا إلى الحكومة الاتحادية: للنيجيريين حق قانوني في التعليم**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

(22) أُنظر مكتبة جامعة مينيسوتا لحقوق الإنسان: **«المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان الخاصة بالشركات»**. أُنظر الرابط: www1.umn.edu/humanrts/links/conduct.html، وأُنظر أيضاً: **مبادئ حقوق الإنسان الخاصة بالشركات**، التي وضعتها منظمة العفو الدولية: www.amnesty.org/ailib/aipub/1998/ACT/A7000198.htm

(23) أُنظر: **إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات**، 2005، الرابط: www.mfdr.org/sourcebook/1stedition/2-1paris.pdf

(24) أُنظر الرابط: www.africa-union.org/ECOSOC/ECOSOCC%20Flyer.pdf

(25) **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية** (2008). أُنظر الرابط: mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2008/MDG_Report_2008_En.pdf.

(26) **إعلان الأمم المتحدة للألفية.** أُنظر الرابط: www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm

الباب الثاني:

(1) تم تكييف هذه الأداة من أخرى مستخدمة في الوثيقة: **ترجمة الحقوق إلى واقع ملموس: النضال من أجل وقف العنف ضد المرأة**، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: ACT 77/052/2004.

(2) تم توضيح هذا النظام في **«الإعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً»**، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 53/144 بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول 1998. ويُشار إلى هذا الإعلان عادة باسم «إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان».

(3) أُنظر: **دليل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، منشورات منظمة العفو الدولية، 2006، ودليل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، منشورات منظمة العفو الدولية، 2007.

(4) للاطلاع على مزيد من المعلومات، بما فيها التقارير القطرية المقدمة إلى اللجنة الأفريقية، أُنظر الرابط: www.achpr.org/english/_info/news_en.htm

(5) للاطلاع على مزيد من المعلومات، بما فيها الوثائق المطروحة على جدول أعمال الدورات، أُنظر الرابط: www.ohchr.org/english/bodies/cescr/cescrs36.htm

(6) أُنظر: تمرين **«طيف الحلفاء»** على الرابط: www.newtactics.org/en/ToolsforAction/TheNewTacticsWorkbook.

(7) أُنظر الموقع الإلكتروني لـ **«الأساليب الجديدة من أجل حقوق الإنسان»**: www.newtactics.org/en/ToolsforAction/TheNewTacticsWorkbook

الملاحق

الملحق 1: جدول التخطيط

الملحق 2: حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية

الملحق 3: الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

الملحق 4: أدلة حقوق الإنسان وغيرها من المصادر

الملحق 5: المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الملحق 6أ: المنظمات والبرامج الحكومية الدولية التي تهدف إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الملحق 6ب: المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية لإحقاق الحقوق الاقتصادية والثقافية.

الملحق 1: جدول التخطيط

ثمة عدة طرق للعمل من أجل إحقاق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن وضع خطة من شأنه أن يساعد على ذلك بطريقة منهجية. ويمكن أن تشمل الخطة المراحل والإجراءات التالية:

المرحلة	ما العمل أو الإجراءات	الأدوات	القسم المرجعي في الكتاب الأساسي، الباب الثاني
1- تحديد المشكلة	إجراء تقييم أولي للاحتياجات مع المجتمع	• تحليل PESTEL	القسم 2-1
	تحليل قدرة المنظمة على العمل مع المجتمع	• تحليل SWOT	القسم 2-2
	اتخاذ خيار تمهيدي للتصدي لقضية ما أو لعدة قضايا	• الترسيم • التشاور مع أفراد المجتمع	القسم 2-4
2- وضع خطة عمل	تعبئة المجتمع	• عقد اجتماعات لأفراد المجتمع	القسم 4-1
	تحليل المشكلات وتحديد الحلول	• شجرة المشكلة وشجرة الحل • الترسيم	القسم 4-2
	تحديد أصحب الشأن الرئيسيين وتحليل نفوذهم	• أداة تحليل أصحاب الشأن	القسم 4-3
	صياغة الأهداف العامة والغايات المحددة	• جعل الأهداف المحددة SMART	القسم 4-4
3- جمع المعلومات	جمع المعلومات الوثائقية (مضمون الحقوق)	• القوانين والدساتير الوطنية • المعاهدات والمعايير الدولية • مضمون الحقوق من التعليقات العامة	القسم 5-2 القسم 5-3

> يتبع

المرحلة	ما العمل أو الإجراءات	الأدوات	القسم المرجعي في الكتاب الأساسي، الباب الثاني
	جمع المعلومات مع المجتمع	• بحوث تشاركية	القسم 5-4
	تحديد منهج المراقبة		القسم 6-2
	تحديد وتسجيل الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	• دراسات مسحية ومجموعات تركيز للمجتمع • مقابلات معمقة • الملاحظة المباشرة في عين المكان • تدوين الملاحظات	القسم 6-4 القسم 6-5 القسم 6-6 القسم 6-7 القسم 6-8
4- المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها	إرسال النتائج	• بيانات عامة، بيانات صحفية، رسائل، تقارير	القسم 8-3
	اتخاذ إجراءات	• أسئلة ضرورية لوضع خطة عمل مع المجتمع	القسم 9-2
	العمل مع المسؤولين على المستويات المحلي والإقليمي والوطني	• اجتماعات ومراسلات وحلقات دراسية ودعوات لحضور الفعاليات	القسم 9-3
	التوعية بحقوق الإنسان	• العمل ضمن شراكة • العمل مع وسائل الإعلام • وسائل الاتصال الإلكترونية • الفعاليات العامة	القسم 11-3 القسم 11-4 القسم 11-5 القسم 11-6
5- تقييم المشروع ووضع خطة متابعة	تقييم نتائج المشروع	• قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالنتائج المتوقعة والمؤشرات	القسم 11-7
	وضع خطة متابعة		القسم 11-7

الملحق 2: حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية

يقدم الجدول التالي بضعة أمثلة على كيف تعكس الحقوق الواردة في الدساتير الوطنية الحقوق المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الدولية (الأمم المتحدة) والإقليمية (الأفريقية). وهنا تشير كلمة «الإقليمية» إلى أفريقيا. كما يُستخدم المصطلح داخل أفريقيا لوصف التقسيمات الجغرافية الفرعية – من قبيل أفريقيا الجنوبية.

الدساتير (الترجمة غير رسمية)	معاهدات حقوق الإنسان
بوركينا فاسو، 1997، المادة 26. الاعتراف بالحق في الرعاية الصحية. ستعمل الدولة على حماية هذا الحق.	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.
بوروندي، 1992، المادة 26. الاعتراف بالحق في اللجوء ضمن شروط حددها القانون.	اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين.
تشاد، 1995، المادة 35. لكل مواطن حق في التعليم. إن التعليم العام علماني ومجاني، والتعليم الخاص معترف به ويُمارس ضمن شروط يحددها القانون. أما التعليم الأساسي فهو إلزامي.	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13، والميثاق الأفريقي، المادة 17.
إثيوبيا، المادة (2) 36. في جميع الأفعال التي تخص الأطفال... يكون الاعتبار الأساسي لمصلحة الطفل الفضلى.	الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، المادة 2.20 (ج).
غينيا-بيساو، 1996، المادة 36. في جمهورية غينيا – بيساو لا وجود لعقوبة الإعدام.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.
ليبيريا، 1996، المادة 7 (الحق في المشاركة – المبادئ العامة لسياسة الدولة). تتولى الجمهورية إدارة الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية في ليبيريا بطريقة تكفل أقصى مشاركة ممكنة للمواطنين الليبيريين في ظل المساواة.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25. > يتبع

الدساتير (الترجمة غير رسمية)	معاهدات حقوق الإنسان
ناميبيا، 1990، المادة 95 (ي)، (مبادئ سياسة الدولة). ... التخطيط المتسق لرفع مستوى التغذية ومستوى المعيشة لشعب ناميبيا إلى حد مقبول والمحافظة عليه، وتحسين مستوى الصحة العامة.	البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا، المادة 15؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 11، 12.
ساوتومي وبرنسيبي، 2003، المادة 34. الحق في التجمع والتظاهر: 1- للمواطنين الحق في التجمع بشكل سلمي وغير مسلح في الأماكن العامة. 2- لكل مواطن الحق في التظاهر وفقاً لأحكام القانون.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 21، والميثاق الأفريقي، المادة 11.
جنوب أفريقيا، 1996، المادة 26، السكن: 1- لكل شخص الحق في الحصول على سكن ملائم، 2- يجب أن تتخذ الدولة تدابير تشريعية وغير تشريعية معقولة، وبحدود مواردها المتوفرة، لإحقاق هذا الحق تدريجياً. 3- لا يجوز إجلاء أي شخص من منزله، أو هدم منزله بدون أمر من المحكمة يصدر بعد النظر في كافة الظروف ذات الصلة. ولا يجوز أن يسمح أي قانون بعمليات الإخلاء القسري.	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11.
زامبيا، 1991، المادة 15. لا يجوز تعريض أحد للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7.

الملحق 3: الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

يحتوي هذا الملحق على:
1- المواقع الإلكترونية الرئيسية للاطلاع على الصكوك الدولية (المعاهدات والمعايير)؛
2- أجهزة معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛
3- قائمة التعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بتنفيذ الحقوق المذكورة؛
4- قائمة بمعاهدات ومعايير حقوق الإنسان الأفريقية؛
5- قائمة بالمطبوعات المتعلقة باستخدام المعاهدات والمعايير الدولية؛
6- جدول يُظهر المواد التي تشير إلى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة في تلك المعاهدات.

وللاطلاع على الصكوك التي تتعامل مع حقوق محددة، يرجى العودة إلى الكتيبات الخاصة بحقوق محددة في سلسلة الكتيبات هذه.

ملحوظة
الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (المعاهدات والمعايير) هي اتفاقيات بين حكومات حول حقوق الإنسان.

والمعاهدات، التي تسمى أيضاً عهوداً أو اتفاقيات أو مواثيق أو بروتوكولات تعتبر ملزمة قانونياً للدول الأطراف (الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها).

وهناك صكوك دولية لحقوق الإنسان، يُطلق عليها أحياناً اسم «القانون الناعم» أو «القانون الإعلاني»، من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو الإعلان بشأن الحق في التنمية، ليست ملزمة قانونياً. بيد أنها تظل معتمدة (ذات أهمية وتأثير) لأنها اعتُمدت من قبل هيئات حكومية دولية كالأمم المتحدة.

إن العديد من المعايير المنصوص عليها في المعاهدات والقانون الناعم على السواء تعكس القانون الدولي العرفي، ولذا فإنها ملزمة لجميع الدول. وبتعبير أكثر بساطة، فإن القانون الدولي العرفي يتعلق بجوانب القانون الدولي التي تنبثق من الأعراف المشتركة وممارسات الدول. فقوانين الحرب المنصوص عليها الآن في اتفاقيات جنيف انبثقت من الأعراف العامة والممارسة المستمرة لعدد كبير من الدول على مدى فترة طويلة. إن جريمة الاسترقاق أو جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية تعتبر انتهاكات للقانون الدولي العرفي. وإن ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يعترفان بالقانون الدولي العرفي.

1 المواقع الإلكترونية الرئيسية للاطلاع على الصكوك الدولية (المعاهدات والمعايير)

- مركز التوثيق التابع للأمم المتحدة. اُنظر الموقع: www.hrweb.org/legal/undocs.html
- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اُنظر الموقع: http://www2.ohchr.org/english/law
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، اُنظر الموقع: www.achpr.org
- جامعة مينيسوتا، اُنظر الموقع: http://www1.umn.edu/humanrts/instree/ainstls1.htm

2 أجهزة معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

يُظهر هذا النموذج المعاهدات وصلاحيات هيئات المعاهدات (المصدر: مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان).

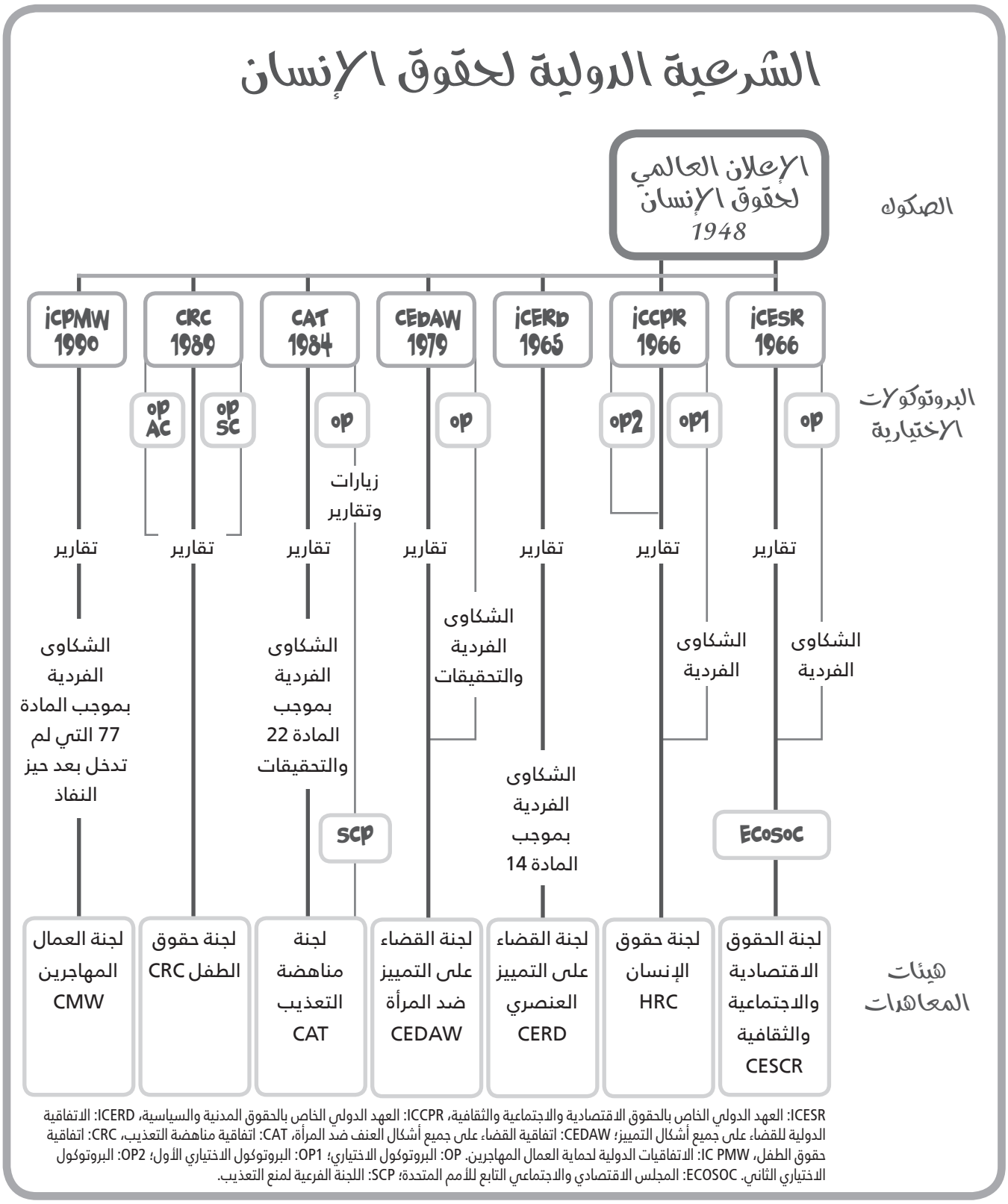

ICESR: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ICCPR: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ICERD: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز؛ CEDAW: اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، CAT: اتفاقية مناهضة التعذيب، CRC: اتفاقية حقوق الطفل، IC PMW: الاتفاقيات الدولية لحماية العمال المهاجرين. OP: البروتوكول الاختياري؛ OP1: البروتوكول الاختياري الأول؛ OP2: البروتوكول الاختياري الثاني. ECOSOC: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ SCP: اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.

3 مختارات من التعليقات العامة التي اعتمدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أُنظر قاعدة بيانات هيئات مراقبة المعاهدات على الموقع التالي: www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf

هيئة المراقبة	التعليقات العامة ذات الصلة:
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التعليقات العامة المذكورة هنا تتعلق بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه عام. وللاطلاع على التعليقات العامة على حقوق محددة، يرجى الرجوع إلى الكتيبات المنفصلة في هذه السلسلة. التعليقان العامان رقم 3 ورقم 9 يتعلقان بالإجراءات القانونية لإحقاق الحقوق. ويتعين على المنظمات التي تخطط للقيام بإجراءات قانونية أن تكفل دراية المحامين بهذه التعليقات العامة. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للتعليقات العامة التي اعتمدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أُنظر الرابط: www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/comments.htm	• التعليق العام رقم 3 بشأن التزامات الدول بموجب المادة 2، الفقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1990)؛ • التعليق العام رقم 9 بشأن إدماج العهد الدولي في القانون الوطني وجعل الحقوق قابلة للتقاضي بشأنها أمام المحاكم (1998)؛ • التعليق العام رقم 5 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقات (1994)؛ • التعليق العام رقم 6 بشأن الحق في الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص الأكبر سناً (1995)؛ • التعليق العام رقم 16 بشأن الحق المتساوي للرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2005).
لجنة حقوق الإنسان: تتولى لجنة حقوق الإنسان الإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وللاطلاع على القائمة الكاملة بالتعليقات العامة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، أُنظر الرابط www.ohchr.org/english/bodies/hrc/comments.htm	• التعليق العام رقم 13 بشأن المساواة أمام القانون؛ • التعليق العام رقم 15 بشأن وضع الأجانب؛ • التعليق العام رقم 25 بشأن الحق في المشاركة في الحياة العامة (1996).

4 المعاهدات والمعايير الأفريقية لحقوق الإنسان

يمكن الاطلاع على المعاهدات والمعايير الأفريقية لحقوق الإنسان على الموقع التالي:
www.achpr.org/english/_info/news_en.html and www.achpr.org/english/_info/guidelines_communications_en.html

المعاهدة أو المعيار	آلية المتابعة
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا	هيئة المراقبة: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (1999)	هيئة المراقبة: اللجنة الأفريقية للخبراء في حقوق الطفل ورفاهيته
اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته (2003)	آلية المتابعة: المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد (في الاتحاد الأفريقي)
الاتفاقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا	لاتوجد آلية متابعة، ولكن يُطلب من الدول تزويد الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بالبيانات ذات الصلة، والتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية (2006)	لا توجد آلية متابعة
ميثاق الشباب الأفريقي (2006)	لا توجد آلية متابعة
الميثاق الأفريقي الخاص بالإحصاءات	آلية المتابعة: النظام الإحصائي الأفريقي التابع للجنة الإحصاءات الأفريقية في الاتحاد الأفريقي
اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)	مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية ينبغي أن يتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقية ومراجعتها

ملحوظة: فيما يلي وثائق المفوضية الأفريقية ما لم يُشر إلى غير ذلك (وهي ليست قائمة كاملة):

- الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول المنبثق عن الاتحاد الأفريقي (1990)؛
- إعلان مبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا (2002):
- قرار بشأن الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات (1992)؛
- قرار بشأن إدماج أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في القوانين الوطنية للدول (1989)؛
- قرار بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا (2004)؛
- توصيات بشأن كيفية تعزيز حقوق الإنسان والشعوب؛
- مبادئ عامة ومبادئ توجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا؛
- قرار بشأن الحصول على الرعاية الصحية والأدوية الضرورية في أفريقيا (2008).

5 المطبوعات المفيدة والمواقع الإلكترونية ذات الصلة فيما يتعلق باستخدام المعاهدات والمعايير الدولية

- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها، المشروع الخاص بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اُنظر الرابط:
http://shr.aaas.org/escr/handbook/chap04.htm
- دليل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (رقم الوثيقة: IOR 63/005/2006)، مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2006، اُنظر الموقع: www.amnesty.org
- دليل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2007. اُنظر الموقع: www.amnesty.org

6 المعاهدات والمعايير الأفريقية لحقوق الإنسان

يمكن الاطلاع على المعاهدات والمعايير الأفريقية لحقوق الإنسان عبر الرابط:
www.achpr.org/english/_info/news_en.html، و
www.achpr.org/english/_info/guidelines_communications_en.html

7 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المعاهدات الدولية الأفريقية

الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الملحق به (ICESCR)
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)
اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها (CRC)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (CEDAW)
الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (CRPD)
الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (CPRMW)
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق به المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (ACHPR)
الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهيته (ACRWC)
اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) (CPAIDPA)

	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) (1948)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR	اتفاقية حقوق الطفل CRC	اتفاقية القضاء على التمييز العنصري (CERD)	اتفاقية المرأة (CEDAW)	الاتفاقية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقات (CRPD)	اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين (CPRMW)	الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق به (ACHPR)	اتفاقية المرأة الأفريقية (AW)	اتفاقية الطفل الأفريقي (AC)	اتفاقية النازحين داخلياً في أفريقيا (CPAIDPA)
التعليم	26	13, 14	18.4	28, 29	5(e)	10	24	30	17, 25	12	11	
الحقوق الثقافية	27	15	27	31	5 (e)	13 (c)	30	31	17	17	12	
الغذاء		11 (2)		27 (3)			28			15	14 (2) (c.d.h)	
الصحة	25	12		24, 39	5 (e)	12, (11.1.f; 11.2.d)	25, 26	28	16	5, 14	14	
السكن	23	11 (1, 2)	17	27 (3)	5 (e) (iii)		22, 28	14	14, 16, 18 com-bined	16		3 (h,i) 4 (5)
الضمان الاجتماعي	22	9, 10		26	5 (f)	11 (e)	28	27				5 (4) 10 (1,2, 3,4)
الماء والتمديدات الصحية	23	11		24 (e)	5 (e) (iii)		28				14 (2) (c.d.h)	
العمل	23, 24	6, 7, 8	8, 22	32	5 (e) (i, ii)	11	27	11, 25, 26	15	13	15	3 (j)
المشاركة	21		25	9.2, 12		14	3	29	13	9	4 (2)	

الملحق 4: الأدلة الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من المصادر

يحتوي هذا الملحق على مجموعة مختارة من الأدلة وغيرها من المصادر التي يمكن الحصول عليها مجاناً، إما على شكل نسخ ورقية تُرسل بالبريد بناء على طلبكم، أو المتاحة على الشبكة الدولية. وتعتبر الموارد المذكورة أدناه ذات صلة بمحتويات الكتاب الأساسي. وهناك موارد أخرى مذكورة في ملاحق الكتيبات تتعلق بحقوق محددة.

العنوان والناشر والمصدر	البيان
دعوة إلى العدالة: رزمة موارد. من منشورات: «عقد الشعوب للتربية على حقوق الإنسان» مُتاح على الإنترنت أو يمكن شراؤه (السعر: 15 دولاراً أمريكياً) www.pdhre.org	تتضمن الرزمة لمحة عامة موسعة عن التزامات حقوق الإنسان فيما يتعلق بفئات محددة (كالأطفال والسكان الأصليين والعمال المهاجرين) وقضايا محددة (كالغذاء والسكن والفقر).
دليل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. (رقم الوثيقة: IOR 63/005/2005)، يقع في 82 صفحة. متوفر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية). ويمكن تنزيله من الإنترنت أو إرساله بالبريد العادي عند الطلب. www.amnesty.org/en/library/info/IOR63/005/2006/en	يُستخدم كمرشد للحقوق الواردة في الميثاق الأفريقي، ويقدم إرشادات حول كيفية رفع الشكاوى إلى اللجنة.
دليل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. (رقم الوثيقة: IOR 63/005/2007)، 52 صفحة، متوفر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية. يمكن تنزيله من الإنترنت أو إرساله بالبريد العادي عند الطلب. www.amnesty.org/en/library/info/IOR63/005/2007	يبين كيف تعمل اللجنة وأدوار المقررين الخاصين وفرق العمل التابعة لها
دليل النشطاء المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جيف كينغ، منشورات صندوق ائتمان القانون والمجتمع، 2003. www.cohre.org/store/attachments/Activist%20Manual%20ICESCR.pdf	مفيد للمنظمات الراغبة في تطبيق هذا العهد الدولي على الأوضاع المحلية، ثم إثارة قضايا، في الرسائل أو التقارير الموازية، أمام لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. > يتبع

العنوان والناشر والمصدر	البيان
دائرة الحقوق – الأنشطة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مصدر خاص بالتدريب. من منشورات: البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (منتدى آسيا)، (660 صفحة، متوفر باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية). يمكن تنزيل الفصول من الإنترنت. http://www1.umn.edu/humanrts//edumat/IHRIP/circle/toc.htm	يقدم الباب الأول معلومات حول جوهر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحول الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن استخدامها لحمايتها وتعزيزها. ويتضمن الباب الثاني بعض المقترحات حول أساليب التدريب التي يمكن أن تُستخدم لنقل المواد في الباب الأول.
للكرامة أهمية: دليل استخدام تحليل الموازنة من أجل تعزيز حقوق الإنسان. صدر عن: «فندار سنترو دي أناليسس إنفيستيغيشن»، ومشروع الموازنة الدولي، والبرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان، (94 صفحة، متوفر باللغتين الإنجليزية والعربية). www.iie.org/en/Programs/IHRIP/Publications	يستخدم دليل «للكرامة أهمية» دراسة حالة واقعية (تركز على الحق في الرعاية الصحية في المكسيك) لاستكشاف كيفية استخدام تحليل الموازنة لتقييم مدى تقيد حكومة ما بالتزامات حقوق الإنسان.
من الفقر إلى الكرامة: دليل التعلم بشأن التنمية التي تقوم على حقوق الإنسان. لاستخدامه من قبل الميسّرين الذين يؤمنون بمنهجيات التعلم التشاركي الذي يركز على المتعلم (139 صفحة). متوفر ككتاب، ويمكن تنزيله من الإنترنت. www.iie.org/en/Programs/IHRIP/Publications	يحتوي هذا الدليل على 15 وحدة تعليمية. ويقوم منهج التعلم فيه على الحركة واللعب في جلسات عامة وضمن مجموعات صغيرة، ويتضمن: • فهم حقوق الإنسان؛ • التنمية، روابط لحقوق الإنسان؛ • الالتزامات؛ • المساءلة والإنصاف؛ • عدم التمييز، والاهتمام بالفئات المستضعفة؛ • التمكين والعولمة؛ • التنمية وحقوق الإنسان. وهي مفيدة كذلك لتكوين أفكار بشأن إدارة ورشات العمل التدريبية. > يتبع

العنوان والناشر والمصدر	البيان
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخطوط الأمامية. منشورات: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نيجيريا www.frontlinedefenders.org/manuals/eco-soc-cul	ويحتوي هذا الدليل على الفصول التالية: • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تاريخ جارٍ ومستقبل نابض؛ • ما هو منهج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ • إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ • معايير ناظمة مختارة؛ • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفقر؛ • المستفيدون من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ • المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ • دراسات حالة وملخصات؛ • مصادر مفيدة.
حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان، كتاب مبسَّط حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناشر: منظمة العفو الدولية (2005)، 80 صفحة، متوفر باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية) / www.amnesty.org/en/library/info/POL34/009/2005	يبين هذا الكتاب الملامح الرئيسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتزامات الدول وغيرها من الفاعلين. كما أنه يعطي أمثلة على ما يمكن تحقيقه من النضال في سبيل إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
مراقبة السياسات الحكومية، رزمة لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا. من منشورات: كافود، كريستشين أيد، تروكير. www.internationalbudget.org/MonitorGovPol.pdf	هذه رزمة مفيدة، ولكن نظراً لأنها لا تتبنى منهج حقوق الإنسان، فإنها ينبغي أن تُستخدم بالاقتران بدليل «للكرامة أهمية» الذي يشدد على المنهج الذي يقوم على حقوق الإنسان.
المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لمنهج حقوق الإنسان للحد من الفقر. http://www2.ohchr.org/english/issues/poverty/guidelines.htm	يُظهر هذا الدليل كيف تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى التسبب بالفقر وإدامته. كما تُظهر كيف يمكن ترجمة معايير ومبادئ حقوق الإنسان إلى سياسات واستراتيجيات مؤيدة للفقراء. وهي تتعامل مع كل حق على حدة. > يتبع

العنوان والناشر والمصدر	البيان
تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها. ألن مكتشيسني: برنامج العلوم وحقوق الإنسان، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين AAAS، و HURIDOCS 2000. shr.aaas.org/escr/handbook	يستخدم هذا الدليل معلومات عملية وحالات من الحياة الواقعية وإنجازات المنظمات غير الحكومية. كما أنه يناقش القوانين والممارسات.
مطبوعات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. يمكن تنزيل العديد من هذه المطبوعات من الإنترنت. www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/Publications.aspx	يحتوي موقع المفوضية العليا لحقوق الإنسان على قائمة بجميع مطبوعات المفوضية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُفضي أحد فصول الكتاب، وهو «الروابط ذات الصلة» على الصفحة نفسها إلى موضوعات: أوراق حقائق حول قضايا محددة؛ وأوراق قضايا خاصة؛ ومواد تدريبية وتربوية.
دوائر على سطح مياه راكدة: تأملات نشطاء في مجال العمل على المستويين المحلي والوطني بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان، 1997 www.iie.org	وهذا يشمل: • طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ • كيف تضع استراتيجية؛ • محور المراقبة وغرضها؛ • توفير التربية على حقوق الإنسان وتعبئة الناس؛ • السياسات والموازنات ودور القضاء؛ • العمل مع الهيئات الحكومية الدولية.
تناقض شجرة بانيان: أنشطة حول الثقافة وحقوق الإنسان. البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان، 2006. www.iie.org/en/Programs/IHRIP/~/media/Files/Programs/IHRIP/BanyanTreeParadox.ashx	دليل لدعاة حقوق الإنسان الذين يعملون بشأن قضايا الثقافة وحقوق الإنسان. وتشمل الموضوعات فصولاً حول: • الثقافة والسلطة؛ • الثقافة والنوع الاجتماعي؛ • الثقافة وحقوق الإنسان؛ • الثقافة وأنشطة حقوق الإنسان؛ • تقصي الحقائق ووثائق حول قضايا الثقافة وحقوق الإنسان؛ • وضع استراتيجيات حول قضايا الثقافة وحقوق الإنسان. > يتبع

العنوان والناشر والمصدر	البيان
أدوات لمراقبة الموازنات. معهد الديمقراطية، المعهد من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا. يمكن تنزيل الكثير من المواد من الإنترنت www.idasa.org.za	أُنقر على زر «برامج». وتشمل الأدوات: • عروض على برنامج «بوار بوينت»؛ • موارد لمراقبة تأثير الموازنة، بما في ذلك على الأطفال والنساء.
دليل تدريبي على مراقبة حقوق الإنسان – الفصل XVII: مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، مساق تدريبي على الإنترنت. www1.umn.edu/humanrts/monitoring	يدور هذا المساق حول حقوق الإنسان بوجه عام. وقد يكون بعض هذه الفصول مفيداً للعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالفصل السابع المتعلق بجمع المعلومات.
سينيكو: نحو ثقافة حقوق الإنسان في أفريقيا. متوفر باللغة الإنجليزية على الموقع: www.amnesty.org/en/library/info/AFR01/003/1999	وهو دليل للمعلمين والمربين في منطقة أفريقيا، ممن يعملون مع الشباب في البيئتين الرسمية وغير الرسمية، الذين يودون إدماج حقوق الإنسان في الممارسات التعليمية.
رُزم تربوية متعددة. من منشورات: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية www.cesr.org/article.php?list=type&type=53	تتضمن هذه الرزم أدوات في المجالات التالية: • المراقبة؛ • المساءلة؛ • الإحقاق التدريجي للحقوق؛ • عدم التمييز؛ • استخدام الإحصاءات والمؤشرات.

الملحق 5: المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ملحوظة: ستُنشر قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل حقوق محددة في ملحق في الكتيب ذي الصلة.

المنظمات غير الحكومية الدولية وعناوين الاتصال	معلومات ذات صلة
منظمة العفو الدولية **الأمانة الدولية** **Amnesty International** International Secretariat 1 Easton Street, London, WC1X ODW www.amnesty.org	تنضم منظمة العفو الدولية إلى المجتمعات المحلية والنشطاء في سائر أنحاء العالم في النضال من أجل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والإيفاء بها. وتُجري المنظمات بحوثاً وتقوم بحملات من أجل وضع حد لانتهاكات هذه الحقوق، وتدعو إلى تحقيق العدالة للأشخاص المتأثرين بتلك الانتهاكات، وإلى محاسبة المسؤولين عنها.
البرنامج الخاص بأفريقيا في الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية **Amnesty International Special Programme on Africa, AI Netherlands Section** www.amnesty.nl/in_actie_vervolg/spa_downloads	يعمل على تقديم إسهام حقيقي في العمل بشأن حقوق الإنسان في المجتمعات الريفية الأفريقية ومن أجلها. وهو منتج سلسلة كتيبات «هاكي زيتو» المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية **Centre on Economic and Social Rights** Based in Spain and USA www.cesr.org	يعمل من أجل تعزيز العدالة وحقوق الإنسان في عالم يسوده الفقر وانعدام المساواة، ومن أجل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويُنتج مطبوعات وأدوات لتحليل وقياس ومراقبة الحرمان من الحقوق.
منظمة الكرامة الدولية **Dignity International** Based in France Fax: +33 388 365091 Email: info@dignityinterna-tional.org www.dignityinternational.org	تعمل منظمة الكرامة الدولية على التقاء المجموعات والمجتمعات العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية، التي تستطيع قوتهم المشتركة أن تسهم في إحداث التغير الاجتماعي. وتعمل مع شركاء (أكثر من 20 منظمة غير حكومية دولية وإقليمية، ومع أصدقاء من سائر أنحاء العالم لإحداث تغيير اجتماعي دائم.
شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **ESCR-Net** Based in USA Fax: +1 212.681.1241 info@escr-net.org www.escr-net.org	وهي حركة عالمية تتألف من 160 مجموعة وأكثر من 50 فرداً من شتى أنحاء العالم، وتعمل من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير أدوات وموارد جديدة، كما تعمل في المجال الدعوي، وتوفر تبادل المعلومات.

> يتبع

المنظمات غير الحكومية الدولية وعناوين الاتصال	معلومات ذات صلة
دليل النشطاء للعمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جيف كينغ، من منشورات صندوق ائتمان القانون والمجتمع مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2003. www.cohre.org/store/attachments/Activist%20Manual%20ICESCR.pdf	الدليل مفيد للمنظمات التي ترغب في تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأوضاع المحلية، ثم إثارة قضايا في الرسائل أو تقارير الموازية مثلاً، أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
الشراكة الدولية من أجل الموازنات. توفر معلومات وأدوات تدريبية، ولديها شركاء في 13 بلداً أفريقياً (أُنقر على كلمة «روابط» في الموقع الإلكتروني): www.internationalbudget.org	تتعاون الشراكة الدولية من أجل الموازنات مع منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية لتحليل ومراقبة والتأثير على عمليات الموازنة الحكومية والمؤسسات والنتائج. وتهدف إلى جعل أنظمة الموازنات أكثر استجابة لاحتياجات الناس الأقل دخلاً، وجعل هذه الأنظمة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة أمام الناس.
البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان. International Human Rights Internship Program (IHRIP) Based in USA Tel: (202) 326-7725 Fax: (202) 326-7763 Email: ihrip@iie.org	تقوم رسالة البرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان وعمله على الاعتقاد بأن حركة حقوق الإنسان تتعزز من خلال تبادل المعارف والتجارب والخبرات. ويسعى البرنامج إلى تيسير تبادل هذه المعارف والتجارب والخبرات من خلال رعاية: • مشاريع التطوير والتبادل المهني لطواقم منظمات حقوق الإنسان؛ • تطوير مصادر مكتوبة تركز على مجالات محددة من العمل بشأن حقوق الإنسان.

الملحق 6أ: البرامج والمنظمات الحكومية الدولية التي تهدف إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يحتوي هذا الملحق على عناوين اتصال ومعلومات أساسية حول البرامج والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسية. أما المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية فهي مذكورة في الملحق -6 ب. وأما المنظمات الحكومية الدولية التي تركز على حقوق معينة فستردْ في ملحق في الكتيب ذي الصلة.

المنظمات الحكومية الدولية وعناوين الاتصال	معلومات أساسية عنها وكيفية استخدام آلياتها (وهي عمليات لزيادة حماية حقوق الإنسان)
مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/	يتألف المجلس من ممثلي 47 دولة. وهو مسؤول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم بأسره. ويقدم توصيات بشأن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ويُنتخب أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشغلون مقاعدهم لمدة ثلاث سنوات، ولا يجوز إشغال المقاعد لأكثر من دورتين متتاليتين. وتُوزع المقاعد على النحو الآتي: 13 مقعداً لأفريقيا و 13 مقعداً لآسيا و 6 مقاعد لشرق أوروبا و 8 مقاعد لأمريكا اللاتينية والكاريبي و 7 مقاعد لغرب أوروبا والمجموعات الأخرى. وينص القرار الذي أُنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان على أن «الأعضاء الذين يُنتخبون للمجلس يجب أن يتحلوا بأرفع المعايير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان». ويساعد المجلس **اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان**، المؤلفة من 18 خبيراً مستقلاً يتولون إجراء البحوث وتقديم المشورة للمجلس بشأن قضايا حقوق الإنسان. ويمكن لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاستفادة من هيئتين فرعيتين، وهما: آلية المراجعة الدورية العالمية، والإجراءات المتعلقة بشكاوى حقوق الإنسان (أُنظر أدناه).
آلية المراجعة الدورية العالمية www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRmain.aspx	وهي آلية لمراجعة سجلات حقوق الإنسان لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 192 دولة، مرة في كل أربع سنوات. وتتيح المراجعة الدورية العالمية لكل دولة فرصة الإعلان عما قامت به من أجل الإيفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. ويجوز للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بما يلي: • تقديم معلومات إلى فريق العمل التابع لآلية المراجعة الدورية العالمية؛ • المشاركة في دورات المراجعة الدورية العالمية وإلقاء بيانات فيها؛ • المشاركة في الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان عندما يجري النظر في نتائج مراجعات الدول.
منظمة العمل الدولية www.ilo.org	يوفر هذا الموقع الإلكتروني معلومات حول المعايير المتعلقة بحقوق العمال. كما يوفر معلومات حول الحملات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية، من قبيل حملة «المساواة بين الجنسين في صلب العمل اللائق» (2008 – 2009). > يتبع

المنظمات الحكومية الدولية وعناوين الاتصال	معلومات أساسية عنها وكيفية استخدام آلياتها (وهي عمليات لزيادة حماية حقوق الإنسان)
نظام إجراء الشكاوى http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/complaints.htm	يتعين على دعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذين يودون تقديم شكوى بشأن «نمط ثابت من الانتهاكات الصارخة والمثبتة بشكل موثوق به» لحقوق الإنسان، الكتابة إلى العنوان التالي: • مجلس حقوق الإنسان وقسم المعاهدات إجراء الشكاوى The Human Rights Council and Treaties Division Complaint Procedure OHCHR-UNOG, 1211 Geneva 10, Switzerland Fax (4122) 9179011 E-mail: CP@ohchr.org. Look on the website to read the rules for submitting complaints. للاطلاع على قواعد تقديم الشكاوى اُنظر الموقع الإلكتروني أعلاه. إذا اعتبر فريق العمل الخاص بالشكاوى أن الشكوى تفي بهذه الشروط، فإنه يحيلها إلى **فريق العمل الخاص بالأوضاع**. وتقوم هذه الهيئة بفحص الشكاوى وتقديم تقرير إلى المجلس حول الأنماط المتسقة للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما تقدم توصيات إلى المجلس بشأن الإجراء الذي ستتخذه. ويتخذ المجلس قراراً يتعلق بكل وضع قُدم له. ويظل هذا الإجراء سرياً.
آليات الإجراءات الخاصة http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/special/themes.htm	وتتألف هذه الإجراءات من ثلاثين «صلاحية» موضوعية وثماني «صلاحيات» قطرية. وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، فإن «الصلاحيات» الأكثر ملاءمة هي: **المقررون الخاصون** المعنيون بـ: • السكن الملائم كواحد من مكونات الحق في الحصول على مستوى معيشي كاف، والحق في عدم التعرض للتمييز في هذا السياق؛ • الحق في التعليم • الحق في الغذاء • الحق في التمتع بأرفع مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية؛ • أوضاع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين؛ • الحقوق الإنسانية للمهاجرين. **الخبراء المستقلون** بشأن: • قضايا الأقليات؛ • التزامات حقوق الإنسان المرتبطة بالحصول على مياه الشرب النظيفة والتمديدات الصحية الآمنة. **ممثل الأمين العام للأمم المتحدة** المعني بالحقوق الإنسانية للأشخاص النازحين داخلياً. > يتبع

المنظمات الحكومية الدولية وعناوين الاتصال	معلومات أساسية عنها وكيفية استخدام آلياتها (وهي عمليات لزيادة حماية حقوق الإنسان)
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/	تتولى هذه اللجنة الإشراف على تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أُنظر الباب الأول، القسم 3-5.
لجنة حقوق الإنسان http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/	تتولى هذه اللجنة الإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي بعض الأحيان يشكل انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انتهاكاً للحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك أناس يتضورون جوعاً، فإن حقهم في الحصول على الغذاء وحقهم في الحياة عرضة للخطر. ويمكن رفع مثل هذه القضايا إلى كلتا اللجنتين: لجنة حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن لجنة حقوق الإنسان هي هيئة الخبراء المستقلين التي تتولى مراقبة كيفية تنفيذ الدول الأطراف لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني عندما تفحص التقارير المنتظمة التي تقدمها الدول حول كيفية تنفيذها للعهد الدولي المذكور. كما يمكنها النظر في الشكاوى الفردية بشأن الانتهاكات المزعومة للعهد الدولي من قبل الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
الأهداف الإنمائية للألفية www.un.org/millenniumgoals/	هذا الموقع الإلكتروني مفيد في تتبع مسار التقدم لبلدان معينة باتجاه تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، وعمل مجموعات من قبيل المجموعة التوجيهية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. كما يوفر الموقع معلومات حول المؤتمرات الرئيسية لممثلي الحكومات وأنشطة منظمات المجتمع المدني. ويمكن الدخول إلى موقع فريق التنمية التابع للأمم المتحدة على العنوان نفسه. ويتمثل عمل فريق التنمية التابع للأمم المتحدة في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقديم المشورة والمساعدة لها، بما في ذلك في مجال بناء القدرات.
أوراق استراتيجية الحد من الفقر www.imf.org/external/np/exr/facts/prsp.htm	وُضعت أوراق استراتيجية الحد من الفقر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تنسيق عمل الحكومات والممولين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
البنك الدولي web.worldbank.org/	يمكن الاطلاع على معلومات بشأن مشاريع التنمية التي يدعمها البنك الدولي تحت القسم المعنون بـ «مشاريع وعمليات». ويمكن لزوار الموقع أن يبحثوا عن معلومات حول المشاريع في بلدانهم. كما يمكنهم التأكد من سياسات الضمانات التي تم تحديدها، من قبيل تحديد حماية الأشخاص الذين سيتم إجلاؤهم من منازلهم وأراضيهم من أجل إنشاء نظام مجاري جديد على سبيل المثال.

الملحق 6ب: المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية التي تحقق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يحتوي هذا الملحق على عناوين الاتصال للبرامج والمنظمات الحكومية الدولية والأفريقية التي تهدف إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه عام. وسترِدْ عناوين المنظمات والبرامج التي تركز على حقوق معينة في ملحق الكتيب ذي الصلة. يرجى العودة إلى الكتاب الأساسي، الباب الأول، القسم 6-2 للاطلاع على فرص مشاركة منظمات المجتمع المدني.

المؤسسات الأفريقية	عناوين الاتصال
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	يرجى العودة إلى الكتاب الأساسي، الباب الأول، القسم 3-5. African Commission on Human and Peoples' Rights 48 Kairaba Avenue P.O.Box 673 Banjul, The Gambia Tel: (220) 4372070, 4377721 – 23 Fax: (220) 4390 764 E-mail: achpr@achpr.org www.achpr.org
المجموعة الاقتصادية لبلدان أفريقيا **الاتحاد الأفريقي** **اتحاد المغرب العربي**	www.panafricanperspective.com/aec.htm www.africa-union.org www.maghrebarabe.org
السوق المشتركة لبلدان شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)	www.comesa.int
المجموعة الاقتصادية والنقدية لبلدان غرب أفريقيا	www.paris21.org
المجموعة الاقتصادية والنقدية لبلدان وسط أفريقيا	www.dgmarket.com/eproc
مجموعة دول الساحل والصحراء	www.cen-sad.org
محكمة العدل في الاتحاد الأفريقي	www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/treaties.htm
مجموعة بلدان شرق أفريقيا (إياك)	www.eac.int
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	www.ecowas.int
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الاتحاد الأفريقي	www.africa-union.org/ECOSOC

> يتبع

المؤسسات الأفريقية	عناوين الاتصال
السلطة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)	www.igad.org
الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)	www.nepad.org
البرلمان الأفريقي المؤسسات الاقتصادية الإقليمية (ملحوظة: في أكتوبر/تشرين الأول 2008، وافقت ثلاث مؤسسات اقتصادية أفريقية على الاندماج، وهي: كوميسا، إياك، سادك)	www.pan-africanparliament.org
مجموعة تنمية بلدان أفريقيا الجنوبية (سادك)	www.sadc.int

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، تضم ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤازرين والنشطاء في ما يزيد على 150 بلداً وإقليماً، ممن يناضلون من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتمثل رؤية المنظمة في بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية، وتعتمد في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

ويعمل **البرنامج الخاص بأفريقيا** (SPA) التابع لفرع منظمة العفو الدولية في هولندا مع شركاء أفارقة من أجل إعطاء معنى حقيقي لحقوق الإنسان بالنسبة لأفراد المجتمع المحلي.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في ما يلي:
- نمو أنشطة حقوق الإنسان في أفريقيا، مع التأكيد على إنجاح العمل بشأن حقوق الإنسان في المجتمعات الريفية ومن أجلها؛
- ابتكار الاستراتيجيات والأساليب كوسيلة لزيادة الفعالية والإسهام الحقيقي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها والإيفاء بها.

وتتضمن مشاريع وأنشطة البرنامج الخاص بأفريقيا ما يلي:
- تعزيز قدرة المنظمات الشريكة على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وكتابة التقارير بشأنها، وذلك عن طريق التدريب ووضع الاستراتيجية وتوفير سلسلة كتيبات أوكويلي؛
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في المطالبة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترامها والإيفاء بها، من خلال نشر سلسلة كتيبات هاكي زيتو، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي؛
- وضع برامج قطرية شاملة طويلة الأجل وذات أهداف محددة على المستوى المحلي وأنشطة تتضمن تدريب المنظمات والنشطاء في المجتمع المحلي، بتشجيع استخدام الحوار المجتمعي والمسرح التفاعلي، كل ذلك بهدف النهوض بمستوى العدالة القانونية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومن أجلها.

للاطلاع على مزيد من المعلومات وتنزيل المطبوعات، يرجى زيارة الموقع:
www.amnesty.nl/spa

لكل إنسان الحق في العيش بكرامة وفي التحرر من الخوف والعوز، أي العيش بدون التعرض لخطر إساءة المعاملة الجسدية والعقلية، أو الحرمان من الضرورات الأساسية كالمأوى والغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم.

في سائر بقاع العالم ثمة أناس محرومون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة للعديد من الأفارقة، فإن الحق في العيش بكرامة لا يزال أمراً بعيد المنال.

وفي إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تم تحديد حقوق الشعوب وواجبات الدول في معاهدات أو اتفاقيات حقوق الإنسان. وهذه المعاهدات والاتفاقيات هي المعايير التي يجب أن تلتزم بها الدول، وهي أيضاً الصكوك التي يستطيع الأشخاص والمنظمات استخدامها للمطالبة باحترام حقوقهم الإنسانية وحمايتها والإيفاء بها.

وتتخذ المجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم موقفاً أقوى ضد إهمالها وتهميشها وتطالب بحقوقها. ويبادر سكان الأحياء الفقيرة أو عمال الزراعة المستغَلون، أو أولئك المحرومون من التعليم أو الرعاية الصحية، إلى تنظيم أنفسهم، بمساعدة وبدون مساعدة من المنظمات غير الحكومية. ويمارس العديد منهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون أن يدركوا أن نضالهم إنما يتعلق بحقوق الإنسان.

لقد أُعدت سلسلة الكتيبات المعنونة بـ هاكي زيتو – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع الفعلي، لاستخدام منظمات المجتمع المدني المحلية في أفريقيا. وفي حين أن حقوق الإنسان هي نفسها حقوق كل إنسان في كل مكان من العالم، فإن منظمات المجتمع المدني في كل منطقة تواجه تحديات خاصة بها. وقد أُعدت هذه السلسلة بالتعاون مع لجنة من منظمات المجتمع المدني الأفريقية، وكتَبها خبراء أفارقة ودوليون. وقد عبَّر قسط كبير من الإرشادات المقدَّمة في هذه الكتيبات عن الاستراتيجيات والتحركات التي تبنتها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية من أجل ترجمة الحقوق إلى واقع فعلي.

إن إطار حقوق الإنسان يعتبر أداة قوية بوسع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني أن تستخدمها لإقناع حكومات بلدانها بالتقيد بالتزاماتها. ويقدم هذا الكتيب، مع الكتيبات الفرعية المتعلقة بحقوق محددة، إرشادات – خطوة خطوة – بشأن كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدم الصكوك الأفريقية والدولية في عملها مع المجتمعات المحلية على المستوى المحلي من أجل إحقاق حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ISBN 978-90-6463-3065

منظمة العفو الدولية

A·C·O·R·D